AL-HADAF
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف

مات إدوارد سعيد .. رجل أكبر من كل ألقابه

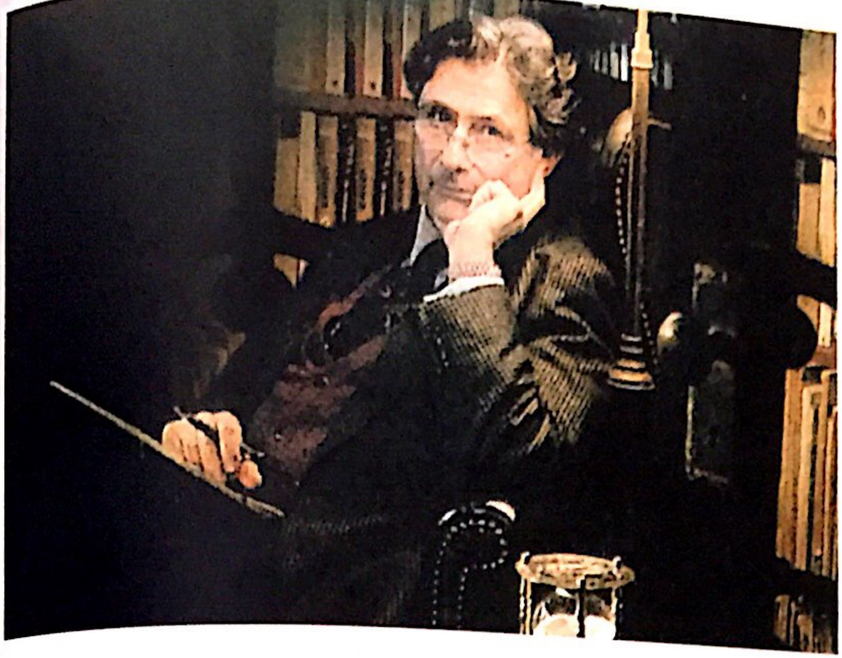
ثلاثة أعوام على الانتفاضة

فلسطين تحيا وتقاوم



صابر محي الدين .. سجلك ناصع البياض فارقد بسلام

العدد ١٣٤٦ . تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٣ . السنة الخامسة والثلاثون . الثمن ٢٠ ل.س، ١٠٠٠ ل.ل - AL-HADAF - No.1346 - 5/10/2003



غياب إدوارد سعيد..

حياة تستحق أن تعاش

أ.ج

مابين ١٩٣٥- ٢٠٠٣ شهد العالم حياة مميزة، حياة تستحق أن تعاش، وادوراد سعيد الذي فارقنا عن ٦٨ عاماً ترك وراءه مكاناً لا يمكن أن يملأ، وخسارة لا يمكن تعويضها.. ولكن عزاءنا نحن أيتام عقله الكبير، الجميل، والمتوقد، وشجاعته التي لا تعرف خطوطاً حمراء، ونقاءه الأخلاقي الفذ، نجده فيما خلفه وراءه من أفكار وكتب ورؤى نيرة، بل في حياة حافلة بعطاء فكري لا يمكن حصره.. وادوارد سعيد الذي خسرناه الخميس في الخامس والعشرين من أيلول، ترك لنا فوق كل هذا تراثاً عميقاً من حياة محتدمة ، وكتباً تحتاج لقراءات متعددة ومواقف في السياسة والثقافة والوطنية، تستحق أن تسجل للرجل، السنديانة المقدسية الذي تفتقده فلسطين في أحلك لحظات سواد ليلها تحت الاحتلال ويفتقده مثقفوا العالم، وأولئك الباحثون عن صوت مختلف وسط جوقة الببغاءات الثقافية والفكرية الي تضع نفسها هذه الأيام في خدمة العدو البغيض الذي حاربه إدوراد سعيد بقلمه وفكره طوال أيامه.

- ولد في حي الطالبية في القدس في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٣٥.

- هاجر مع عائلته الى القاهرة عام ١٩٤٧، ومنها الى الولايات المتحدة عام ١٩٥١.

- تخرج من جامعة برنستن عام ١٩٥٧م، وحصل على الدكتوراة من هارفرد عام ١٩٦٤.

- شغل منصب أستاذ كرسي للأدب الانجليزي والأدب المقارن في جامعة كولومبيا منذ عام ١٩٦٣ وحتى لحظة غيابه.

- كتب عدداً ضخماً من المؤلفات والدراسات في أصناف الكتابة المتنوعة ومن أهم كتبه:- جوزيف كونراد ورواية السيرة الذاتية - بدايات - القصد والمنهج - القضية الفلسطينية - تغطية الاسلام والاستشراق – الثقافة والامبريالية- صور المثقف – تعقيبات على الاستشراق- سياسة التجريد والاسلام الأصولي- السيف والقلم – سلام أمريكي- الهوية الفلسطينية – العالم والنص والناقد – بعد السماء الأخيرة – ذاكرة الشتاء- الفقه الاسلامي والثقافة الفرنسية- لوم الضحايا- سياسات اللوم – سياسات التفسير العلمي – التقدم العلمي- نظريات متجولة- متتاليات موسيقية، خارج المكان.

- نشرت أبحاثه في عدد كبير من الدوريات والمجلات الأدبية والسياسية والعلمية، وترجمت كتبه خارج المكان الى عدد كبير من اللغات الحية وأبرزها الاستشراق الذي ترجم الى أكثر من عشرين لغة.

- نال العديد من الجوائز والشهادات التقديرية، منها جائزة مؤسسة الفكر العربي السعودي، جائزة المجلس الأكاديمي للدراسات الشرقية في ألمانيا، جائزة بويد وين الثقافية وجائزة العويس.

- توفي في٢٠٠٣/٩/٢٥ إثر إصابته بمرض لوكيميا الدم، واختار أن يوارى الثرى في بيروت.

مبادرة إنقاذية للوضع الفلسطيني
تقدمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تتقدم الجبهة الشعبية بمبادرة إنقاذية للوضع الفلسطيني، في وقت تتزايد فيه الضغوط والتدخلات الأجنبية والخارجية لتطويع الوضع الفلسطيني، للاستجابة للاملاءات والشروط الأمريكية الإسرائيلية والتي تحاول أن تصل إلى نقطة تتمكن من خلالها من كسر الإرادة الوطنية الشعبية الملتزمة بخيار الانتفاضة والمقاومة.

وتنطلق المبادرة من قراءة معمقة للظروف الصعبة والمعقدة التي تعيشها ساحتنا الوطنية ومعرفة دقيقة بطبيعة التدخلات والمحاولات الهادفة لزرع فتنة داخلية كمقدمة لهزيمة الإرادة الفلسطينية لذا تطرح المبادرة خطوات فلسطينية سياسية وتنظيمية لمواجهة المحاولات الخارجية الفظة لتجديد السقف السياسي للقيادة الفلسطينية المراد تشكيلها، بغض النظر عن الأشخاص ومسمياتهم. ولذا ترى المبادرة كمقدمة ضرورية التزام فلسطيني بـ :-

١- مقاومة الاحتلال وغطرسته وعنجهيته وعدوانه الدموي الإرهابي الفاشي الشامل والممنهج على حركتنا الوطنية.

٢- محاولة البحث عن حلول تساعد على إنقاذ وضعنا الداخلي على أسس سليمة.

وتنطلق المبادرة من قاعدة ضرورة توفير كل عناصر الفعل ومقومات القوة الوطنية لمواجهة المشروع الصهيوني ومخططاته ومشاريعه التصفوية من خلال تأمين الالتزام الوطني الشامل على كل الصعد والمستويات، بإجراء انتخابات ديمقراطية عامة وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي لكافة بنى ومؤسسات القيادة الفلسطينية، كخطوة تمهد الطريق وتحضره للانتقال الواقعي نحو خيار الشعب، ولتأمين نجاح هذا التوجه لا بد من:-

١- ضرورة أن يكون ميلاد القيادة الوطنية الموحدة حلم الشعب الفلسطيني محصلة توافق وطني حول الرؤيا السياسية والنضالية لإدارة الصراع مع الاحتلال.

٢- أن تشكل القيادة الوطنية الموحدة إطاراً وطنياً شاملاً للحوار، وتمارس مهامها كمرجعية قيادية لشعبنا.

وتتشكل القيادة الوطنية الموحدة من اللجنة التنفيذية والأمناء العامين للفصائل الوطنية والإسلامية، وممثلين من حماس والجهاد وشخصيات وطنية مستقلة من الوطن والشتات، وهذا التشكيل يسمح لتلك المرجعية بضمان تمثيل كافة فئات شعبنا وقواه الوطنية والإسلامية في الداخل والخارج، وهي هيئة قيادية مؤقتة للشأن الفلسطيني، وقراراتها نافذة على السلطة واللجنة التنفيذية، حينما لا تتعارض مع النظام السياسي والقانون. وتتحدد مهامها بقيادة الشأن الفلسطيني خلال الفترة المؤقتة، وتعد وتهيىء لإجراء انتخابات ديمقراطية شاملة للشعب الفلسطيني ومؤسساته في الوطن والشتات.

وتحاول المبادرة انطلاقاً من الاستثنائية الفلسطينية أن تحدد صلاحيات كل هيئة من هيئات العمل الوطني الفلسطيني بما لا يتعارض مع أهداف وأماني وطموحات شعبنا بحيث تؤكد على أن السلطة الفلسطينية مسؤولة عن تنظيم شؤون المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع.

أما بخصوص منظمة التحرير فتدعوا المبادرة كل قوى وفصائل شعبنا على العمل من أجل حمايتها والمحافظة عليها وعلى دورها ومكانتها باعتبارها:-

- الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني والناطق باسمه والمعبرة عنه في كل المحافل والأطر الدولية والإقليمية.
- المجسد والناظم لوحدة هذا الشعب في الوطن والشتات.
- المجسد والمرسخ للطابع السياسي والوطني لتجمعات شعبنا في الشتات.
- تفعيل المنظمة وتطويرها على أساس الحالة الراهنة الفلسطينية، والتي حاولت خلط الأوراق وتبهيت دور المنظمة ومؤسساتها وتغييبها، في مناقشة القضايا المصيرية، التي تهم الشعب والحركة الوطنية، لكن هدف الحفاظ على المنظمة يستوجب إعادة الاعتبار لدورها ومكانتها.

وتؤكد المبادرة على أهمية الحوار الوطني الشامل المستند إلى رؤيا سياسية وطنية لضمان نجاح أية خطوة إنقاذية، ولا بد أن يستند إلى الأسس والمبادىء العامة التالية:-

أولا:- أن نتعاطى بعد هذه التجربة المريرة، مع ما سمي باتفاقات السلام، انطلاقاً من مصلحة شعبنا، منذ مؤتمر مدريد حتى الآن، وما أفرزته من وقائع ومآسي طالت كل جوانب الحياة الوطنية الفلسطينية و مست بشكل كامل الحقوق والأهداف الوطنية المشروعة لشعبنا في الحرية والاستقلال، لذا سيكون تعاملنا مع هذه الحقوق كرزمة واحدة حتى لا تبقى أهدافنا المشروعة وشعبنا رهائن لرحمة العدو.

ثانياً:- ضرورة توفير كل مقومات الصمود والثبات والجاهزية لمواجهة سياسة العدوان والاستعلاء العنصري الصهيوني، وتوحيد كل عناصر ومقومات استنهاض شعبنا ووضعها في إطار تصعيد المقاومة والانتفاضة، والإقلاع عن الخطاب السياسي الذي يلحق الأذى بشعبنا وأهدافنا الوطنية كمعزوفة الأعمال الإرهابية وفوضى السلاح وتخريبه الخ... من التصريحات التي تمثل استجابة مجانية للاملاءات والشروط الإسرائيلية الأمريكية.

ثالثاً:- طرح قضيتنا مجدداً أمام المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي من خلال رفض خارطة الطريق ووقف الترويج لها، والتأكيد على حق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

رابعاً:- الاستفادة من ميل الإدارة الأمريكية للتراجع في العراق بعد تصاعد المقاومة، وإدراك الإدارة لأبعاد العبء الحقيقي للاحتلال، ولذلك نحن بالمقاومة وعدم الرضوخ للمنطق الاستسلامي يمكن أن نجبر شارون على التراجع عن مخططاته ومشاريعه العدوانية.

خامساً:- يمكن أن نوفر الأرضية الوطنية لاستنباط أساليب جديدة للمقاومة، موجعة ومؤثرة، بما يؤمن أوسع اصطفاف دولي مؤيد لشعبنا وأهدافه، عند توفر الحد الأدنى لرؤيا سياسية وتنظيمية مشتركة.

وتؤكد المبادة أن هذه الأفكار ستشكل الأرضية لحوار وطني شامل مسؤول، شفاف، قادر على ضمان حقوق شعبنا المشروعة وإنقاذ وضعنا الداخلي من الوضع الذي يتخبط فيه، صوناً للوحدة الميدانية وحمامات الدم التي سالت على ثرى فلسطين، من أجل القدس والاستقلال والعودة.

AL- HADAF
الهدف
سياسية عربية. شهرية
٥ تشرين الأول (أكتوبر) - ٢٠٠٣ - العدد - ١٣٤٦ - السنة الخامسة والثلاثون
الثمن ٢٠ ل.
AL-HADAF- No.1340 - October - 2003



أسسها
عام ١٩٦٩
الشهيد
غسان كنفاني

رئيس التحرير: جواد عقل

سكرتير التحرير: أحمد. م. جابر

المدير الفني: زهدي العدوي

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل	الجزائر ١٥ ديناراً	المغرب ١١ درهم
سوريا ٢٠ ل.س	ليبيا دينار واحد	أمريكا وكندا ٣ دولار
الأردن ٥٠٠ فلس	تونس ١.٢٥ د.ت	ألمانيا ٥ ماركات
العراق ٥٠٠ د.ع	صنعاء ١٥ ريالاً	إسبانيا ٣٠٠ بيزيته
الإمارات ١٠ دراهم	السودان ٦ جنيهات	

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س - لبنان والأردن ٣٠ دولار
- بقية الدول العربية ٥٠ دولار

يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية - شتورا - لبنان
رقم الحساب:
(AC.No.0013-373179-001)
أو بإرسال شيك بنكي باسم رئيس التحرير
دمشق / ص.ب. ٣٠١٩٢

المكاتب:

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢ - هاتف: ٦٣٢٨٢٦٧ - فاكس: ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠ - عمان: ٦٩٦٣٤٠ - الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤
بغداد: تليفاكس ٧٧٨٢٦٩٠ - صنعاء: ٢٠٥٨٤٩
الموقع الرسمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الإنترنت:
بالإنكليزية: http://www.pflp-pal.org
بالعربية: http://www.pflp-palestine.org
الهدف على الإنترنت: http://www.alhadafmagazine.com
البريد الالكتروني: alhadaf@mail.sy

التوزيع

* التوزيع في الجمهورية العربية السورية: المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات
* التوزيع في المغرب: الشركة الشريفية للتوزيع والصحف
* التوزيع في العراق: الشركة الوطنية للتوزيع والنشر
* في الأردن: شركة الطباعين العرب - عمّان

كلمة

على وقع هدير الدبابات القاتلة والصواريخ الفتاكة، ووسط حالة من الجبن وغياب الأخلاق ونوم الضمير العالمي، تدخل الانتفاضة الباسلة، انتفاضة شعب فلسطين من أجل الحرية والحياة عامها الرابع، وشعب فلسطين أكثر تصميما من أي وقت مضى على الصمود والاستمرار في المجابهة حتى النصر.

لا يفتعل الفلسطينيون الحرب ولا يرفضون السلام، وإنما يرفضون أن يكون ثمن السلام حقوق شعب وكرامة أمة، وهم في قتالهم المشهود وفي دربهم الشاقة يعرفون تماما حجم التضحيات التي يجب أن تقدم ومقدار الدم الذي يجب أن يراق، من أجل مستقبل أفضل لا يكون قذف الحجارة فيه لعبة أطفالنا ولا تكون زغاريد وداع الشهداء نشيدا لأمهاتنا.

ولكن يحق لنا أن نتساءل أيضا ونسأل الضمير العالمي ونسأل الرأي العام العالمي بل والعربي أيضا، أي ثمن يجب أن يدفعه الفلسطينيون دفاعا عن كرامة الجميع ودفاعا عن روح العدالة ومستقبل الإنسان، وإلى متى يبقى الفلسطينيون ذلك الطفل المضطهد المظلوم على مائدة القانون الدولي وأي معنى لمطالبة الضحية بضبط النفس ونبذ وسائل الكفاح والجنوح إلى السلم؟؟

في كل يوم ومع كل شهيد ومعتقل، مع كل أنة جريح وعذاب لاجئ، تتراكم فضيحة العالم مدوية لعله في لحظة ما، يستفيق من حالة اللامبالاة ويقف ليردع الطغيان.

ومع دخولها عامها الرابع تواصل الانتفاضة تأكيدها أن لا مكان للصهيونية على أرض فلسطين وأن الفاشية لابد أن تنحر من جديد على هذه الأرض الطيبة كما اندحرت من قبل في العالم كله، لا يستطيع شارون وعصابته إخفاء ضوء الشمس إلى الأبد ولا تستطيع الدبابات سحق أغنية تنشد لهدهدة طفل أو لزفة عريس، لا يستطيع الشيطان الانتصار أبدا فقدره أن يهزم وقدرنا أن ننتصر، سندفع ما يشاء الكفاح من دم وصبر وإرادة ولكن لا ينهزم شجر الزيتون ولا تنحني سنبلة قمح.

أ.ج

في هذا العدد

الملف السياسي:

الملف الثقافي

موضوع الغلاف:



ثلاثة أعوام على الانتفاضة

فلسطين تحيا وتقاوم

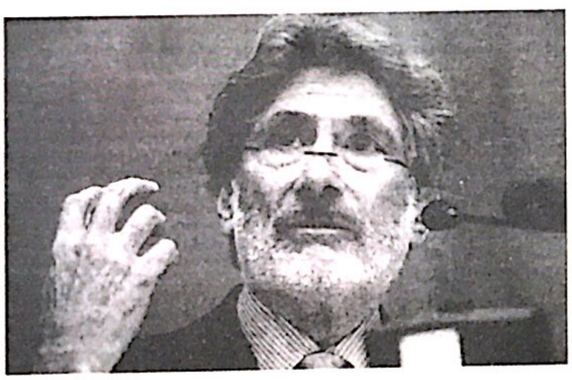


الأزمة الفلسطينية الراهنة وآفاق تجاوزها

أحمد سعدات

٨

في رحيل ادوارد سعيد : رجل أكبر من كل ألقابه



سمير الزين ٤٦

حوار مع جواد الأسدي



علي الكردي ٥٤

الحدث

العرب بين مطرقة العربدة الأمريكية الإسرائيلية وسندان الموت السريري للنظام العربي

جواد عقل

تمضي الأحداث وسط أجواء من الإحباط واليأس والتردي، وعدم قناعة من قدرة النظام الرسمي والشعبي العربي، بمكوناته الرئيسية، من تشكيل مرتكزات لبداية ممانعة قومية لقوى الشر والعدوان التي تتربص بمصير ومستقبل الأمة، وتسارع الخطى لإعداد المخططات والمشاريع الهادفة إلى تهيأة الظروف لإحداث تغييرات نوعية شاملة في الكيانات العربية لتغيير وجه المنطقة الجيوسياسي، بما يستجيب للأهداف الاستراتيجية والسياسات العليا للإدارتين الأمريكية والإسرائيلية، والعرب مع الأسف الذين يتعرضون لأشد وأشرس الهجمات، هم الحاضرون الغائبون عن كل ما يدور حولهم، فلا صوت للعرب في مؤتمر دبي الاقتصادي الذي رسم الحضور الإسرائيلي، و انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أظهرت مداولاتها استمرار الخلافات على المستوى الكوني، بسبب السياسات الأمريكية المتعنتة والمتعجرفة، والتي ساهمت في تفاقم وتدهور الأوضاع على المستوى الدولي وانسداد آفاق إقامة مجتمع إنساني لضمان الأمن والاستقرار الدولي من خلال احترام المبادىء والمواثيق والأعراف الدولية، والغريب في الأمر أن منطقتنا تعتبر مسرحا للأعمال العملياتية التي تقوم بها الإدارة الأمريكية، لإحكام السيطرة على البشرية، وبمسميات وسياسات لم تعد خافية على أحد، لا الحرب على الإرهاب ولا الحرب الاستباقية، كانت قادرة على إقناع العالم بشرعية الممارسات الإرهابية والوحشية التي تمارسها إسرائيل في فلسطين، والولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، فالإنسانية رغم نفاذ صبرها من كذب وخداع الإدعاءات الأمريكية حول أسباب هذه الحروب، والتي جاءت في سياق رد الفعل الطبيعي على الاعتداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في عقر دارها في ١١ / سبتمبر من عام ٢٠٠١، لكن البشرية ورغم إدانتها للإرهاب، واستعدادها لمحاربته بكل السبل، إلا أنها تريد أن ترى نهجاً دولياً أخلاقياً يحارب الإرهاب بلا هوادة، ويتصدى لكل مظاهر الظلم والعدوان التي نشاهدها في عالم اليوم، وترى غالبية شعوب وسكان البشرية أن الأمم المتحدة إذا ما احترمت ميثاقها وحسنت من معالجتها للمشكلات على مستوى العالم، قادرة على شق طريق مليء بالأمل والمستقبل والتفاؤل عكس سلوك وممارسات بوش وإدارته التي دشنت رغم كل جبروتها وأحاديتها عصراً مليئاً بالخوف وعدم الثقة بالمستقبل، لأن الشعارات التي تطرحها إدارته ومن يناصرها على المستوى الكوني شعارات غوغائية مخادعة تتظاهر بالسهر على حماية البشرية من أخطار امتلاك بعض الدول - المارقة- لأسلحة الدمار الشامل، واستمرار تهديدها للبشرية ومنجزاتها وثقافاتها وقيمها، لكن حقائق الحرب على أفغانستان والعراق أثبتت أن تلك الإدارة لا تهمها مصالح الشعوب ومستقبلهم، فالناظم لكل تحركاتهم هو خدمة مصالحهم الاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية.

بغض النظر عن الأضرار التي تلحقها تلك السياسة بمستقبل العلاقات الدولية، والتي أطاحت لأول مرة منذ أكثر من خمسين عاما بالأمم المتحدة وميثاقها، وأرست أسس ودعائم لعلاقات إنسانية غير متوازنة تخضع بموجبها الشعوب والبشرية جمعاء لقانون الاستجابة او التكيف مع إرادة الأقوى في الولايات المتحدة، والا فإن مصير من يعترض على الإجراءات والممارسات الشاذة للإدارة الأمريكية، الحصار والعزل والوقوع تحت دائرة التهديد المستمر إما بامتلاكه أسلحة دمار شامل، أو إيوائه للإرهابيين ، أو كونه نظاما ديكتاتوريا ، فهذا النوع من العلاقات بين الأمم يغيب ويبعد أية إمكانية للتفاهم على أساس من العدل والمساواة واحترام الاختلاف ، فالثقافات التي يمكن لها أن تتفاعل إذا ما أفسحنا لها المجال لحوار إنساني معمق قد يشق الطريق أمام مستقبل أكثر إشراقا للبشرية. وأمام هذا المشهد أين نحن مما يجري حولنا، نشاطات وتحركات لمواجهة المستقبل في ظل سياسة التحكم والتجبر والتحدي لإرادة الإنسانية، في عالم تسوده مبادىء الحق والعدل والمساواة ، مما يمكن البشرية من اشتقاق مبادىء قادرة على محاربة الظلم والإرهاب والعدوان، وإقامة ديمقراطية تتيح المجال للجماهير الشعبية من اختيار مستقبلها بحرية، وبدون ضغوط وإملاءات خارجية - تدعي الحرص على الإنسان- بينما الحقيقة تشير إلى أن ديمقراطية السلاح هي ديكتاتورية بأشكال جديدة، وعبودية مارستها الدول العظمى على الدول الصغرى، وما فشل محادثات كانكون في المكسيك حول الزراعة إلا مؤشراً لمحاولات القوى العظمى وبأي ثمن الحفاظ على مصالحها دون الالتفاف لمصالح الغالبية العظمى من البشرية، أمام هذه الوقائع التي تشرع بالعدوان والجرائم الوحشية لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والممارسات الاستئصالية لقادة إسرائيل بدءاً باستمرار سياسة القتل والعدوان والاغتيال والاغتصاب والحصار، مروراً باستمرار نهب الأرض عن طريق بناء ما يسمى بجدار الفصل العنصري، والتسابق على بناء المستعمرات الاستيطانية فوق الأرض الفلسطينية، مروراً بالتهديد والتلويح بقتل أو طرد الرئيس الفلسطيني المنتخب، وانتظاراً للقادم من المغامرات الأمريكية الإسرائيلية ضد العرب والمسلمين. فالرزنامة لم توقفها بشاعة الجرائم والأعمال التي يمارسها الجنود الأمريكيون في العراق، وإنما الحبل على الجرار تارة باسم محاسبة سورية في أروقة مجلس



الشيوخ الأمريكي، وتارة بتهديد إيران لأنها حسب رأيهم تسعى لاستخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء، فأمتنا ستبقى دوماً تحت تهديد غلاتهم بينما تنعم اسرئيل المعتدية والتي تمتلك ٥٠٠ رأس نووي بعدم المحاسبة والمساءلة على جرائمها، وعدم احترامها وإدارتها الظهر لإرادة المجتمع الدولي، والسبب واضح، وبسيط، لأن أمريكا هي حامية إسرائيل وتدعمها وتدافع عن جرائمها، وتريد من الآخرين دفع ثمن انتماءهم إلى قضاياهم وحقوقهم وأمتهم.

فالواقعية تتطلب أن ندرك حجم المخاطر التي ستواجهنا إذا لم نحسن استغلال عناصر فعلنا وقوتنا على المستوى الوطني والقومي، وجسامة المسؤولية تدعونا لأن نتسامى على الخلافات والتعارضات التي نهشت جسمنا منذ سنين لمصلحة تعزيز وحدتنا الميدانية وتعزيز تضامننا على كافة المستويات، لنمنع عن أنفسنا وعن شعوبنا أهوال الكارثة التي ستحل بقضايانا الوطنية والقومية.

لذا لا بد للعرب الرسميين، أن يدركوا أن اللحظة تستوجب الدفاع المسؤول عن قضايا الأمة وشجونها، فلا يجوز أن نبقى جميعاً تحت سقف التهديد الأمريكي الإسرائيلي وأن نجنح، تحت حجة استرضاءهم، إلى ممارسة كل ما من شأنه إضعاف جبهتنا الداخلية وتنمية كل عناصر الاختلاف والفرقة، بدلاً من تجميع عناصر القوة والوحدة دفاعاً عن مستقبلنا مستقبل شعوبنا من خلال:-

١- الدفاع المشترك عن ثوابت الأمة ومرتكزاتها، الدين والمصالح والثروات والسيادة.

٢- الاستعداد إرتباطاً برؤيا كونية مشتركة، كمحاربة كل مظاهر العنف والإرهاب التي تهدد مستقبل البشرية.

٣- إدانة نهج العدوان والضغوط لإحداث تغييرات بنيوية داخل مجتمعاتنا..الخ .

٤- تبني سياسة واقعية على المستوى القومي تكون قادرة على مخاطبة العالم بمشكلاتنا وقضايانا خاصة قضية فلسطين التي تؤرق كل عربي مخلص لحجم الظلم والعدوان الذي يلحق بشبعها من جراء السياسات الأمريكية الداعمة والمساندة لإسرائيل المارقة عن إرادة المجتمع الدولي على كل الصعد. ففلسطين هي مفتاح الأمن والاستقرار في منطقتنا، وبدون إيجاد حلول تمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة، وعودة لاجئيه إلى ديارهم، لن تنعم البشرية والمنطقة بالاستقرار والتركيز على شرعية النضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وجرائمه المبرمجة المتواصلة.

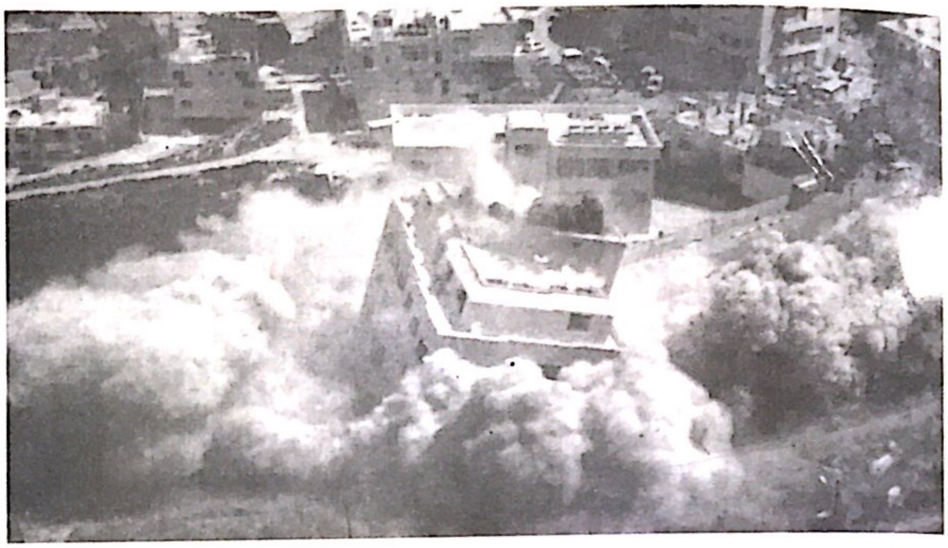
وفلسطينياً يجب أن تبنى استراتيجية وطنية على أساس ضرورة الاستفادة من تجربة السنوات الماضية والظروف الراهنة ومستجداتها لاشتقاق سياسة وطنية فلسطينية قادرة على توحيد الجهد الوطني، ووضع حد لحالة التشتت والأجندات المختلفة لمصلحة أجندة وطنية سياسية وكفاحية، قادرة على تجاوز المرحلة بتعقيداتها المختلفة والمتنوعة وتوطيد دعائم المشروع الوطني على المستويات الإقليمية والدولية، كخطوة ضرورية لعزل إسرائيل ومن يدعمها - الولايات المتحدة- وتعزيز فهم العالم لمشروعية نضالنا ومقاومتنا للاحتلال وجرائمه. وقد حاولت المبادرة، التي أطلقتها الجبهة الشعبية، أن تشكل أرضية صالحة للحوار، ومعالجة كافة شجون ساحتنا الوطنية، من خلال تبني نهج الديمقراطية والشفافية وفصل السلطات، وتحديد المهام لكل هيئة فلسطينية، بما لا يتعارض وحق شعبنا على تحديد وترسيم الإطار الوطني العام لفعلنا الوطني المقاوم.

الأزمة الفلسطينية الراهنة وآفاق تجاوزها واستنهاض شعبنا

احمد سعدات
الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

إن التصعيد النوعي لجرائم حكومة شارون العنصرية، الذي وصل ذروته القصوى بالقرار الأهوج والاستفزازي المشبع بالغطرسة، الذي اتخذته بحق الرئيس عرفات، هو نتاج لأزمة عميقة سياسية واقتصادية وأمنية تعيشها هذه الحكومة، ومحاولة لتصدير هذه الأزمة إلى الخارج، عبر رفع درجة القمع الذي تمارسه ضد شعبنا، بدءا بحمى الاستيطان واستمرار بناء جدار الفصل العنصري، والاغتيالات السياسية، التي تجاوزت فيها كل الخطوط الحمراء في صراعها مع شعبنا، و إذا كانت إسرائيل قد اعتادت إدارة الظهر لكافة القوانين والمواثيق الدولية، فهي اليوم تجاوزت في تطاولها على الشرعية الفلسطينية وأبسط حقوق الإنسان الفلسطيني، بل وأكثر من ذلك محاولة إخضاع الشأن الفلسطيني الداخلي لقوانين حكومتها، وإذا كان تحليل الأزمة وتشخيص انعكاساتها على الوضع الفلسطيني وقراءتها على نحو صحيح يشكل نصف الرد على هذه السياسات، فان النصف الآخر والضروري والملح هو محاولة الخروج من الأزمة الشاملة البنيوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فخشبة الإنقاذ والدفاع عن الشرعية الفلسطينية، وثوابت القضية وتحصين الوضع الداخلي من أي محاولة لاختراقه، مدخلها تمتين نسيج لحمة الوضع الداخلي، وكما أن أسباب أزمة الحكومة الصهيونية وسياستها يتمثل بعدم قدرة هذه الحكومة مدعماً بعدم الرغبة أيضا، في إبداء أي استعدادات للتوصل إلى حل سياسي متوازن مع الشعب الفلسطيني، فإن الأزمة الفلسطينية الداخلية سببها سياسي أيضا، فالتباين المنهجي السياسي حول الرؤية السياسية الناظمة لصراعنا الوطني مع الاحتلال يشكل العنصر الأكثر جوهرية في أسباب الأزمة، ويتفاعل هذا التباين مع غياب المؤسسة الفلسطينية القيادية القادرة على احتواء هذا الصراع وتحويله إلى مصدر لتطور الفكر السياسي الفلسطيني، وللأزمة الفلسطينية تجلياتها، يكثفها تعدد المرجعيات القيادية ليس فقط في إطار المعارضة والسلطة، بل وأيضا، في إطار السلطة نفسها، الذي تمثل بالتناقض بين مؤسسة الرئاسة والحكومة الفلسطينية، وحسم هذا التناقض لم ينه الأزمة بل نقلها إلى مرحله أعلى طورا، وقد ادركت كل من إسرائيل وحليفتها الاستراتيجية أمريكا هذه الثغرة، ودخلت من أبوابها عبر خارطة الطريق كشكل لإدارة الأزمة دون حلها، واحتواء القضية الفلسطينية ورفع درجة تناقضات الوضع الفلسطيني الداخلي، وبصراحة ووضوح فان أمريكا وإسرائيل ما كان بإمكانها تحقيق هذا النجاح لو أديرت الأزمة الفلسطينية الداخلية بين المعارضة والسلطة بطريقة ايجابية، بالبحث عن القواسم المشتركة ومحاولة توسيعها، وتفعيل آليات الحوار الداخلي الذي شكل استحقاقا منذ بداية نشوء السلطة بما تولد عنها من انقسام عمودي داخل الوضع الفلسطيني، فالهواجس والنظرة الفئوية الضيقة لأصحاب القرار في السلطة والمنظمة عوامل دفعت نحو استسهال تقديم التنازلات لأمريكا وإسرائيل تحت وابل ضغطهما واملاءاتهما المكثفة، وكان الأجدى تقديم التنازلات داخل المجتمع الفلسطيني والسعي الجاد من اجل ترتيب البيت الفلسطيني عبر إدارة حوار جدي ومسؤول يتمخض عنه توافق ضمن الحد الأدنى حول الرؤية السياسية وأعلى درجة من التوافق حول آليات الإصلاح والبناء الديمقراطي، ولأن الحل الجذري للأزمة الداخلية غير ممكن سوى بإجراء انتخابات شاملة لكافة البنى والمؤسسات القيادية السياسية والمهنية والشعبية الفلسطينية، فإن ذلك يتطلب مرحلة انتقالية تمهد لهذا الاستحقاق الداخلي، وأعتقد أن القيادة الموحدة التي تضم في إطارها كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني في حال الاتفاق عليها تشكل أداة قيادية لعبور هذه المرحلة الانتقالية.





اذا، فبوابة الخروج من الأزمة الداخلية الفلسطينية وشق طريق تركيم إنجازات نضال شعبنا، تبدأ بأولوية الالتزامات الداخلية على أي التزام خارجي آخر، فقد جربنا سياسة تغليب الالتزامات اتجاه إسرائيل والوضع الدولي، وهذا قادنا الى فقدان دفة القيادة ومصادرة ابسط حقوقنا السياسية في اختيار النظام السياسي الذي نحتاجه، والحق في اختيار قيادتنا السياسية كأبسط تجليات حق تقرير المصير لأي شعب وفق المواثيق والقوانين الدولية.

ففي ظل غياب أي أفق لمسار سياسي تفاوضي جدي يقود نحو تحقيق أهداف شعبنا الوطنية، فإن عنوان المرحلة يصبح الدفاع عن شعبنا في مواجهة الهجمة الأمريكية الصهيونية التي تستهدف ثوابت قضيتنا وفرض املاءاتها وتدخلها السافر في الشأن الفلسطيني الداخلي، واستعادة إرادة شعبنا المستقلة ووقف عملية مصادرتها.

وتحديد العنوان والاتفاق على الثوابت في غاية الأهمية، لكنه غير كافٍ إذا لم يتم تكريس عناصر هذا التوافق في مؤسسة قيادية واحدة لعموم شعبنا، ولعل المهمة الرئيسية في الظرف السياسي الراهن، الحرج والحساس، هي إعادة بناء منظمة التحرير بكافة مؤسساتها بطريقة ديمقراطية ووفق آلية الانتخاب المباشر من قبل تجمعات شعبنا حيثما أمكن، فهي الكيان السياسي الذي يوحد شعبنا في كافة أماكن تواجده، وتحفظ ثوابتنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وترابطها المنطقي الذي يشكل كل عنصر منها خطا احمر لا يجوز القفز عنه أو تأجيله في أي اتفاق أو تسوية سياسية مع إسرائيل، وهي أيضا الكيان السياسي المعترف به في كافة المحافل العربية والدولية وعنوان تكريس هذا الاعتراف بما يمثله من حقوق لشعبنا تمهيدا لتحقيقها، في الوقت نفسه فإن عملية إعادة البناء يجب أن توفر كافة الأسس لانضواء جميع القوى السياسية والمجتمعية تحت لوائها في إطار سياسي واحد ومرجعية قيادية واحدة تحكمها العلاقات الديمقراطية .

إن تحويل هذا الشعار وهذه المهمة المفصلية إلى آليات عمل تتطلب توفير شرطين هما :

الأول: اعتراف أقطاب التكوين السياسي الفلسطيني ببعضهما البعض وتحمل المسؤوليات لإنتاج وحدتنا الداخلية في إطار النظام السياسي الواحد، وهنا ينبغي أن لا نقفز عن حقيقة أن هناك قوى خارج منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تكن يوما جزءاً من تكوينها متمثله بالقوى السياسية الإسلامية، وقوى سياسية أخرى كانت ضمن تكوين المنظمة وهي منذ سنوات خارجها، وهذا التباين الواقعي والموضوعي لا يمكن أن يشكل عائقا ولا يجب أن يكون كذلك، ما دمنا نتحدث عن بناء نظامنا السياسي وفق منطق ديمقراطي يلغي أية مبررات لاستمرار عملية الانفصال وانعدام الوحدة من أي طرف.

الثاني: يرتبط بالرؤية السياسية التي تشكل الحد الأدنى للوحدة، وهنا أشدد على أن خارطة الطريق، التي ربما اعتقد البعض أنها فرصة جيدة لبناء مسار سياسي يقود نحو تحقيق الأهداف الوطنية، هذا المشروع السياسي «المصيدة» ولد ميتا، واذا كان فيه ثمة مقومات للحياة فقد أدته الاشتراطات الصهيونية التي أمليت على أمريكا وإطار الرباعية الدولية، وشكلت أساسا للحرب المسعورة التي تقودها حكومة شارون ضد شعبنا، وارتفعت باتخاذ قرار إبعاد الأخ ياسر عرفات الرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني، وأعتقد أن استيعاب هذه الحقيقة لا يعني عدم قدرة شعبنا وقيادته على فتح فرص أفضل للحل السياسي تستند قولا وعملا إلى قرارات الشرعية الدولية التي تضمن لشعبنا حقوقه الوطنية الثابتة في العودة والاستقلال والسيادة، واذا كانت السياسة كعلم هي فن الممكن، فإن هذا الممكن ليس بالضرورة مشاريع تفرض علينا وتقع في اطار الممكن المباشر ولا تحتوي على آليات حقيقية لتطبيق كافة القرارات الدولية، فان إغلاق الباب أمام خارطة الطريق ورص صفوف جبهتنا الداخلية الفلسطينية تحت لواء قيادة موحدة ومرجعية سياسية سيشكل صمام أمان وحدتنا الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى فتح الطريق للممكن السياسي الذي يحتوية واقع التناقض الراهن مع حكومة شارون بدءاً من صيانة الخيار الفلسطيني المستقل مرورا بتحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته بحماية شعبنا وتوفير مقومات ممارسته لحقه في انتخاب مؤسسات دولته المستقلة التي تترجم القرار الدولي رقم ١٣٩٧ كإحدى آليات حق تقرير المصير السياسي، ويؤسس لتسوية سياسية قابلة للحياة يمكن أن يبنى عليها الحل الديمقراطي الشامل الذي يوفر الحل الدائم والعادل لازمة الصراع العربي الفلسطيني الصهيوني .

وأخيرا فالقيادة الوطنية الموحدة ليست بدعة مفتعلة أو مستوردة، أو شعار لتهرب أحد من مسؤولياته تجاه وحدة الصف الوطني الفلسطيني، إنها إعادة نسخ لأداة موروثة من تقاليد العمل القيادي الفلسطيني الذي شكل على مدار سنوات قيادة م.ت.ف للثورة الفلسطينية الوجه المشرق لها، فإطار القيادة الفلسطينية الذي كان يضم الأمناء العامون للفصائل والقوى السياسية وأعضاء اللجنة التنفيذية كمنبر للحوار الوطني الشامل الذي كان يسبق بالعادة دورات المجالس الوطنية، وقد تمخض عبر هذه الممارسة وفي كل منعطف مهما كان صعباً قرارات شكلت برامج الحد الأدنى لوحدة المنظمة .

واعتقد أن شعبنا الذي قدم تضحيات جسام عبر محطات ثورتنا الفلسطينية المعاصرة وسجل صفحة ناصعة في المقاومة والثبات والصمود، ولم يخذل يوما قيادته السياسية، وصبر على الألم والجوع وكافة صنوف التنكيل الصهيوني، هذا الشعب يستحق منا جميعا، من جميع القوى السياسية والمجتمعية التضحية باتخاذ القرارات الصعبة لصالح وحدة شعبنا الداخلية متراس الدفاع والهجوم والضمانة لقيادة قضيتنا صوب تحقيق أهدافها الوطنية الثابتة .

أزمة النظام السياسي الفلسطيني إلى أين ؟

عبد الرحيم ملوح
نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
معتقل مجدو - العسكري

لم يمض على تشكيل الحكومة الفلسطينية، أو حكومة أبو مازن، كما يطلق عليه البعض، مائة يوم فقط، حتى وجدنا أنها أثارت وأثير حولها أكثر من مشكلة، طغت في ظاهرها على سياسة الاحتلال العدوانية وعلى واقع الحال الفلسطيني المأزوم، ولأن واقع الحال هذا يعيش في أزمة لم يجر وضع اليد على أسبابها ووسائل حلها بشكل صحيح وسليم بعد. فإن انشغال الفلسطينيين وغيرهم في استعراض أزمة الحكومة، كما بدت على السطح في الأشهر الأخيرة،سيتكرر، سواء بقيت حكومة أبو مازن أم جاءت حكومة أبو علاء أم غيرهما. وخطورة هذا الوضع أنه يحرف الأنظار عن مكامن الأزمة ووسائل حلها.

هذا الحديث لا يعفي رئيس الحكومة أو بعض أعضائها من المسؤولية، أو ينتقص من تأثير توجهاتهم السياسية والعملية سواء أكانت إيجابية أم سلبية، أو طريقة إدارتهم للصراع الخارجي والتناقضات الداخلية، وعن تفاقم الأزمة ولكنه يتوخى جذب الأنظار والنقاش إلى جوهر الأزمة، والتي تكمن أساسا في النظام السياسي الفلسطيني، وهي ليست مسألة الأفراد أو طموحاتهم السياسية أو أخطائهم العملية والسياسية على أهمية هذه المسائل، وبخاصة في مجتمعاتنا الذي يلعب فيها الفرد دوراً كبيراً أو أكثر من الطبيعي.

لقد ترك ولا يزال يترك تأثيرا عميقا على بنية وأداء النظام السياسي الفلسطيني عاملان هامان هما:-

الأول : طبيعة المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرري وطني وديمقراطي، والظروف المتنوعة والمعقدة الذي يمر بها ويعمل في إطارها.

الثاني: طبيعة الكيان السياسي الفلسطيني وتشكله وتطوره والظروف المحيطة والمؤثرة فيه والناجمة عن التشتت الفلسطيني وعيشه في ظروف اجتماعية متباينة، وفي ظل كيانات ونظم سياسية متعددة.

إن لهذين العاملين تأثيرا متداخلا ومتواصلا على النظام السياسي وطبيعة تطوره وأدائه في كل مرحلة، ومع ذلك سأكتفي بالإشارة لذلك عند الضرورة.

لقد تشكل النظام السياسي الفلسطيني المعاصر في منتصف الستينات ومن المفارقات تداخل تشكيل الكيان السياسي المتمثل في منظمة التحرير، زماناً وموضوعاً، بالنظام السياسي، مع بدء نهوض المشروع الوطني التحرري. ولعب العامل الخارجي وبخاصة العربي تأثيرا مباشرا على تشكيل الكيان والنظام معا، ففي الوقت الذي حافظت فيه منظمة التحرير الفلسطينية على كونها الكيان السياسي الفلسطيني الوحيد رغم محاولات الانتقاص من هذه المكانة طوال العقود الماضية من أطراف داخلية وخارجية عدة. ولخلفيات وحسابات متباينة وتحت دعاوى متعددة بدءا من إسرائيل التي لا ترغب برؤية كيان سياسي فلسطيني مستقل، فكيف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها وميثاقها، مرورا بأطراف عربية رأت في وجوده المستقل انتقاصا من دورها ونفوذها أو ضربا لادعاءاتها. وصولا لأطراف فلسطينية ترى فيه معيقاً لمشاريعها ولتطلعاتها. ومع ذلك صمدت منظمة التحرير الفلسطينية أمام هذه العواصف وحافظت على كونها الكيان السياسي الفلسطيني الوحيد أساسا، والذي يعترف فيه الشعب الفلسطيني وكل من يدعم حقوقه الوطنية وبالعودة وتقرير المصير والدولة. ويعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في أيار / عام ١٩٦٤ إعلانا لقيام الكيان السياسي المعاصر وتأكيدا للهوية الوطنية الفلسطينية وبذات الوقت تشكيلا للنظام السياسي الفلسطيني بعد سنوات من التشتت السياسي والاجتماعي أو الضياع الوطني. وتشكل النظام السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في البداية على غرار النظم العربية القائمة، أي حديث كان عن الديمقراطية والانتخابات فقط، فأصبح المرحوم الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية وهو بذات الوقت رئيس المجلس الوطني ومن يشكل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية في آن واحد، وإذا أضفنا التحفظات القائمة على المنظمة في حينها وعدم مشاركة القوى السياسية وتوجسها من السيطرة العربية، وانخراط البعض ومراهنته على الأحزاب العربية. وتشتت الوضع الاجتماعي والسياسي الفلسطيني ووقوعه تحت هيمنة النظم العربية بتقدميها ورجعيها . لوجدنا أن النظام السياسي الفلسطيني تشكل مكبلا بالعديد من القيود الموضوعية والبنيوية والذاتية، بالتداخلات الفظة لهذه النظم في النظام السياسي الفلسطيني الوليد، وفرض المواقف عليه لأغراضها القطرية والخاصة منذ ولادته، وجاء التطور النوعي الأول على بنية النظام السياسي الفلسطيني في عام ١٩٦٩ عندما دخلت فصائل المقاومة إلى المنظمة وبات يقوم تكوينها الداخلي والسياسي على أساس التعددية السياسية لأول مرة، صحيح أن هذه التعددية قامت على أساس «كوتة توافقية » وليست انتخابات ديمقراطية، إلا أنها شكلت قفزة نوعية للأمام في النظام الفلسطيني بالمعنى الوطني السياسي والتعددي السياسي، والى حد ما الديمقراطي التوافقي، ولعب دورا مؤثرا وفاعلا في وضع النظام السياسي، انفصاله عن الأرض واقتصار علاقته بالشعب على البعد السياسي الوطني. لغياب العلاقة الاجتماعية الاقتصادية بينه وبين الشعب الفلسطيني بمختلف تجمعاته في الوطن والشتات، بل إن غالبية - إن لم نقل جميع - النظم السياسية التي يخضع لها الشعب الفلسطيني، عملت على توظيف هيمنتها الاجتماعية والاقتصادية هذه لمنافسة النظام السياسي الفلسطيني بالسيطرة على الشعب الفلسطيني لخدمة أهدافها السياسية. وهذا الوضع جعل النظام السياسي الفلسطيني بمفارقة غريبة أشبه «بالنظام الجوال «حيث

يحظى باعتراف والتفاف شعبه في كل مكان ولكنه لا يملك سيطرة النظام الفعلي عليه أو على أجزاء منه باستثناءات قليلة «مخيمات لبنان لمدة قصيرة» وترتب على هذا الوضع اضطرار قيادة النظام السياسي مكرهة أو راغبة، الدخول في مساومات مع بعض النظم العربية [...]ية لخدمة المصالح المشتركة أو الخاصة [...] كل طرف، وكان هذا يخلق سلسلة من المشكلات مع أطراف عربية أخرى، أو مع القوى السياسية في كل دولة عربية وينعكس على العلاقات الداخلية الفلسطينية في ذات الوقت، وفاقم من هذا الأمر وجود منظمات فلسطينية تشكل امتدادا سياسيا وتنظيميا لدول عربية أو شخصيات تتأثر مصالحها بمواقف هذا النظام العربي أو ذاك.

ولعب دورا في تحديد سمات النظام السياسي الفلسطيني، نظرية الحزب القائد المستوردة من النظام السياسي العربي، فشكلت فتح منذ عام ١٩٦٩ ولا زالت هذا الحزب، وساعدها في ذلك مجموعة عوامل محلية وإقليمية ودولية يأتي في مقدمتها نظرية عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية التي تبنتها فتح منذ البداية مع أنها لم تلتزم بها دائما، ومرونة البناء التنظيمي والسياسي والأيديولوجي لفتح وبحيث استوعبت اليسار المتطرف والإسلامي المتزمت وما بينهما. وكل واحد وجد مساحة للتعبير عن رأيه السياسي والأيديولوجي بما في ذلك انتقاده العلني لهذه المواقف أو ذاك من مواقف الحركة. وبناء الكتل والتيارات الداخلية والالتفاف حول هذا العضو أو ذاك من اللجنة المركزية « كل واحد له أب » والمفارقة أنه كان يقابل هذه المرونة من الليبرالية السياسية والتنظيمية الداخلية والأيديولوجية الواسعة التزام جماعي بموقع ومركزية دور فتح القيادي وتقويته. «أنا ابن فتح ما هتفت لغيرها»... وفي صلب ومركز فتح يقف الرئيس عرفات بما يمثله من شخصية ديناميكية فاعلة ممسكاً بكل مراكز القوى والقرار السياسي والمالي والعسكري والتنظيمي ومن موقعه في التنظيم القائد، وبدعم من إخوته قادة منظمة التحرير الفلسطينية كرئيس لها وصاحب القرار المركزي السياسي والمالي والعسكري فيها، موظفاً الموقع والتحالفات المحلية والإقليمية والدولية لتقوية القضية الوطنية الفلسطينية ومركز ودور فتح فيها، وموقعه وتحكمه في القرار الفلسطيني بشكل خاص. ويمكن القول أنه فاق نابليون عندما قال «فرنسا أنا وأنا فرنسا» وتربع على رأس هرم نظام سياسي أبوي لا مثيل له فيه التعددية السياسية والحزبية بدون حق تبادل السلطة، وفيه حرية التعبير بدون الشراكة الفعلية في القرار السياسي. وجاءت الصراعات الداخلية والخارجية ومحاولات التدخل بالشؤون الفلسطينية الداخلية واحتوائه من أطراف عربية ودولية وكان أبرزها وأخطرها انقسام فتح عام ١٩٨٣، ودعم كل من سوريا وليبيا له، والذي هدد «منظمة التحرير الفلسطينية» الكيان السياسي الفلسطيني، خاصة أنه جاء إثر الخروج من بيروت، هذا الخروج الذي انتزع منظمة التحرير الفلسطينية من أهم مراكز وجودها السياسي والمادي في الخارج، وأبعد قياداتها آلاف الأميال، وشتت بناها ومؤسساتها وقوتها في أكثر من قطر عربي، الأمر الذي أثر جداً على النظام السياسي الفلسطيني، واحتاج إلى وقت وجهد، وقليل من الحظ لاستعادة تماسكه. والتطور السياسي الآخر على الحقل السياسي الفلسطيني وعلى النظام السياسي الفلسطيني تمثل بانطلاقة الانتفاضة الباسلة عام ١٩٨٧، حيث انتقل مركز ثقل النضال الفلسطيني من خارج الوطن إلى داخله، ومن الطبيعي أن يترتب على هذا زيادة في وزن القوى والنخب السياسية والاجتماعية في داخل الوطن في النظام السياسي وفي مركز صنع القرار. وترافق هذا التطور مع تأسيس حركة حماس بعد حركة الجهاد ممثلة للتيار السياسي الإسلامي في الشعب الفلسطيني، وبالاستناد له، أصبحت حركة حماس قوة سياسية جماهيرية فاعلة ولكنها تنشط وتعمل خارج الكيان السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وخارج إطار الناظم السياسي الفلسطيني بل بالتنافس معه دائما، وبالمضاربة عليه أحيانا أقل. الأمر الذي أوجد تحديات جديدة في النظام السياسي الفلسطيني لم يتمكن من إيجاد وسائل التعامل معها حتى الآن.

والتطور الأبرز والأبعد أثراً على النظام السياسي الفلسطيني جاء في أعقاب الدخول في عملية التسوية السياسية وتوقيع اتفاقات أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقال مركز ثقل القرار السياسي لأرض الوطن، ولأول مرة يصبح النظام السياسي على تماس مباشر مع الأرض الفلسطينية ويتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية وإدارية ولو جزئية عن قسم أساسي من الشعب الفلسطيني من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن يتم انتخاب رئيس السلطة والمجلس التشريعي ولو في إطار قانون انتخابي وشروط سياسية تخضعه لاعتبارات الاتفاقيات الموقعة والتي لا يتجاوز كونه حكم إداري ذاتي تحت السيطرة الإسرائيلية «وخضع لاعتبارات عام جديد ومؤثر هو شبكة العلاقات المتعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية بينه وبين سلطات الاحتلال وعملت الأخيرة في إطار وبموازاة تنفيذ الاتفاقات السياسية المجحفة أصلا بحقوق ومصالح الشعب الفلسطيني وباستقلالية النظام السياسي على خلق وقائع على الأرض وإملاء مواقف تستجيب أكثر فأكثر لسياسات وتطلعات الاحتلال.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية بقدر إيجادها لحقل سياسي جديد، عبر الصلة المباشرة مع جزء من الشعب، إلا انها خلقت وضعا جديدا ومركبا في النظام السياسي الفلسطيني على أكثر من مستوى، وأوجدت سلسلة جديدة من التناقضات داخليا وخارجيا. وفتحت بابا أوسع للتدخل الخارجي الإسرائيلي والأمريكي، خصوصا عبر سلسلة من الاتفاقيات، لم يمر وقت طويل حتى لمسنا آثارها المدمرة والتي وصلت حدود المطالبة بإزاحة الرئيس عرفات وتعيين غيره، والمطالبة بتعيين هذا الوزير أو ذاك، والقيام بهذا العمل أو ذاك. ساهم بذلك أن الفصل لم يحدث مع الاحتلال بل بقيت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في نطاق السيطرة الإسرائيلية أولا وبقي الهامش السياسي مرهونا لحدود التوافقات الإقليمية والدولية مع كلا الطرفين الإسرائيلي والأمريكي، ولهذا وجدنا أن القيادة الإسرائيلية فجرت الوضع وأعادت احتلال مناطق السلطة ودمرت اتفاقات أوسلو، وما أنجز منها على ضآلته، عندما اعتقدت أن الظروف السياسية الإقليمية والدولية مؤاتية لها في محاولة فرض مشروعها كاملا. ولم يخلُ قيام السلطة الوطنية من وضع بذور لإشكالية جديدة في النظام السياسي الفلسطيني تمثلت في اتساع الهوة بين السلطة والمنظمة رغم الاتفاق المسبق على طبيعة وشكل العلاقة بينهما. لأن أطراف عده داخلية وخارجية بعضها بدون وعي والبعض الآخر بوعي وتخصيص مسبقين، عملت على تعميق هذه الإشكالية للتخلص في النهاية من المنظمة، اعتقاداً من البعض أن التخلص من المنظمة سيسرع في عملية تحول السلطة إلى دولة، ولم يدرك هذا البعض أن التخلص من المنظمة سينهي السلطة ويقضي على إمكانية تحولها إلى دولة، بل سيساهم في إبقائها في دائرة الحكم الإداري الذاتي.

إن مجمل هذه التطورات والتحولات وتداخل العوامل الداخلية والخارجية شكلت مأزق النظام السياسي الفلسطيني.

العلاقة المركبة بين السلطة وحركة التحرر الوطني ... المهمات والالتزامات المترتبة عن

الاتفاقات والمهمات والأهداف المرتبطة بالشعب وحقه بتقرير المصير والمقاومة ... مستوى وحجم التدخل الخارجي والتدويل فيما كل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني ومتطلبات استقلالية القرار السياسي الوطني، نظام الحزب القائد المهيمن على النظام والقرار معاً والموصل للنظام الأبوي، التعددية السياسية وحرية التعبير وغياب حق تداول السلطة ... كل هذا ساهم ويساهم في إنتاج وإعادة إنتاج مأزق النظام السياسي الفلسطيني.

إن هذا المأزق للنظام السياسي الفلسطيني يكمن في جوهره في التحديات التي يواجهها المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع حرية واستقلال من جهة، وفي المخاطر التي تهدد الكيان الوطني الفلسطيني من جهة ثانية، ومشكلة الوزارة وغيرها لا يعدو كونها أعراض هامة ومؤثرة ولا يستهان بها ولكنها ليست الأساس.

إن هذا الحديث لا يلغي بل يؤكد على العلاقة الجدلية العميقة بين المشروع الوطني والكيان السياسي وإصلاح النظام السياسي، فالمناعة السياسية والحصانة الوطنية مكون أساسي في صمود شعبنا وفي حماية كياننا السياسي الفلسطيني. والإصلاح والتغيير الديمقراطي لم يعد متطلب بحد ذاته، أو ممارسة سياسية واجتماعية فحسب، بل إنه في حالتنا الفلسطينية، بات مكونا هاماً من مكونات مناعتنا السياسية وحصانتنا الوطنية، وحاجة رئيسية من حاجات صمود شعبنا، حيث تتداخل تداخلا جدليا مهام التحرر الوطني والديمقراطي مع مهام الإصلاح السياسي والمؤسساتي أكثر من أي وقت مضى.



وإذا كان من صلب سياسة الاحتلال تكريس وجوده وفرض أمره الواقع بالقوة العسكرية وبجميع الوسائل المتوفرة لديه مستندا للدعم الأمريكي والخلل بميزان القوى الراهن، معتقداً أن هذه المرحلة تشكل بالنسبة له أفضل فرصة تاريخية لفرض مشروعه السياسي كاملا على الشعب الفلسطيني وعلى المنطقة برمتها. وإن كل هذا يتطلب تهميش وإضعاف النظام السياسي الفلسطيني وضرب الكيان السياسي الفلسطيني كخطوات لا بد منها لإنهاء المشروع الوطني التحرري الفلسطيني. وفي المقابل فإن تحقيق أهداف وحقوق ومصالح الشعب وصون تضحياته وإنجازاته والصمود في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتصاعد تفرض على القيادات والنخب السياسية والفكرية والاجتماعية الفلسطينية وضع الأسس الصحيحة للخروج من المأزق الراهن والإمساك بالصارية، كما يفعل ربان السفينة أثناء العاصفة، موجها الدفة نحو شاطئ النجاة، وحماية المشروع الوطني التحرري بتقرير المصير والدولة والعودة والكيان السياسي الفلسطيني «لمنظمة التحرير الفلسطينية» والنظام السياسي المتجدد باستمرار. ومسؤولية القيادات السياسية والنخب الفكرية والاجتماعية وفي مقدمتها الرئيس أبو عمار والذي يحظى بدعم سياسي وجماهيري كبيرين بالإضافة لموقعه القيادي التاريخي، الدعوة لحوار وطني شامل تشارك فيه قوى وفعاليات ورموز شعبنا في الوطن والشتات وتستوعب للاتفاق على رؤية وطنية واستراتيجية عمل واحدة وقيادة وطنية موحدة للخروج من المأزق ولصون إنجازاتنا الوطنية. إن ما يواجهه شعبنا من تحديات كبرى تهدد مشروعه الوطني وكيانه السياسي، وتعبث بنظامه السياسي، يمثل شأنا وطنياً عاماً يخص الشعب الفلسطيني بكل قواه وتجمعاته ومسؤولية وطنية وسياسية عامة لا تقبل الاحتكار الفئوي وترفض الاستنكاف بذريعة عدم التورط ولا تحتمل المزايدة والمناكفة لتحقيق مكاسب فئوية آنية من أي طرف أو شخص مسؤول، فالمصلحة الوطنية العليا تقتضي أن يتحمل كل طرف مسئوليته في وضع الحلول وما يترتب عنها من التزامات. لقد وصلنا إلى مرحلة كثرت فيها الأسئلة عن المستقبل والمصير وعن قدرة القوى السياسية القائمة على حمل العبء.

إن مقومات الخروج من المأزق قائمة وفرض تحقيق استقلالنا متوفرة لأنها ترتكز على بنيان صلب هو شعبنا وتجربته ومقاومته وتمسكه بحريته واستقلاله وقناعة المجتمع الدولي المتزايدة بحقه بتقرير المصير، بما في ذلك دولة مستقلة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع الدائر.

لكن مرة أخرى علينا لمواجهة هذه التحديات، تحديات الاحتلال وسياساته وتحديات الاقتراب أكثر فأكثر من تحقيق حريتنا واستقلالنا، الإمساك بالأساس الناظم لبناء سياستنا الخارجية والداخلية، ولتحشيد قوى شعبنا ولإدارة ناجحة. وهذا الأساس يكمن في التوافق على رؤية موحدة وعلى استراتيجية عمل سياسية واحدة، وعلى وسائل وأدوات تحقيقها وعلى قيادة وطنية موحدة تتولى إدارة الصراع ورسم تكتيكاته السياسية والكفاحية، إلى حين التمكن من إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية وفق قانون انتخابي عصري، يقوم على أساس التعددية وتداول السلطة والتمثيل النسبي. وإدارة الصراع الناجحة والتي تصون الإنجازات ولا تبددها وتعظم المكاسب لا تحتمل ولا تقبل من أي طرف كان فرض تكتيكه وممارساته الخاصة بما يعرض المجموع للخطر، والأمثلة السياسية والعملية والكفاحية على ذلك كثيرة وسأطرحها على شكل أسئلة.

هل يجوز لأي طرف سياسي أن يعقد اتفاقات سياسية تمس المصالح الوطنية العليا على مسؤوليته الخاصة ؟؟

وهل يجوز لكل فريق أن يحدد الممارسة الكفاحية وشكلها لوحده، أم أن هذا الأمر قرار جماعي، ومسؤولية قيادية موظفة لخدمة السياسة، والتكتيك السياسي لكل مرحلة ؟؟هل يجوز لكل فريق لوحده إعلان الهدنة ووضع شروطها، ومع نفسه، أم أن الهدنة مسألة جماعية وتعلن مع العدو وفق شروط والتزامات وجهات راعية وضامنة؟؟ وهل يجوز لفريق لوحده إعلان إنهاء الهدنة بمعزل عن الأسباب؟؟ هل الحكومة الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية وسيطة أو طرفا محايدا بين القوى السياسية وبين الاحتلال عند احتدام الصراع العنيف وما هو دورها ؟؟الخ ... من الأسئلة.

إن الجواب السياسي والعملي على هذه الأسئلة مسؤولية جماعية، وهي مسؤولية القيادة الموحدة المسؤولة عن الإدارة الناجحة للصراع وفق رؤية استراتيجية موحدة.

وبغير ذلك أخشى أن نستمر في هدر الوقت والإمكانات والفرص وتكرار أسطورة البطل الإغريقي سيزيف. ومن مفارقات القدر أن تكون إحدى بذور شعبنا من كريت حتى أن اسمه حمله من قبيلة يونانية.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مبادرة حول تشكيل القيادة الوطنية الموحدة

الاخوة والرفاق في القوى السياسية الوطنية والإسلامية

الاخوة في المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني

تحية القدس والعودة،،،

انطلاقا من حرصنا ومسؤوليتنا في هذه الظروف الحرجة والدقيقة التي يعيشها شعبنا وقضيتنا، حيث تتصاعد وتائر العدوان وتتسع دوائره لتشمل كافة أبعاد وجودنا وثوابتنا الوطنية، وتزداد وترتفع حمى الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف إخضاعها لمنطق رؤية شارون وخطته السياسية، والدفع نحو تطويع النظام السياسي الفلسطيني، ليتكيف مع الإملاءات الإسرائيلية والأمريكية، ويتماثل مع النظام السياسي الذي تريده أمريكا في عموم الشرق الأوسط، ليسهل مهمتها ويحافظ على مصالحها وعلى إطباق هيمنتها الشاملة على المنطقة وعموم الإقليم.

في نفس الوقت، فإن ما تعيشه المؤسسات التمثيلية والقيادية الفلسطينية من أزمة عميقة، ليست بعيدة في العديد من جوانبها عن مؤثرات السياسة الأمريكية الصهيونية، وبشكل أكثر تحديدا ومباشرة، فقد ساهم في مفاقمة الأزمة الشروع بتهيئة الأوضاع الفلسطينية لتطبيق خارطة الطريق التي بنيت من مقدمتها، والعديد من عناصرها على التدخل الفظ في الشأن الداخلي الفلسطيني وزرع الفتنة في صفوفه مبتدئة بتحديد طابع القيادة التي تشترطها للشعب الفلسطيني (قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب). وفي كل الأحوال، فإننا نعتقد أن الواقع يطرح علينا واجبات باتجاهين:

الأول: التصدي للاحتلال وغطرسته وعدوانه الشامل والممنهج على شعبنا.

الثاني: العمل على مغادرة هذه الأزمة المتفاقمة التي تعصف بالوضع الفلسطيني، وإعادة ترتيب أوضاعنا على أسس سليمة.

انطلاقا من أن الحلقة التي يتوجب الإمساك بها بقوة، هي تحشيد كل مقومات القوة لمجابهة العدو ومخططاته ومشاريعه التصفوية بحق شعبنا وقضيتنا الوطنية.

إننا نعتقد، وكما أكدنا في مبادرات سابقة، أن الحل الجذري للأزمة السياسية والتنظيمية وإرساء الأسس القوية لمؤسساتنا وأدائنا وعلاقاتنا الوطنية هو الانتخابات الديمقراطية العامة، وفقا لمبدأ التمثيل النسبي لكافة البنى القيادية الفلسطينية. وكخطوة تمهد وتحضر للانتقال الطبيعي نحو هذا الخيار، فإننا نؤكد على ضرورة وملحاحية تشكيل القيادة الموحدة، كمرجعية سياسية، وقيادة جماعية للشعب والعمل الوطني كله، ونقترح لتوفير مقومات النجاح في تشكيل هذه القيادة، أحد خيارين:

الأول: أن تكون هذه القيادة تتويجا للتوافق حول الرؤية السياسية والنضالية الراهنة لإدارة الصراع مع الاحتلال. وهذا هو الخيار الذي نفضله.

الثاني: أن تكون القيادة نفسها إطار الحوار الوطني الشامل، وتمارس دورها في نفس الوقت كمرجعية قيادية لشعبنا وفق آليات يتفق عليها.

إن ما يدعونا لطرح هذه الخيارات هو الحقيقة التي تقتضي أن يلحظها الجميع، وهي أن التكوين السياسي لمؤسساتنا يحكمه حتى الآن واقع التباين في العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، فهناك القوى المشاركة في مؤسسات المنظمة، وهناك القوى الإسلامية غير المشاركة فيها والتي لم تكن جزءا من تكوينها منذ البداية، إضافة إلى عدد من القوى التي كانت تاريخيا في إطار هذه المؤسسات ولكنها اليوم خارجها.

إن إدراك هذا الواقع، وضرورة معالجته، يجب أن لا يسقط حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي لشعبنا، وهي التكوين الوطني الذي يجسد وحدة شعبنا بكافة تجمعاته داخل الوطن وفي الشتات، وهو الإطار المعترف به في كل المحافل العربية والدولية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية إنجاز لا يمكن القفز عنه أو التفريط فيه، وكل الاختلافات التي أشرنا إليها في الموقف من المنظمة ومؤسساتها لا تشكل عقبات يستحيل تجاوزها سواء في تشكيل القيادة الموحدة، أو في ترسيخ وتعزيز دور ومكانة المنظمة ومؤسساتها. وذلك بإعادة بناء وهيكلة مؤسسات المنظمة عن طريق الانتخابات العامة للمجلس الوطني كأساس لإعادة بناء باقي مؤسسات وأطر المنظمة.

إن المجلس الوطني الفلسطيني المنتخب داخل الوطن، وحيثما أمكن في الشتات، ووفقا لنص النظام الأساسي لمنظمة التحرير، يلغي بالضرورة أية مبررات لعدم المشاركة في المجلس والهيئات الأخرى المنبثقة عنه.

وفي هذه المرحلة الانتقالية التي تسبق الانتخابات الديمقراطية الشاملة لمؤسسات المنظمة والسلطة، فإن القيادة الموحدة كإطار مؤقت، هي القيادة العليا للشأن الفلسطيني، أما ممن تتشكل هذه القيادة، وكيف تعمل دون أن تصادر دور اللجنة التنفيذية، ومؤسسات السلطة، فإننا نعتقد أن هذه المسألة يمكن التغلب على إشكالياتها، بالتشكيل والمهمات والآليات التالية:

١ - القيادة الوطنية الموحدة:

❖ إطار مؤقت يتشكل من:

أ. أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ب. الأمناء العامين وممثلين إضافيين من حماس والجهاد الإسلامي لتعويض عدم مشاركتهم في اللجنة التنفيذية.

ج. عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة من الوطن والشتات.

د. رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني.

❖ وهي قيادة جماعية تتحقق فيها مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها.

❖ قراراتها ذات الطابع الوطني والسياسي العام، وخاصة ما يتعلق بالتمثيل والعلاقات مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، ترسمها وتتابع تنفيذها اللجنة التنفيذية كمؤسسة، فأعضاؤها مشاركون في القيادة المؤقتة وقراراتها.

❖ قراراتها التي تتناول الشأن الداخلي الذي يقع ضمن دائرة السلطة فتتابع تنفيذها السلطة بهيئاتها المختلفة، وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي والقانون.

❖ تتحدد مهمات القيادة الموحدة بما يلي:

أ. هي قيادة عمل عليا لكل الشأن الفلسطيني، خلال الفترة المؤقتة.

ب. تعد وتهيئ لإجراء انتخابات ديمقراطية شاملة للشعب الفلسطيني ومؤسساته في الوطن والشتات وفقاً لنظام التمثيل النسبي الذي يحافظ على التعددية ويحولها إلى إثراء وتعزيز لوحدة شعبنا بكل تياراته الفكرية والسياسية والتنظيمية، على أن تجري الانتخابات خلال فترة زمنية يتم تحديدها.

٢ - منظمة التحرير الفلسطينية:

❖ يصبح من واجب الجميع، المشاركين وغير المشاركين في مؤسساتها العمل من أجل حمايتها والمحافظة عليها، وعلى دورها ومكانتها باعتبارها:

- الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، والناطق باسمه والمعبر عنه في كل المحافل والأطر الدولية والإقليمية.

- المجسد والناظم لوحدة هذا الشعب في الوطن والشتات.

- الإطار الذي يؤكد ويرسخ الطابع السياسي والوطني لتجمعات شعبنا في الشتات ويقود مشاركتها في النضال من أجل العودة والاستقلال الوطني.

❖ تفعيل مؤسسات المنظمة وتطويرها، بإعادة بنائها على أساس برنامج وطني وديمقراطي، وبالانتخابات وفقاً لنظامها الأساسي حيثما أمكن ذلك.

٣- السلطة الوطنية:

❖ هي المسؤولة عن تنظيم شؤون المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، بما يعزز الصمود ومتابعة النضال لتحقيق الأهداف الوطنية.

❖ خلال الفترة المؤقتة لعمل القيادة الوطنية الموحدة، تقوم السلطة بتنفيذ قرارات هذه القيادة، وقرارات اللجنة التنفيذية وقرارات هيئات السلطة ذاتها بما ينسجم والقوانين الناظمة لعمل السلطة والعلاقة بينها وبين المرجعيات الوطنية الأخرى.

وعلى ضوء وصول الحكومة الفلسطينية برئاسة الأخ أبو مازن لنهايتها المنطقية لأسباب متعددة، أبرزها كثافة وثقل الضغوط والإملاءات الخارجية، وارتفاع وتائر التدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني فإننا أمام فرصة وضرورة للشروع بالحوار الوطني الشامل لتشكيل القيادة الموحدة.

ولطبيعة التعقيدات التي تحيط بخارطة الطريق والموقف منها، فإننا ندعو لوضعها على جدول أعمال الحوار الوطني، ورغبتنا الصادقة في الوصول إلى فهم وموقف مشترك من هذه المسألة فإننا نضع بعض الأسس والمبادئ العامة لرؤيتنا وموقفنا:

اولا: يجب ان نتعامل مع أهداف نضالنا الوطنية المباشرة، في صون حق العودة وطرد الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة بعاصمتها القدس. كرزمة واحدة وباعتبارها خطوط حمراء، لا يجوز القفز عنها، أو تجزئتها، أو تأجيلها، فقد أكدت الحياة أن التجزئة والتأجيل، تشكل الأساس الموضوعي للضغط والابتزاز وتحويل الأهداف والشعب إلى رهائن تحت رحمة العدو.

ثانيا: إن تجربة الأشهر الماضية كافية لاختبار خارطة الطريق، ورصد وتدوين أوجه ومظاهر السلوك العدواني الإسرائيلي خلال الفترة التي شكلت عمليات الاغتيال للكوادر والقيادات بما في ذلك محاولة اغتيال الشيخ أحمد ياسين، ثم القرار الوقح بإبعاد الرئيس أبو عمار المدى الذي يمكن أن تصل إليه جرائم العدو الإسرائيلي وعليه، فإن هذا الواقع يطرح علينا توفير كل مقومات الصمود والثبات والجاهزية لمواجهة هذا العدوان والاستعلاء العنصري الصهيوني، واستنفار كل مقومات استنهاض شعبنا وطاقاته وصبها في إطار تصعيد الانتفاضة والمقاومة.

إن الواقعية السياسية المستندة إلى قراءة الواقع وتناقضاته، والسياسة الإسرائيلية العدوانية، والدور الأمريكي المساند والمنحاز لإسرائيل والذي يقدم الدعم والغطاء لعدوانها وجرائمها، يجعل من معزوفة اختبار النوايا، والعمل على كشف حقيقة المواقف الإسرائيلية، معزوفة ضارة، وفي أفضل الأحوال لا نفع منها، ولم تبق جرائم إسرائيل أية ركائز منطقية لسياسات التعامل الإيجابي مع المشاريع الأمريكية، واللجوء إلى خطاب سياسي مزدوج يلحق الأذى بنا وبأهدافنا الوطنية.

ثالثا: إننا ندعو إلى إغلاق الباب أمام مشروع خارطة الطريق، ووقف الترويج لها أو التفاوض عليا أساسها، فهذا هو الطريق الذي يعزز المقاومة الشعبية الشاملة لشعبنا وفصائله الوطنية والإسلامية، وهو الطريق الذي يفتح الباب أمام المجتمع الدولي، وكل الأطراف المؤيدة والمتفهمة لنضالنا وحقوقنا الوطنية لإعادة الاعتبار لقرارات الشرعية الدولية، التي تؤكد على حق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، وتعيد لمؤسسات المجتمع الدولي دورها في العمل لتنفيذ هذه القرارات. والضغط على العدو الإسرائيلي لوقف عدوانه الشامل على شعبنا وتأمين الحماية الدولية له وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

رابعاً: إن تفاقم مأزق الاحتلال الأمريكي للعراق ودعوة أمريكا الخجولة لإشراك الأمم المتحدة، وعلى الرغم من أية نوايا تستهدف توريط المجتمع الدولي في تحمل أعباء احتلال أمريكا للعراق، فهي في نفس الوقت تتضمن تراجعاً عن الموقف الأمريكي المتفرد السابق، وقد يتبعه تراجع آخر. إن هذا الميل ما كان لينشأ لولا إدراك الإدارة الأمريكية أن العبء الواقعي للاحتلال، لم يكن في حدود تصوراتها، وانه سيعكس نفسه سلباً على حملة الرئيس بوش الانتخابية.

إن تصاعد المقاومة العراقية وتوسع رقعتها هو الذي حفر المسار لهذا الميل. ويمكن أن نجبر شارون على الرضوخ لهذا المنطق، وسلوك هذا الميل لتغطية تراجعه الحتمي، إذا ما أدرنا المعركة ضد عدوان حكومته بنجاعة ووفرنا لها كامل استحقاقاتها.

خامسا: إن الاتفاق على الحد الأدنى والقواسم المشتركة حول الرؤية السياسية وبناء الأدوات التنظيمية لتنفيذ مهامها، ستوفر المناخ والإطار الملائم لاستنباط أساليب المقاومة والنضال التي تستدعيها المرحلة وطبيعتها، والتي تأخذ بعين الاعتبار تفاعل العوامل الوطنية والقومية والإقليمية والدولية، بما يوفر أوسع اصطفاف دولي مؤيد لنضال شعبنا وأهدافه.

الاخوة والرفاق الأعزاء

هذه رؤيتنا التي نطرحها من خلال هذه المذكرة التوضيحية لبناء القيادة الوطنية الموحدة، تأكيداً وتطويراً لأفكار تقدمنا بها في السابق، نأمل اغناءها وتعميقها وتطويرها في إطار حوار جدي ومسؤول يصل بنا إلى القواسم المشتركة. ونحن على ثقة أن أعباء المرحلة من جهة وإخلاصنا للواجبات المطروحة علينا وعلى شعبنا من جهة أخرى ستجند كافة جهود شعبنا وفعالياته المخلصة نحو تحقيق هذا الهدف.

وأخيراً، فإن الإفراج عن الرفيق الأمين العام أحمد سعدات وإنهاء هذا الوضع الشاذ، ضرورة ورافعة لا يمكن تجاهلها أو القفز عنها، لإنجاح هذا المشروع.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المكتب السياسي
٢٠٠٣/٩/١٢

على أبواب عامها الرابع
الانتفاضة: أزمة مفتوحة على كل الاحتمالات

صابر محي الدين

تنشر الهدف هنا المقال الأخير للراحل الكبير الرفيق القائد صابر محي الدين ولنا في ما تركه الفقيد خير العزاء.

مع صدور هذا العدد من مجلة الهدف، تكون الانتفاضة الفلسطينية، انتفاضة الأقصى المبارك، قد طوت عامها الثالث، ودشنت عامها الرابع، فيما الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لا يزال على أشده، بل يزداد، كل عام ضراوة عن العام الذي سبقه.

واللافت للنظر، أن التصعيد في المواجهات الدامية، لا يعود بالأساس إلى ازدياد عدد الهجمات التي تشنها فصائل المقاومة الفلسطينية، ضد الأهداف الإسرائيلية، بقدر ما يعود إلى تكثيف الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد الأهداف الفلسطينية، وترافق هذه الهجمات مع عمليات تدمير ممنهج ومنظم للبنى التحتية والاقتصادية، تكاد تطال كل شيء تقريباً، وإذا ما جرت عملية مقارنة بين عدد الهجمات التي تبادر بها المقاومة الفلسطينية المسلحة، وتلك التي ترد بها على العمليات العسكرية الصهيونية، سنجد بالتأكيد أن غالبية الفعاليات العسكرية الفلسطينية، تندرج في إطار عمليات الرد على الجرائم والمجازر الإسرائيلية، التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي على غير صعيد، هذه الحقيقة تشير بوضوح إلى أن الجيش الإسرائيلي في وضع هجومي وليس دفاعي، وأنه يخوض حرب تصفية واجتياحات لقوى المقاومة والانتفاضة، بغرض توفير الأجواء والمناخات الملائمة لإرغام الجانب الفلسطيني على القبول بشروط الحكومة الإسرائيلية للتسوية السياسية، وفي هذا السياق يلاحظ أن قوات الاحتلال أحبطت عشرات الفرص لتهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار، وعملت بوعي كامل على تقويض الكثير من التفاهمات الأمنية، بالمبادرة إلى اغتيال ناشطين فلسطينيين، بحجة أنهم يحضرون لعمليات عسكرية، وعلاوة على ذلك، لم تتوقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن العمل لتنفيذ سياساتها العدوانية التوسعية، سواء تعلق الأمر بالاستيطان ومصادرة الأراضي، أو باتخاذ المزيد من الخطوات لتهويد مدينتي القدس والخليل. ومع أن بعض فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة، بادرت في بعض الأحيان لخرق الاتفاقات بهدف عرقلة مسار المفاوضات، فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، التقليل من حجم المسؤولية الأساسية التي تقع على الجانب الاسرائيلي في هذا المجال.

لكن على الرغم من كثافة الهجمات العسكرية الاسرائيلية، التي اتخذت شكل الاحتلال الكامل لمناطق السلطة الفلسطينية في الضفة، وأجزاء من قطاع غزة، لم تتوقف الانتفاضة والمقاومة المسلحة، بل تواصلت بأشكال مختلفة، واستطاعت أن تلحق بالعدو خسائر جسيمة سواء تعلق الأمر بالخسائر البشرية أو الاقتصادية، أو ببروز ظواهر جديدة في المجتمع الإسرائيلي، باتت تقلق السلطات الإسرائيلية، كرفض بعض الضباط والجنود، الخدمة العسكرية في مناطق الضفة والقطاع، وازدياد حجم الهجرة المعاكسة..الخ، وإذا كانت الانتفاضة لم تنتصر، ولم تحقق أهدافها بعد، فإنها بالمقابل لم تهزم، فلا زال بمقدورها الدفاع عن نفسها، والمبادرة إلى الهجوم أحياناً، ولازال نبض الحياة في عروقها قوياً ومتجدداً، وشواهده أكثر من أن تحصى.

وارتباطاً بذلك، يمكن القول، بدون أي مبالغة، أن الحرب الشاملة التي أعلنتها حكومة شارون، قد أخفقت في تحقيق أهدافها، على امتداد عامين ونصف العام تقريباً، وتبخرت مع إخفاقها، كل الأحلام والأوهام والوعود التي أطلقها شارون، قبل وبعد تسلمه مقاليد السلطة في إسرائيل، ولم تجد حكومة أقطاب اليمين المتطرف بداً من قبول التعامل السياسي التكتيكي مع «خارطة الطريق»، علها تستطيع من خلال هذه المبادرة تحقيق أهدافها، بضرب المقاومة وتفكيك بناها وجمع سلاحها، عن طريق السلطة الفلسطينية، التي تعهد رئيس وزرائها أبو مازن بالعمل على «محاربة الإرهاب الفلسطيني».

وإذا كان أبو مازن قد استقال لأسباب عديدة، من بينها اقتناعه بأن شارون لا يريد التهدئة والعودة لطاولة المفاوضات، فإن الخطر الأول الذي يتهدد الانتفاضة والمقاومة في حاضرها ومستقبلها، لا يزال للأسف الشديد، خطراً فلسطينياً داخلياً، بعد أن صمدت كل هذه السنوات بمواجهة حرب شارون، فشبح الحرب الفلسطينية - الفلسطينية، الناجمة عن الضغوط الأمريكية-الإسرائيلية، الأوربية والإقليمية، لا يزال مخيماً، ويلقي بظلاله الثقيلة على الشعب الفلسطيني برمته، ومع أن السلطة الفلسطينية تسعى جاهدة لتجنب الانجرار إلى هذا المنزلق الخطير، فإن أحداً لا يستطيع الركون مستقبلاً إلى التأكيدات أو التطمينات التي يجري إطلاقها على هذا الصعيد، من قبل المسؤولين في السلطة، وما لم تبادر السلطة إلى اتخاذ خطوات جدية لإدارة حوار وطني فلسطيني جاد، يكلل بالاتفاق على برنامج قواسم سياسية مشتركة، يضع حداً نهائياً لانقسام وتبعثر عناصر القوة الفلسطينية، فإن مأزق الانتفاضة والمقاومة سيبقى قائماً ومرشحاً للتفاقم، الأمر الذي يعرضهما لمخاطر حقيقية وجدية.

مأزق الانتفاضة: -

بالانطلاق مما تقدم، يبدو واضحاً أن مأزق الانتفاضة مفتوح على كل الاحتمالات، فالانتفاضة التي لم يعد لها قيادة موحدة، أو مرجعية موحدة، منذ مدة طويلة، غدت عرضة لتبديد تضحياتها، والتطويح بأهدافها، إذا ما بقي الواقع الفلسطيني على حاله، بكل ثغراته وسلبياته وعيوبه، وبدون العمل بجدية، لتلافي أسباب التباعد، وتوفير الحد الأدنى من عوامل التوحد، ورص الصفوف، تحقيقاً لأهداف الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وبعيداً عن الغوص في التفاصيل، فإن مأزق الانتفاضة في الظروف الراهنة، يكمن في



الأساس، بوجود اتجاهين سياسيين في الساحة الفلسطينية متباينين إلى حد التناقض.

الاتجاه الأول:- يرى أن الطريق إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، هو طريق المفاوضات السلمية، على أساس اتفاقات أوسلو وقرارات الشرعية الدولية. ويؤمن أصحاب هذا الاتجاه، أن خيار المفاوضات، هو الخيار الأساسي للوصول إلى تسوية سياسية للقضية الوطنية والصراع العربي - الصهيوني، وفي إطار هذا الخيار لا يمانع أصحاب هذه الرؤية في خوض نضال سلمي ديمقراطي على مستويات متعددة، لممارسة الضغوط على الاحتلال والمحتلين، وعلى دوائر صنع القرار الدولية في أمريكا أولا وأوروبا ثانيا، لدفع المفاوضات خطوات جدية إلى الأمام، ولإجبار الحكومات الإسرائيلية على احترام الاتفاقات المعقودة، ووقف كل أشكال خرقها والتجاوز عليها، ووضع حد لسياسة المماطلة والتسويف إزاء استحقاقاتها.

وارتباطا بهذه الرؤية، وقف ممثلو هذا الاتجاه، وعلى رأسهم أبو مازن «محمود عباس» ضد ما أسموه: «عسكرة الانتفاضة» بل، وأدانوا استخدام السلاح بمواجهة الاحتلال والمحتلين، وفي أعقاب احتلال القوات الإسرائيلية لجميع مناطق السيطرة الفلسطينية، مدنا وقرى ومخيمات، وقيامها بتدمير مقار السلطة، وأجهزتها المختلفة في الضفة، رأى هذا الفريق أن الانتفاضة هزمت، وأن على القيادة الفلسطينية أن تدفع ثمن الهزيمة واستحقاقاتها، ويأتي في مقدمة هذه الاستحقاقات وقف المقاومة المسلحة بجميع أشكالها، وعلى جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها المحتلة عام ١٩٦٧م، والاستجابة للالتزامات التي رتبتها «خارطة الطريق» على الجانب الفلسطيني، رغم ما تنطوي عليه من مخاطر جدية، تهدد الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة والمشروعة والقضية الوطنية الفلسطينية في حاضرها ومستقبلها.

أما الاتجاه الثاني:- فكان ولا يزال يرى أن الطريق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، هو طريق الانتفاضة والمقاومة، ويستند أصحاب هذا الاتجاه، الذي يمثله التيار الإسلامي والجبهة الشعبية، إلى فشل خيار المفاوضات السياسية السلمية، القائمة على أساس اتفاقات أوسلو، رغم ما انطوت عليه من مكاسب إسرائيلية، ومن ظلم وإجحاف لحق بالحد الأدنى للحقوق الوطنية الفلسطينية، كما أقرتها الشرعية الدولية، وفي أعقاب احتلال القوات الإسرائيلية للضفة، وتدمير أجهزة السلطة ومؤسساتها، بهدف إرغامها على التسليم بالشروط الإسرائيلية للتسوية السياسية المذلة، رأى هذا الفريق، أن الأوان قد آن لتخلي السلطة الفلسطينية عن خيار المفاوضات، والشروع على الفور، بحوار وطني، فلسطيني شامل، للاتفاق على قواسم سياسية مشتركة، وتشكيل قيادة وطنية موحدة، لتصعيد الانتفاضة والمقاومة ومجابهة التحديات، التي يفرضها اتساع نطاق العدوان الصهيوني بأشكاله المختلفة، وعندما أعلن عن خارطة الطريق، باسم اللجنة الرباعية الدولية، أعلن ممثلو هذا الاتجاه، أن هذه المبادرة الدولية، لا تلبي الحد الأدنى للحقوق الوطنية الفلسطينية، وهي مشروع فتنة داخلية، تستهدف إثارة حرب أهلية فلسطينية - فلسطينية، وتحقيق ما عجزت آلة الحرب الصهيونية عن تحقيقه على مدار أكثر من سنتين من الصراع الدامي، استخدمت إسرائيل خلاله كل ما في ترسانتها العسكرية من أسلحة حديثة ومتطورة.

أمام هذا التناقض في الرؤى والتوجهات، كان

بديهيا أن تجتمع الأطراف المكونة للاتجاهين السياسيين، لإجراء حوار وطني فلسطيني شامل، يحدد نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف، عبر القيام بعملية مراجعة وتقييم للأوضاع الداخلية والعربية والدولية، ولمجريات الصراع مع العدو، لاستخلاص النتائج والدروس والعبر، بما يمكن الجميع من صياغة برنامج سياسي وطني مشترك، يعيد الاعتبار للثوابت الوطنية والأهداف المرحلية، ويحدد آليات العمل الجماهيري والكفاحي، بما يضمن استمرار الانتفاضة، وتكريس حق الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال، ومواصلة النضال لتحقيق أهدافه، ربما يجنب الساحة الفلسطينية مخاطر الانجرار الى فتنة داخلية مدمرة، يعمل العدو جهاراً نهاراً بكل قواه، على توفير أسباب تفجيرها.

غير أن ما كان بديهياً ولا يزال لم يقع، فقد سارت الأمور والتطورات باتجاهات مغايرة، لما كانت تتمناه الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني، فالحوار الوطني الفلسطيني الجاد على القواسم السياسية وآليات العمل وأساليبه، لم يحدث رغم الحاجة الماسة له في مثل هذه الظروف، التي أطلق فيها شارون العنان لجيشه ليمارس أبشع أنواع الجرائم. فمع إعلان قبول السلطة الفلسطينية لخارطة الطريق، والالتزام بجميع استحقاقاتها وتشكيل حكومة عباس، شرعت السلطة بالعمل من أجل وقف إطلاق النار، أي بمعنى العمل لوقف الانتفاضة والمقاومة المسلحة، وقد تكللت جهودها وجهود القيادة المصرية وضغوط الجهات الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف، بالإعلان عن هدنة لثلاث شهور، بادرت إليها حماس والجهاد وكتائب الأقصى. غير أن إسرائيل لم تلتزم بالهدنة. التي أعلن عنها الفلسطينيون من جانب واحد، بل واصلت عمليات المداهمة والحصار والاعتقال والاغتيال. التي بلغت ذروتها بمحاولة اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، فردت حماس بعملية استشهادية بالقدس الغربية، أسفرت عن مقتل اثنين وعشرين اسرائيلياً، وإصابة العشرات بجراح.

إزاء هذه التطورات، تحركت السلطة الفلسطينية، لضبط الأوضاع، ومنع المقاومين الفلسطينيين من الرد على الهجمات الإسرائيلية الانتقامية، أو المبادرة إلى توجيه الضربات للمستوطنات الإسرائيلية وقوات الاحتلال، التي عادت واجتاحت العديد من المدن والقرى والمخيمات، ووسعت من نطاق عمليات الاغتيال، وتدمير البيوت والمساكن والمزروعات، ومرة أخرى بلغ التمادي الإسرائيلي ذروة جديدة، باغتيال الشهيد إسماعيل أبو شنب، أحد أبرز قياديي حماس، ألحقته القوات الإسرائيلية، بمحاولة اغتيال الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس، والمهندس إسماعيل أبو هنية أحد قيادييها، وبين اغتيال قوات الاحتلال لأبو شنب، ومحاولة اغتيال الشيخ ياسين، وأبو هنية، قامت القوات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، باغتيال العديد من كوادر حماس والجهاد وكتائب الأقصى، وهدمت العديد من البنايات، ودمرت وضربت الكثير من المزارع، وأطبقت الحصار على المدن والقرى والمخيمات، وأذاقت الجماهير الفلسطينية مرارات قاسية، يصعب الإحاطة بها والحديث عنها بمثل هذه العجالة.

أمام هذا التمادي الإسرائيلي، بلغ الغليان الشعبي الفلسطيني مستوى عالياً، الأمر الذي اضطر حكومة عباس، كما جاء في مواقفها المعلنة، إلى وقف الإجراءات والتدابير، التي كانت قد شرعت القيام بها في أعقاب عملية القدس مستهدفة المقاومة المسلحة وفصائلها المختلفة، بحجة الوفاء بالتزاماتها، وتأكيد وحدانية السلطة، ومصادرة الأسلحة غير الشرعية، وإنهاء حالة الفوضى السائدة، خصوصاً في قطاع غزة.

انهيار حكومة محمود عباس:- بمواجهة الأوضاع المستجدة، الناجمة عن انفلات العدوانية الإسرائيلية من عقالها، لم تجد حكومة أبو مازن، بديلاً عن السعي مجدداً، إلى التوصل لهدنة جديدة، غير أن هذه الحكومة، واجهت مشكلتين أساسيتين مباشرتين:

المشكلة الأولى:- تمثلت بإعلان الحكومة الإسرائيلية حرباً شاملة على المقاومة الفلسطينية، متهمة حكومة عباس بالتقصير بالواجبات الملقاة على عاتقها لجهة «تدمير المنظمات الإرهابية» و «تفكيك بناها، وجمع سلاحها»، ومعربة عن عدم استعدادها منح أبو مازن الفرصة والوقت الكافيين، للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، بطريقتها الخاصة، القائمة على سياسة الخطوة خطوة، للوصول إلى أهدافها الحقيقية، وقد شعر عباس أن الحكومة الإسرائيلية بسياساتها وممارساتها العدوانية، التي تلقى دعماً أمريكيا سافراً ومكشوفاً، تسعى لوضعه أمام أحد خيارين: إما المبادرة إلى حرب أهلية فلسطينية - فلسطينية لا تبقي ولا تذر، أو إطلاق يد الجيش الإسرائيلي لاستباحة المناطق الفلسطينية، بغطاء من الحكومة الفلسطينية، وتحت سمعها وبصرها، الأمر الذي يجعلها في وضع صعب وحرج جداً.

والمشكلة الثانية:- تمثلت بالصراع المرير الذي دار بين عباس وعرفات حول الصلاحيات والتغييرات التي أراد أبو مازن إحداثها في مجالات عديدة، تركزت بالدرجة الأولى على إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتوحيدها تحت سلطة الحكومة الفلسطينية، وغيرها من القضايا الوظيفية والإدارية الأخرى، التي شرع باتخاذها، ولم يسمح له بتمريرها.

أمام هاتين المشكلتين الأساسيتين، آثر عباس تقديم استقالته والخروج من الحلبة السياسية، بانتظار ظروف مواتية أكثر، للعودة إلى المسرح من جديد، فالرجل كان يتوهم أن الإدارة الأمريكية وحكومة شارون، سيقدمان له دعماً كافياً، لتعزيز مكانة حكومته في أوساط الشعب الفلسطيني، بما يمكنها من الاضطلاع بدورها والوفاء بالتزاماتها تجاه خارطة الطريق، غير أن تجربة ثلاث شهور كانت كافية لإسقاط أوهامه وإسقاط حكومته.

والحقيقة أن الأزمة التي تسببت بانهيار حكومة أبو مازن، لا تعود إلى المشكلتين المشار إليهما أعلاه فحسب، بل إلى أسباب أخرى عديدة تضافرت، وكانت بمثابة الحاضنة الأساسية التي أظهرت المشكلتين الرئيسيتين المباشرتين إلى السطح، ويمكن تكثيف بعضها بالنقاط التالية:-

١- شعور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، بأن المخطط الأمريكي- الإسرائيلي لعزله وتهميشه، وتجريده من صلاحياته، أخذ يقطع اشواطاً حقيقية على طريق جعله رئيساً فخرياً، ليس له دور أو تأثير في مجرى الأحداث، والتطورات، فقرر أن لا يستسلم له، فالتنازلات الكبيرة التي قدمها إرضاءً لواشنطن وتل أبيب بدءاً بقبول خارطة الطريق واستحداث منصب رئيس الوزراء، والتخلي عن الكثير من الصلاحيات، فتحت شهية الدوائر الأمريكية والإسرائيلية على المزيد من الخطوات للتخلص منه، وبدلاً من مكافأته بإطلاق حريته في الحركة وفك الحصار الظالم المفروض عليه، تواصلت الاتهامات الإسرائيلية بمسؤوليته عن العمليات العسكرية التي تنفذها قوى المقاومة، وتواصلت التهديدات الإسرائيلية بعزله ونفيه أو قتله، وعرفات يدرك إدراكاً عميقاً، أن عدم إقدام تل أبيب على تنفيذ التهديدات بنفيه أو قتله، إنما يعود بالأساس إلى خشية الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، من مخاطر الفراغ السياسي الذي يمكن أن يحدث في الساحة الفلسطينية ، في حال القيام بخطوة من هذا النوع، ويدرك أيضاً أن هذه المخاطر، هي التي وقعت بالحليفين الاستراتيجيين إلى السعي لعزله وتهميشه تمهيداً لإنهاء دوره . ومما زاد الطين بلة، تفاقم شعور عرفات بتمادي رئيس وزرائه، الذي استمرأ سياسة الابتزاز، مستقوياً

بالجانبين الأمريكي والإسرائيلي والاتحاد الأوروبي وروسيا وبعض الأنظمة العربية، فقد شعر عباس أنه رجل المرحلة، ورجل خارطة الطريق، وأن الأوان قد آن، ليجمع بين يديه كل متطلبات تجريب وضع خياراته السياسية موضع التنفيذ. فما أن كلف بتشكيل الحكومة الفلسطينية قبل أربعة أشهر، حتى شرع عباس بالتهديد بالتخلي عن قبول التكليف، عند كل خلاف حول الأسماء أو الحقائب أو الصلاحيات، أو حدود المسؤوليات والفواصل بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة الحكومة. ولم يتخل عن سياسة التهديد بعد تشكيل الحكومة، وعاد إلى عاداته القديمة بالاستنكاف عن حضور اجتماعات اللجنة المركزية لحركة فتح، أو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل ذهب إلى حد تقديم استقالته من اللجنة المركزية، وعلى امتداد الأشهر الثلاث، التي عاشتها حكومة عباس، تدخل المصريون أكثر من مرة لحل الخلافات وتسوية الأوضاع بين عرفات وعباس، رغم أن الأول تجاوز «بروح رياضية» مسقطات عباس في قمتي شرم الشيخ والعقبة، التي أثارت ردود فعل سلبية واسعة النطاق في الساحة الفلسطينية في المستويين الرسمي والشعبي.

٢- اتضاح حقيقة مواقف حكومة شارون الساعية على الدوام إلى تعطيل كل الجهود المبذولة للعودة إلى طاولة المفاوضات السياسية، فرغم استجابة الإدارة الأمريكية لتحفظات الحكومة الإسرائيلية، وشروطها بشأن خارطة الطريق، بما يفرغها من مضمونها، ويجعل أمر تنفيذها صعبا جدا، واصل المسؤولون الإسرائيليون اعتماد سياسة المماطلة والتسويف، بهدف إطالة أمد الاجتماعات والمفاوضات الأمنية، فقد تعمد المسؤولون الإسرائيليون إغراق الاجتماعات الأمنية، بالكثير من القضايا التفصيلية والتعجيزية، لجعلها تدور في حلقة مفرغة، ولتعطيل الجهود الرامية إلى التوصل لنتائج جدية، بشأن تخفيف القبضة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، من خلال تخفيف الحصار، والكف عن الاجتياحات المتكررة، وعمليات المداهمة والاعتقال والاغتيال، واتخاذ المزيد من الخطوات التي تخفف من حدة التوتر والاحتقان وتعكس قدرا من النوايا الحسنة.

ومما زاد الأمر سوءا، أن الإدارة الأمريكية لم تفعل شيئا لتجاوز هذا الواقع المرير، بل على العكس من ذلك، فقد ازدادت الحكومة الاسرائيلة تشبثا بمواقفها، متشجعة بانحياز ممثلي الإدارة الأمريكية ومبعوثيها لمطالبها وشروطها التعجيزية، المتعلقة بآليات تنفيذ خارطة الطريق. والأهم من هذا كله، أن الساحة الفلسطينية ومعها حكومة ابو مازن، وجدت نفسها، ليس فقط امام تواصل العدوان العسكري الإسرائيلي، بل ايضا امام استمرار عمليات الاستيطان والمصادرة وشق الطرق الالتفافية وإقامة الجدران الأمنية العازلة، وتوسيع نطاق عمليات الهدم والتدمير وجرف المنازل والمزروعات. وقد اكتشف ابو مازن ومعه القاصي والداني، أن إدانته للمقاومة الفلسطينية المسلحة ولعسكرة الانتفاضة، وتعهده بمحاربة الإرهاب الفلسطيني في قمة العقبة، وتأكيده اعتماد المفاوضات خيارا وحيدا، لم يكن كافيا لإقناع شارون وحكومته، بالعودة إلى طاولة المفاوضات، للتباحث حول آليات تنفيذ خارطة الطريق وفق خطة زمنية محددة. فالرجل متسلحا بدعم بوش وصقور الإدارة الأمريكية، يسعى اولا لإخضاع الساحة الفلسطينية، عبر تدمير قوى المقاومة وتفكيك بناها التحتية، وتجريدها من كل عناصر القوة والممانعة السياسية، ليكون ممكنا فرض رؤيته السياسية بكل تفاصيلها.

❖ ما العمل؟

بعد انهيار حكومة عباس، انشغلت السلطة الفلسطينية ليوم أو يومين بإقناع عباس بالعودة عن استقالته، وفي ضوء رفضه التجاوب مع الوساطات، كلف الرئيس عرفات، أحمد قريع رئيس المجلس التشريعي بتشكيل حكومة جديدة، تضاربت المواقف والآراء بشأن طبيعتها وتركيبتها: هل ستكون حكومة طوارىء أم حكومة عادية. وما أن قبل قريع بالتكليف وبالرأي القائل بأن تكون الحكومة عادية وليست حكومة طوارىء، حتى اتخذت الحكومة الإسرائيلية، في أعقاب عمليتي تل أبيب والقدس (٢٠٠٣/٩/٤) قرارا يعطي الجيش الإسرائيلي الضوء الأخضر، لإبعاد عرفات في الوقت المناسب، وسواء أكان القرار الإسرائيلي قرارا للتنفيذ، بانتظار الظروف الملائمة دوليا، أم قرارا تكتيكيا، يستهدف حكومة أهداف سياسية مرحلية داخلية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هذه الأيام، يدور حول، ما إذا كانت السلطة، ستسعى بعد تجربة عباس، إلى استخلاص النتائج، أم أنها ستمضي في خياراتها السياسية المعروفة، مديرة الظهر، للدعوات المتكررة للشروع بحوار وطني فلسطيني شامل وجاد، توصلاً لقواسم سياسية مشتركة توحد الساحة الفلسطينية، وتحصنها ضد كل محاولات التخريب والتدمير؟!

وفي الوقت ذاته، فإن السؤال الآخر الذي يطرح نفسه بقوة أيضا هذه الأيام، يدور حول ما إذا كانت المعارضة الوطنية الفلسطينية ستمضي في انتهاج سياسة تكتيكية مرنة، كالتي انتهجتها خلال الشهرين الماضيين في علاقاتها مع السلطة، أم أن الحرب الاسرائيلية الشاملة المعلنة ضدها، ستقود إلى انتهاج سياسة متشددة؟

التصريحات الصادرة عن السلطة والمعارضة، خلال الأيام القليلة الماضية، لم تلامس وبشكل واضح هموم الشارع الوطني الفلسطيني، الذي يتطلع لتعزيز الوحدة الوطنية، وتحصين الساحة الفلسطينية ضد المخاطر الجدية، الناجمة عن حرب شارون، فلم يظهر في الأفق ما يشير إلى أن الطرفين، سلطة ومعارضة، يسعيان لتجاوز سياسة المرحلة الماضية، وتخطي كل الأسباب التي حالت دون التوصل إلى برنامج القواسم المشتركة، وتشكيل القيادة الوطنية الموحدة، لتأمين متطلبات الحد الأدنى للصمود، في إطار عملية المواجهة الدامية الجارية على قدم وساق، فقد كرر رموز السلطة، وبضمنهم رئيس الوزراء المكلف احمد قريع المواقف التقليدية إزاء هجمات الجيش الإسرائيلي، وردود فعل المقاومة الفلسطينية عليها، مشددة على تمسكها بخارطة الطريق والعملية السياسية، ولم تتخذ اي مبادرة، يستشف منها توجها جاداً للشروع بحوار وطني فلسطيني، يفتح الأبواب أمام الخروج من المأزق الذي تعيشه الانتفاضة والمقاومة، بما يؤمن المستلزمات الضرورية لمواجهة التحديات الجسيمة، التي تتهدد القضية الوطنية.

وبالمقابل كررت المعارضة الوطنية مواقفها التقليدية أيضا إزاء قضايا الصراع الدائر، فيما دعت السلطة الفلسطينية إلى الشروع بالحوار الوطني الشامل لمواجهة المخاطر المحدقة بالجميع.

وبكلام أكثر وضوحا، لم يصدر عن الجانبين ما يشير إلى أنهما، استخلصا العبر، وأنهما يستعدان لتدوير الزوايا السياسية، والتخلي في هذه المرحلة عن الموقف الخاص، لصالح العام والمشترك، في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، فكلا الاتجاهين المسؤولين عن إيصال الانتفاضة والمقاومة إلى هذا المستوى من الأزمة، وإن كان بدرجات متفاوتة، يتمسكان بمواقفهما وبالشعارات والأهداف المحددة في برامجهما، فيما تستوجب الظروف والتطورات المحيطة بالمسألة الوطنية، التلاقي على برنامج الحد الأدنى المشترك، لتخطي المرحلة الراهنة، بأقل الخسائر الممكنة، وبما

يعزز الوحدة الوطنية، ويجنب الساحة الفلسطينية مخاطر الانزلاق لما هو أسوأ، إن لم نقل إلى الكارثة المحققة.

أمام هذا الوضع، لا بد من التحذير من عواقب إصرار السلطة والمعارضة على التمسك بخياراتها السياسية وبرامجها الخاصة، فالمنطق السياسي السليم: يدفع بقوة، باتجاه الحوار الشامل، الجاد والمسؤول، للخروج من المأزق بالجمع بين الاتجاهين السياسيين القائمين على الساحة الفلسطينية، على أساس القواسم المشتركة، وعملية الجمع، ليست صعبة ولامعقدة، بل هي عملية ممكنة وواقعية وضرورية ولا بديل عنها، فالخلاف بين الاتجاهين الأساسيين في الساحة الفلسطينية، يعود في جوهره كما أسلفناه إلى تمسك تيار السلطة الرئيسي بالمفاوضات سبيلا لتحقيق أهدف الشعب الفلسطيني، فيما يتمسك تيار المعارضة الرئيسي بالانتفاضة والمقاومة سبيلا وحيدا لتحقيق تلك الأهداف، والسؤال هو: أليس منطقيا وبديهيا، في ظل المعطيات القائمة، أن يواصل الشعب الفلسطيني مقاومته للاحتلال، ويواصل بذات الوقت التفاوض من أجل إزاحة هذا الاحتلال والتخلص من كل شروره ومضاره؟ ثم ما هو وجه التعارض بين المسألتين، إذا كانت الشرائع الدولية تكفل للشعوب الحق بمقاومة المحتلين؟

إن أحداً في هذا العالم، لا يستطيع أن يجادل في حق الشعب الفلسطيني بمواصلة النضال والمقاومة بكل أشكالها، وهذا الحق لا يتعارض مع الاستمرار في التفاوض على أساس قرارات الشرعية الدولية، وجملة المبادرات الموصلة الى تعليق هذه القرارات، فالشعب الفلسطيني، بسلطته ومعارضته لا يستطيع إدارة الظهر للموقف الدولي ومبادراته ومشاريعه السياسية، في ظل المتغيرات النوعية المعروفة.

إن بناء برنامج الحد الأدنى على أساس هاتين القضيتين الأساسيتين، أمر ممكن ومشروع، ويمكن الدفاع عنه داخلياً وخارجياً، سواء تعلق الأمر بالسلطة أم بالمعارضة، وكل ما تحتاج إليه لتحقيق هذا الهدف، أن يقوم الحوار الوطني الفلسطيني المقترح، بإرساء جملة من القواعد الأساسية الضرورية، لتقليل حجم الاختلاف والتباين في مجرى الحياة اليومية، والتي يمكن إجمالها بالنقاط التالية:-

١- قيام السلطة الفلسطينية باتخاذ العديد من المبادرات الهادفة لإراحة الأجواء والعلاقات الفلسطينية - الفلسطينية بما يؤدي إلى تعزيز روح الثقة المتبادلة.

١- تخلي جميع الأطراف عن التعامل مع صيغ العمل الوطني المشترك بطريقة استخدامية وتكتيكية .

٢- الانشداد دوماً لتغليب القواسم السياسية المشتركة على التباينات والاختلافات السياسية، في مجرى العمل السياسي والميداني.

٣- العمل على تعزيز روح التعاون والتضامن والعمل المشترك، بمواجهة روح التنافس الفئوي التنظيمي.

٤- التثقيف بخيار التلاقي على القواسم المشتركة في مرحلة التحرر الوطني، باعتباره خياراً علمياً موضوعياً ولا بديل عنه، والتأكيد دوماً على تحريم الانزلاق إلى الصراع في ظل الاحتلال على وجه الخصوص.

٥- اللجوء دوماً إلى إدارة حوار معمق وصريح لحل الإشكالات الناشئة، وتبديد المخاوف والشكوك والهواجس، وإشاعة روح الاطمئنان والثقة.

٦- القبول بمبدأ التنازلات المتبادلة، في إطار العلاقات الوطنية، عندما تقع الخلافات، ما دامت هذه التنازلات لا تمس الثوابت والأهداف الوطنية، واستمرار الانتفاضة والمقاومة وقواسم العمل الوطني المشترك.

٧- الالتزام دوماً بانتهاج سياسة واقعية ترفض الهبوط بالأهداف والمساومة عليها وترفض بذات الوقت التطرف وخلط الاستراتيجي بالتكتيكي بالمرحلي.

٨- اعتماد القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والمقاومة منهج الحوار المستمر بشأن المستجدات السياسية، لبلورة رؤية سياسية موحدة، قادرة على إحداث التوازن المطلوب بين النضال الجماهيري المسلح، وتقديم شكل على آخر تبعاً للظروف المحيطة بالنضال الوطني الفلسطيني.

ولتبيان أهمية ما تقدم، يبدو ضرورياً إعادة التأكيد مجدداً، على أن الظروف لم تعد تسمح بإضاعة المزيد من الوقت، وإبقاء أزمة العمل الوطني الفلسطيني مفتوحة على كل الاحتمالات، بما يهدد الانتفاضة والمقاومة في الآن معاً، فإسرائيل أطاحت بالمبادرة الفلسطينية الى الهدنة، وأعلنت رفضها التوصل إلى هدنة جديدة، وهي بمواقفها وممارساتها، تضع الشعب الفلسطيني أمام خيار وحيد: خيار الدفاع عن النفس بمواجهة عنف متمادي يتجاوز كل القيم والأعراف والقواعد الأخلاقية والقوانين والمواثيق الدولية، فطائرات الـ F16 الأمريكية الصنع، تقصف البيوت والأحياء المدنية بالقنابل الثقيلة، ومدافع الدبابات توجه قذائفها لقصف البيوت والأحياء المدنية بالقنابل الثقيلة، ومدافع الدبابات توجه قذائفها للبيوت وسط المدن والقرى والمخيمات من غير رادع، عشرات الشهداء ومئات الجرحى، من المواطنين الأبرياء، سقطوا في حرب شارون الشاملة، خلال الأسبوعين الماضيين فقط. من دون أن يتلقى الكيان الصهيوني مجرد إدانة لفظية، ومع ذلك لم تتردد الإدارة الأمريكية في تقديم التغطية السياسية الكاملة لهذه الحرب.



ولم تتوان عن ممارسة الضغوط على الدول لمنعها من إدانة الممارسات الوحشية الإسرائيلية التي بلغت حد تدمير البنايات التي تأوي عشرات الأسر، في نابلس وجنين والخليل، لمجرد أن أحد الناشطين الفلسطينيين، يتخذ من أحد شققها مسكنا له.

والى ذلك تواصل إسرائيل العبث بحياة المواطنين الفلسطينيين، وأمنهم ولقمة عيشهم ومصادرة رزقهم، وتسعى بدون أي مبرر لإذلالهم واستفزازهم والتنكيل بشبابهم وشيوخهم ونسائهم، ولم تنفع المناشدات الرسمية الفلسطينية والعربية والدولية، في دفع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ خطوة واحدة لوقف التمادي الإسرائيلي، والموافقة على إرسال مراقبين دوليين للإشراف على وقف إطلاق النار، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية، والإشراف على ما يسمى بالالتزامات المتبادلة. ليس هذا فحسب، بل نجد الإدارة الأمريكية تبرر الأفعال الإسرائيلية بعدم قيام السلطة الفلسطينية بواجباتها، إزاء «محاربة الإرهاب» و«تفكيك البنى التحتية لقوى المقاومة»، مكررة الخطاب الإسرائيلي اليومي الممجوج. وقد غدا واضحا أن الأمريكيين والإسرائيليين، ليسوا بوارد دفع العملية السياسية إلى الأمام، قبل استجابة السلطة الفلسطينية لمطلب الحرب على المقاومة والانتفاضة، وإشعال فتيل اقتتال فلسطيني- فلسطيني، يحرق الأخضر واليابس.. اقتتال يبدد عناصر القوة الفلسطينية، ويخلق الظروف الملائمة، لإقامة نظام سياسي فلسطيني، يستجيب للتسوية بالمنظور الإسرائيلي ويخضع خضوعا تاما لاستراتيجية الحلف الأمريكي - الاسرائيلي، المتوجه لإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي جديد.

وبعبارة أخرى، لم يتغير الموقف الأمريكي - الإسرائيلي المشترك، الساعي إلى توفير الظروف المناسبة، لتسوية سياسية تنهي القضية الوطنية الفلسطينية، وتشطب الحد الأدنى من الحقوق الوطنية، كما حددتها قرارات الشرعية الدولية، فعلى الفلسطينيين الموافقة على شطب حق العودة والتنازل عن القدس الشرقية، مقابل السماح لهم وللمسلمين عربا وأجانب، ببعض الحقوق الدينية، تحت السيادة الإسرائيلية، وعليهم أيضا أن يقدموا التنازلات المطلوبة بشأن الحدود والمياه والمستوطنات والمناطق الأمنية، والقبول بدولة مقطعة الأوصال، على شكل بانتوستونات، تفتقد للحد الأدنى من مقومات الاستقلال والسيادة، وتكون معبرا اسرائيليا لعلاقات طبيعية، سياسية واقتصادية وثقافية مع الدول الغربية والإسلامية.

أكثر من ذلك، فإن إسرائيل، بقيادة شارون، تسعى لتحويل الشعب الفلسطيني إلى شعب من العبيد، بلا حق أو قوة، وبلا إرادة أو مستقبل، فقد دمرت سلطتهم الذاتية الوليدة التي قامت على أثر اتفاقات أوسلو، ودمرت مؤسساتهم الوطنية وبناهم الاقتصادية والتحتية، وجرفت أراضيهم وحقولهم ومزروعاتهم، وهي تسعى لاستكمال كل هذا التدمير بقتل انتفاضتهم وسحق انتفاضتهم، عبر إرغام السلطة الفلسطينية على القيام بما عجزت هي عن القيام به.

وبعد، فإن على الجميع، سلطة ومعارضة، الإدراك قبل فوات الأوان أن اللحظة الراهنة، بما تنطوي عليه من حقائق، لا يمكن أن تقبل التجاهل. ولا يمكن أن تعالج بإدارة الظهر لها، فالقوى الفاعلة دوليا تساند الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، بدفع الأمور في الساحة الفلسطينية نحو الاقتتال. وعلينا أن نعمل جميعا، لقبر المحاولات الأمريكية والإسرائيلية البشعة لإثارة الفتنة الداخلية، بالوعي والصبر والحكمة، وبرص الصفوف وتوحيد الطاقات حول برنامج وطني واقعي موضوعي، ومتوازن، سبق أن توصلت لمثله جميع القوى والفعاليات السياسية في غزة في شهر آب العام الماضي.

إن لغة السلام والتفاوض لا تكفي وحدها لإنقاذ الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة، في ظل الاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية، القائمة على استخدام الآلة العسكرية إلى أقصى مدى ممكن، ولغة السلاح وحدها لا تكفي لإنجاز التحرر الوطني، في ظل معطيات محلية وإقليمية ودولية صعبة ومعقدة، ومحكومة بضغوط الثور الأمريكي الهائج، المتحكم بمؤسسات المجتمع الدولي. وعلينا أن نمزج بين اللغتين، بما يجعل النضال الوطني الفلسطيني مفهوما، لا تحصره إمبراطوريات الشر والعدوان. فلغة السلاح إذا ما اقترنت بخطاب سياسي واقعي عقلاني ومتزن، يمكن أن تكون مفهومة، وعصية على الحصار والتطويق والاتهام، برغم أننا نعيش في عالم جديد، يخضع لقيم ومفاهيم، لا علاقة لها بالقيم الإنسانية والأخلاقية والحضارية ولا بمفاهيم العدل، كما حددتها وأقرتها الشرائع السماوية والوضعية.

إن الانتفاضة والمقاومة، بحاجة لرؤية واضحة، رؤية واقعية، رؤية تؤكد للعالم كله، إن الشعب الفلسطيني بكل قواه وأطيافه وتلاوينه السياسية والاجتماعية، يمتلك مشروعا وطنيا موحدا، يستحق الدعم والتأييد، لأنه مشروع عادل، وأن هذا الشعب لن يقبل بأقل من قرارات الشرعية الدولية، أساسا لأي تسوية سياسية مهما طال الزمن.

نعي شهيد



بمزيد من الأسى والحزن ومشاعر الخسارة تنعي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى جماهير شعبنا وأمتنا وقوى التقدم والتحرر

الرفيق القائد صابر محي الدين

الذي أستشهد يوم الأمس السبت ٢٠/ ٢٠٠٣/٩ أثناء تأدية واجبه الوطني.

كان الرفيق الشهيد نموذجا للقائد والسياسي والمثقف الذي كرس حياته خدمة لقضايا شعبه وأمته وفي سبيل حرية وطنه وانتصار قضيته ،وقد فقدناه وهو يدافع عن حق شعبه في نيل الحرية والاستقلال والخلاص من نير الاحتلال الصهيوني الغاشم.

عهداً لرفيقنا القائد أن تبقى مثله وقيمه التي استشهد وهو يحملها نبراساً لنا في مسيرتنا نحو الحرية والاستقلال. وإننا حتماً لمنتصرون.

- ولد الرفيق في سيلة الحارثية/ فلسطين عام ١٩٤٨، متزوج وله ولدان.
- انتمى لحركة القوميين العرب عام ١٩٦٦، والتحق بالجبهة الشعبية منذ تأسيسها.
- كان عضوا في المكتب السياسي منذ عام ١٩٨١، تسلم مهمات متعددة في الجبهة.
- تولى مسؤولية الإعلام والناطق الرسمي للجبهة ورئيس تحرير مجلة الهدف.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو المجلس الأعلى للثقافة والعلوم في المجلس الوطني.
- عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين
- عضو أمانة سر لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية.
- شغل موقع مدير مركز الغد للدراسات حتى استشهاده.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والعهد على مواصلة النضال

بعد ثلاثة أعوام على الانتفاضة

نحو رؤية نقدية لمشكلات الساحة الفلسطينية

ماجد كيالي

رغم الخبرات السياسية الغنية والمعقدة التي اختزنتها الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، طوال عقود أربعة، إلا أن هذه الحركة لم تتمثل، تماما، هذه الخبرات، في خطاباتها السياسية وبناها التنظيمية وأشكال عملها المجتمعية والنضالية.

وتبين تجربة ثلاثة أعوام من الانتفاضة بأن هذه الحركة مازالت تراوح في حيز البديهيات والشعارات والرغبات، أي عند نقطة انطلاقها في الستينيات، برغم ما مرت به من منعطفات وانكسارات أو من تطورات وانجازات، في وقت هي أحوج ما تكون فيه الى الاشتغال على تفكيك الإشكاليات وصوغ الاستراتيجيات، والانتقال إلى صنع السياسات، باعتبارها حقلا للتفاعل بين صراع الإرادات وموازين القوى والمعطيات الدولية والإقليمية.

ويمكن تفسير ذلك، بأسباب عدة، أهمها:

أولا، تخلف وجمود البنى السياسية وأشكال العمل السائدة في الساحة الفلسطينية، وسيادة الروح «الأبوية ـ العائلية» في العمل الوطني، على حساب دور المؤسسات الشرعية والأطر التنظيمية ومتطلبات القيادة الجماعية.

ثانيا، اعتبار القيادة شأنا يخص الزعيم (الحاج أمين وبعده الرئيس عرفات، مثلا)، أو مجالا تحتكره النخبة السياسية، العائلية أو الفصائلية، وذلك أكثر بكثير من كونها شأنا يخص المجتمع.

ثالثا، ضعف الحراك السياسي في الحياة السياسية الفلسطينية الناجم، أصلا، عن غياب الفكر السياسي النقدي والعلاقات الديمقراطية والمشاركة والتفاعل والتداول فيها، على المستويين الوطني والفصائلي.

رابعا، طغيان الروح الشعاراتية والتحريضية والإرادوية، في الثقافة السياسية السائدة، على حساب الاهتمام بالسياسة باعتبارها حقلا يخضع لحسابات، تتعلق بموازين القوى والمعطيات المحيطة.

خامسا، خضوع العمل الفلسطيني، بخطاباته وبناه ووسائل عمله، إلى العفوية والمزاجية والتجريبية، أكثر بكثير من كونه فعلا سياسيا هادفا ومخططا.

وفي الواقع فإن الساحة الفلسطينية، ومنذ أكثر من عقد من الزمن، تشهد فوضى سياسية، ازدادت خطورتها مع انهيار عملية التسوية واندلاع الانتفاضة، منذ ثلاثة أعوام تقريبا، وهي فوضى ناجمة عن عدة عوامل أهمها.

١- غياب وتغييب المؤسسات التمثيلية. التشريعية، التي ترسم طرق اتخاذ القرارات الوطنية المصيرية.

٢- ضعف العلاقات الديمقراطية، التي تحدد تنظيم وإدارة الخلافات الداخلية.

٣- وجود حالة شاذة تتمثل بقيام سلطة بدون إنجاز مرحلة التحرر الوطني.

٤- عدم القدرة على خلق التكامل والانسجام بين استحقاقات المفاوضة ومتطلبات الانتفاضة. بحكم الخلافات الداخلية المتعلقة بعملية التسوية.

٥- وجود حالة من التنافس بين السلطة والمعارضة، لا سيما من جهة حركة (حماس)، في ظل أوضاع لا يستطيع أي طرف منهما حسم الأمر لصالحه، لا بالصيغ الديمقراطية ولا بغيرها.

٦- انسداد الأفق أمام عملية التسوية، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، لاسيما مع صعود الليكود، بقيادة شارون، إلى سدة السلطة في إسرائيل (٢٠٠١).

٧- انحسار التأييد العربي والدولي للقضية الفلسطينية، بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) وفي ظل تداعيات الحرب الدولية ضد الإرهاب، وبعد احتلال العراق.

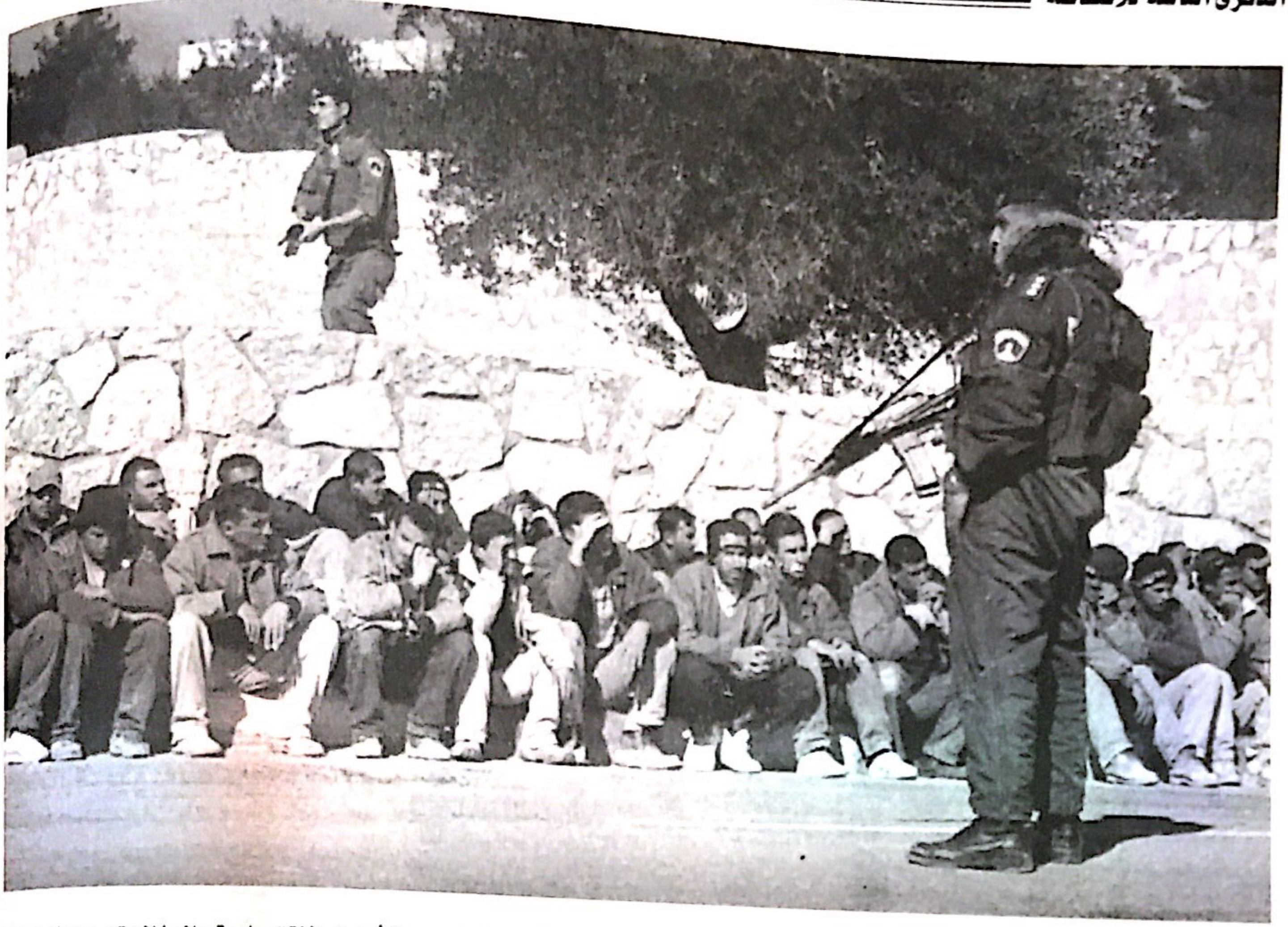
المهم أن التطورات والتحديات أكدت افتقاد الساحة الفلسطينية للقيادة، بمعناها الاستراتيجي. السياسي والإداري، لاسيما مع حصار الرئيس عرفات، كما أنها عززت الإحباط وخيبة الأمل ونفاذ الصبر، لدى الفلسطينيين الذين باتوا يشعرون أنه ليس ثمة ما يخسرونه، لكثرة ما بات يحيط بهم من أزمات وتعقيدات.

ولعل أبلغ مثال على حال الفوضى السياسية السائدة في الساحة الفلسطينية يتمثل بغياب استراتيجية سياسية متوافق عليها، بين أطراف الطيف السياسي، وكان لذلك نتائج جد خطيرة تجلت مثلا بغياب التوافق على استراتيجية نضالية تحدد أشكال المقاومة وطبيعتها، ومكانها وزمانها.

فمن الجانب السياسي، مثلا، فإن عدم التوافق على استراتيجية سياسية أدى إلى خلق نوع من التناقض بين الحدود البشرية والجغرافية للانتفاضة وحدودها أو أهدافها السياسية. المعنى أن الانتفاضة، بما هي عليه من حالة فعل في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، كانت أحوج ما تكون إلى توضيح ذاتها باعتبارها تستهدف دحر الاستيطان والاحتلال من هذه الأراضي، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره في دولة مستقلة.

وكان من شأن ذلك، أولا، التركيز على فضح إسرائيل، على الصعيد الدولي، باعتبارها دولة مستعمرة تمارس القوة الغاشمة وسياسة التمييز العنصري ضد الفلسطينيين لفرض احتلالها.

ثانيا، تعزيز الشرخ في المجتمع الإسرائيلي بين القوى المؤيدة للتسوية، لصالح فك الاستيطان



وانشاء دولة فلسطينية، وبين القوى المتطرفة، بدلا من التسهيل على شارون بتحشيد المجتمع الإسرائيلي من ورائه، بادعائه أن حربه ضد الفلسطينيين إنما هي امتداد لحرب الاستقلال وأنها حرب دفاع عن الوجود. ثالثا، تمكين الفلسطينيين من تعزيز موقفهم كحركة تحرر، باعتبارهم ضحية للاحتلال وللإرهاب والتمييز العنصري الإسرائيلي، لا سيما في هذه الظروف الصعبة والمعقدة. رابعا، الحؤول دون تحميل الانتفاضة، وشعب الانتفاضة أكثر مما يحتمل، بتحميله مثلا هدف تحرير فلسطين أو تقويض الكيان الصهيوني، دفعة واحدة، في هذه الظروف غير المواتية.

أما من الجانب الميداني، فقد كان من شأن عدم تمييز بعض القوى، في خطاباتها وعملياتها، بين الأراضي المغتصبة عام ٤٨ والمحتلة عام ٦٧، التسهيل على حكومة شارون توحيد المجتمع الإسرائيلي وراءها، ونزع شرعية المقاومة المسلحة، والتشكيك بعدالة القضية الفلسطينية، على الصعيد الدولي، والتغطية على حملات البطش والتدمير التي دأبت عليها لكسر إرادة المجتمع الفلسطيني.

وبالمحصلة فإن العمليات الاستشهادية ضد المدنيين، في مناطق ٤٨، حملت الانتفاضة أكثر مما تحتمل، ووضعت الفلسطينيين، في دائرة مواجهات عسكرية ساخنة، وفي مستوى عال من التوتير، استنزف قواهم، في صراع يفترض أنه طويل ومعقد، وبحاجة إلى تنظيم النفس وترشيد القوى.

والأنكى من ذلك أن قبول الفلسطينيين الاستدراج الإسرائيلي، إلى دائرة المواجهات العسكرية، كما حصل مرارا، أظهر الصراع وكأنه بين قوتين عسكريتين، متكافأتين! ومكن شارون من تبرير تملصه من المسار السياسي، والعودة إلى مربع المواجهات الأمنية.

وبالطبع ليس المقصود هنا التشكيك بشرعية المقاومة المسلحة، باعتبارها، شكلا من أشكال الكفاح لدحر الاحتلال، ولكن المطلوب التمييز بين المقاومة باعتبارها وسيلة تستهدف إحداث ضغوطات تقرب الوصول إلى أهداف سياسية معينة وبين الفوضى.

كذلك ليس المقصود التقليل من الأثر الكبير الذي أحدثته العمليات الاستشهادية، في تقويض استقرار إسرائيل من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية، وإنما المقصود بالضبط هو مراجعة هذا الشكل وترشيده، ودراسة جدواه وعوائده أو عواقبه، في كل مرحلة، لا سيما إذا لوحظ أنه ثمة فجوة، أو تعارض، بين الاستراتيجية السياسية والوسائل الكفاحية. إذ لا يوجد شيء مطلق أو نهائي في العمل السياسي.

وللعلم، فقط، فإنه على خلاف الانطباع السائد، بأن العمليات الاستشهادية أدت إلى مصرع العدد الأكبر من الإسرائيليين، فإن عمليات المقاومة في الضفة والقطاع، هي التي كبدت الإسرائيليين العدد الأكبر من الخسائر البشرية (حوالي ٦٠ بالمئة)، من ضمنهم ٢٥٠ عسكري (جندي وضابط).

ويمكن للمتابع أن يتساءل هل كان نزع شرعية المقاومة المسلحة، سيكون بهذه السهولة، فيما لو كانت هذه المقاومة متركزة على التواجد الإسرائيلي، العسكري والاستيطاني، في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧؟ ثم إذا كان الفلسطينيون، وغيرهم، يدركون محدودية قدراتهم في المقاومة المسلحة، وحتى لو كان معها قدرات الجيوش العربية (على

فرض!)، لاسيما بسبب تفوق إسرائيل، ثم بسبب ضمانة أمنها من قبل الولايات المتحدة والدول الكبرى، في العالم، فما الفرق بين عدد قتلى أكثر أو أقل قليلا، في عمليات المقاومة المسلحة؟

ويستنتج من ذلك بأن الفلسطينيين معنيون، في كفاحهم، بإدراك حقيقة أساسية، تتمثل بأنهم، حتى لو كانوا في ذروة نشاطهم المقاوم، فإنهم لا يستطيعون سوى زعزعة أمن إسرائيل وإضعاف استقرارها السياسي ونموها الاقتصادي، ولكنهم لا يستطيعون، لا القضاء عليها، ولا تحقيق هزيمتها على مستوى دحر الاستيطان والاحتلال من أراضيهم، لأنهم، حتى في المستوى الثاني، يحتاجون، إلى جانب صمودهم وكفاحهم، إلى معطيات عربية ودولية مناسبة.

الآن، وبسبب مشكلاتها البنيوية وقضاياها الصعبة والمعقدة، وطبيعة قيادتها، فإن الساحة الفلسطينية ستظل، على الأرجح، عرضة للاضطرابات والاختلافات، ما لم تحزم أمرها وتتجه لحسم عدة قضايا وإشكاليات يقع في المقدمة منها.

١- إيجاد معادلة مناسبة لحسم الازدواجية في طابع القيادة، فليس من المعقول أن تكون قيادة السلطة (الكيان) هي ذاتها قيادة منظمة التحرير (حركة التحرر)، أو أن تكون هي نفسها التي تدير الانتفاضة والمفاوضة. فلكل من هذين الأمرين استحقاقاته ومتطلباته.

ومعلوم أن هذا التداخل، الناجم عن كون عرفات رئيس منظمة التحرير والسلطة وزعيم (فتح)، أوقع الساحة الفلسطينية في مشكلات كثيرة، وكان مكلفا من الناحية السياسية والإدارية، سواء للمنظمة أو للسلطة. وهذا الوضع هو الذي وضع الرئيس عرفات في دائرة الحصار والتهديد بالإقصاء.

ولا شك بأن إنشاء منصب رئيس للوزراء هو خطوة على هذا الطريق، ولكن هذه الخطوة بحاجة إلى استكمال، بإعطاء استقلالية للسلطة في شؤون بناء الكيان الفلسطيني، وتفعيل دور المجلس التشريعي، من خلال الشروع بتنظيم انتخابات جديدة له لتعزيز شرعيته. وأيضا عبر إعادة الاعتبار لدور المنظمة ومؤسساتها.

كما أن الرئيس الفلسطيني، وعلى ضوء المخاطر التي يتعرض لها معني قبل غيره، وبالتعاون مع زملاءه، بالمبادرة إلى تحقيق النقلة في القيادة وفي طريقة صنع القرار، بما يرسخ شكلا مؤسسيا للقيادة الجماعية، قيادة تحول دون الاختراقات والتدخلات وتشكل ضمانة للقرار الوطني.

٢- ينبغي تحديد مآل الانتفاضة، فليس خافيا أن الانتفاضة، ببعدها الشعبي، تآكلت عمليا منذ زمن، لصالح المقاومة، وهذه الظاهرة بدورها تعرضت لضربات قاسية ولامتحانات صعبة. لذلك لم يعد مقبولا الاكتفاء بالحديث العام عن ضرورة الصمود واستمرار الانتفاضة والمقاومة. فالمصارحة واجبة وضرورية، بغض النظر عن الرغبات والطموحات. فليس معقولا تجاهل التقرير بمصير الانتفاضة وكأنها ظاهرة عفوية يمكن أن تستمر إلى الأبد، أو لكأنها غاية في حد ذاتها.

٣- ضرورة التوافق على استراتيجية سياسية موحدة، على ضوء المعطيات والإمكانيات الراهنة، تكون غايتها تركيز الجهود لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهو ما يجعل الحدود السياسية تتطابق مع الحدود الجغرافية والبشرية للانتفاضة.

ورغم الإجحاف بالحق التاريخي للشعب الفلسطيني في هذا الحل إلا أنه يبدو الأقرب منالا، في هذه المرحلة، إضافة إلى أنه يستجيب لمطالب شعب الانتفاضة، المتمثلة بالتخلص من الاستيطان والاحتلال. وهذا الحل، ربما، يفتح المجال مستقبلا، أمام تفاعلات تتيح تقويض الطابع العنصري والاستعماري لإسرائيل، لصالح دولة ثنائية القومية أو دولة ديمقراطية علمانية لمواطنيها في فلسطين التاريخية.

ومن الواضح أن شعارات الفلسطينيين، طوال مرحلة المواجهات الحامية، خلقت اضطرابا في المجتمع الفلسطيني، وشوشت على الرأي العام العالمي والإسرائيلي، بشأن حقيقة ما يريده الفلسطينيون. ما أضعف صدقية الكفاح الفلسطيني وسهل على شارون توحيد المجتمع الإسرائيلي من خلفه وتغطية بطشه بالفلسطينيين، على الصعيد الدولي.

٤- إدراك حقيقة أن المقاومة لا يمكن اختصارها بالعمل المسلح، إذ ثمة مجال واسع لمختلف أشكال الصراع السياسي المدني والشعبي، ضد العدو الصهيوني. ولا شك بأن الفلسطينيين بحاجة ماسة إلى التوافق على أشكال المقاومة المسلحة ومستوياتها وغاياتها، لتحقيق الانسجام والتكامل بين الاستراتيجيتين السياسية والميدانية. فإذا كانت المعطيات الراهنة تشرع الكفاح للتخلص من الاحتلال في الضفة والقطاع، وإذا كانت الانتفاضة حالة فعل، أصلا، في الإطار الجغرافي والبشري لهذه الأراضي، فمن البديهي التوافق على تركيز المقاومة ضد الوجود الاستيطاني والعسكري الإسرائيلي فيهما، بشكل مدروس. ومن الواضح أن التجربة الماضية تضمنت العديد من السلبيات من ضمنها. توتير القوى أكثر من اللازم، والزج بالطاقات مرة واحدة والدخول في مواجهات مسلحة غير محسوبة، وعدم التلاؤم بين الهدف السياسي للفلسطينيين وأساليب المقاومة المسلحة.

٥- وعي أهمية المواءمة بين الكفاح لدحر الاحتلال وبناء الكيان السياسي، وذلك باحتساب مدروس للطابع المزدوج لحركة التحرر الفلسطيني. إذ لا يمكن تجاهل أهمية قيام كيان فلسطيني، في إطار الكفاح ضد المشروع الصهيوني. فهذه العملية تخدم وحدة الشعب الفلسطيني وتعزز وجوده السياسي والاجتماعي وتقوض ركنا أساسيا من أركان العقيدة الصهيونية، التي تأسست على تغييب هذا الشعب، أما استمرار طابع التحرر الوطني فهو يساهم في عزل إسرائيل ويفضح ممارساتها العنصرية والعدوانية والاستعمارية في الأرض المحتلة ويشرع الكفاح ضدها. لذلك فإن المقاومة، في الحالة الفلسطينية، لا تقتصر على الصراع ضد العدو، وإنما هي تشتمل، أيضا، على متطلبات بناء المجتمع والكيان، وتعزيز وحدته وبناء مؤسساته وتطوير إمكانياته وترشيد توجهاته.

من كل ذلك يمكن الاستنتاج بأنه لا يمكن التعامل مع الانتفاضة بوصفها انتفاضة للأبد، ولا المقاومة باعتبارها، هدفا بحد ذاته. فالانتفاضة والمقاومة والمفاوضة (وأي شكل نضالي)، ينبغي أن تخضع، في كل مرحلة، للدراسة والمراجعة والنقد وتقييم العوائد. وهذا ما ينبغي على القوى السياسية، التي تعي مسؤولياتها، تربية الشعب عليه وتكريسه في الثقافة السياسية الفلسطينية.

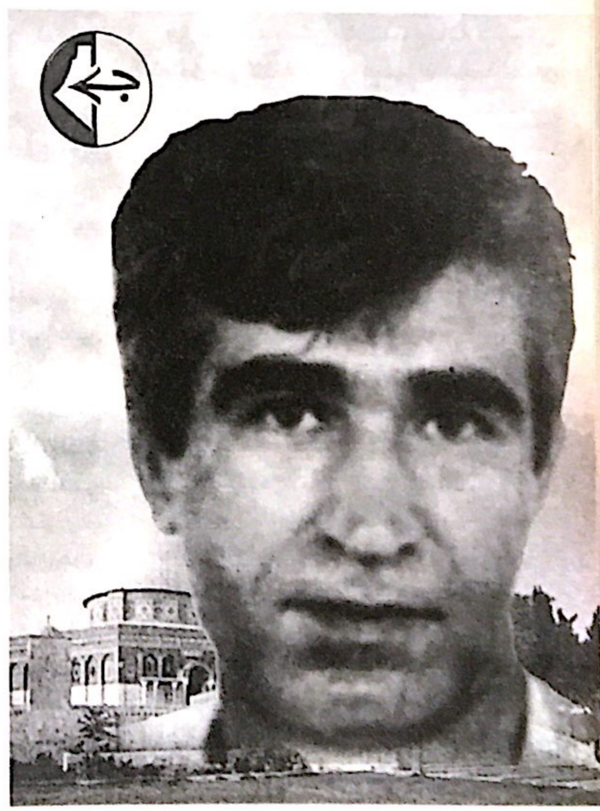
ولعل التجربة المريرة بينت كم أن الفلسطينيين بحاجة إلى الخروج من نطاق الأيدلوجية إلى الواقعية ومن المطلقات إلى النسبيات ومن أسر العواطف إلى العقلانية.

المهم أن الساحة الفلسطينية (سلطة ومعارضة) معنية بحسم أمورها لترتيب بيتها الداخلي وإيجاد طريقة مؤسسية ديمقراطية، لصوغ بناها وتقييم سياساتها والبت في قضاياها، بعيدا عن الشخصانية المريضة والتنافسات الفصائلية المشوهة. والشعب الفلسطيني بمعاناته وتضحياته وبطولاته، يستحق ذلك وأكثر من قياداته.

حوار رفاقي صريح مع أصحاب الإعلان السياسي للتجمع الديمقراطي الفلسطيني

طالعتنا الصحف خلال الأسابيع المنصرمة بمجموعه من الإعلانات الصحفية تبشر بولادة «تجمع ديمقراطي فلسطيني». هذا التجمع الذي نشر إعلانه السياسي صبيحة يوم ٢٠٠٣/٩/١٣. وقبل أن أدخل في التعليق على بعض القضايا التي أثيرت خلال النشاط الإعلامي، وأثارت موجة من الغموض، وربما التساؤل حول موقف الجبهتين، والجبهة الشعبية على وجه الخصوص، ومحاولة بعض إعلاميي هذا التجمع البحث عن أعذار وأسباب لما سمي بتخلف الجبهتين عن مواكبة مجريات الحوار. قبل كل ذلك يهمني أولاً أن أوكد على موقف الجبهة الشعبية الداعم لوحدة كل التيارات المتجانسة في الساحة الفلسطينية فهذا يساهم في إنهاء حالة الشرذمة التي يعيشها الواقع الفلسطيني، وربما يؤسس لولادة أحزاب سياسية قويه يكون لها حضور وفاعليه في الشارع السياسي الفلسطيني.

كما يهمني التأكيد ثانياً، أن بناء البديل الديمقراطي اليساري بهويته الايديولوجية والسياسية والتنظيمية الواضحة هي نقطة برنامجية استراتيجية لدى الجبهة الشعبية ومشروعاً للعمل الدائم والمتواصل، وهذه ليست رغبه بل استحقاق تفرضه لوحة الفرز الطبقي على ساحة العمل الوطني الفلسطيني، وتلبية للتداخل العميق بين مهام النضال الوطني والنضال الطبقي الاجتماعي الديمقراطي.



أما ما أثير من تساؤل حول موقف الجبهة الشعبية، وصل لدى بعض الناطقون باسم التجمع الوليد إلى الإيحاء بقصد أو بدون قصد، إلى موافقة الشهيد القائد أبو علي مصطفى بما يمثله من رمزية وطنية وقومية وحزبية على مشروع الإعلان والمبادىء العامة للإعلان السياسي. هذا التشويش يدفعنا لإيضاح مجريات الحوار حول هذا المشروع، ليس فقط في محطته الأخيرة بل وأيضا فترة سبقت انفجار انتفاضة الحرية والاستقلال في أيلول ٢٠٠٠. فقد سبق وان تداعت القوى الخمس التي تقع في مربع الحالة الديمقراطية الفلسطينية لحوار طالت جلساته في نهاية عام ١٩٩٧واستمر حتى توقيع السلطة لاتفاق واي ريفر، وقد اصطدم هذا الحوار بالتباين المنهجي السياسي حول نقطتين مفصليتين حول مفاوضات اوسلو والموقف من المشاركة في سلطة الحكم الذاتي، ومع ذلك فان هذا التباين لم يمنع الجبهة من استمرار الحوار، والانتقال لتنظيم أنشطة ميدانية جماهيرية، كان أبرزها مسيرتي الاحتجاج على توقيع اتفاق واي ريفر وإحياء احتفالات ذكرى إعلان وثيقة الاستقلال. لكن على ما يبدو، فإن التناقض مع السلطة وأصحاب القرار في منظمة التحرير إثر توقيع اتفاق واي ريفر قد تطلب منهم موقفا حاسما. ففي الوقت الذي بدا فيه الاستعداد لتنظيم مؤتمر مواز لعقد المجلس الوطني على شرف الرئيس كلينتون لإلغاء الميثاق رسميا، فوجئنا بحضور هذه القوى للمجلس الوطني. كما فؤجئنا بتوزيع تعميم داخلي على أعضاء القوى الثلاث المشكلة للتجمع الجديد، دعا لقطع الحوار مع الجبهتين الشعبية والديمقراطية والاستعداد لخوض مسيرة بناء التجمع منفردين.

تجددت اللقاءات في الأشهر الأولى للانتفاضة، وبعد توزيع الجبهتين لمسودة مشروع تجمع ديمقراطي، وانضم لهذا الحوار عدد من المستقلين، وبذل جهد عالي متواكب مع حرص الجبهة على إنجاح التجربة «ساهم به الرفيق القائد أبو علي مصطفى»، المفعم بالحماس لإنجاز مشروع البديل الديمقراطي، وقد وصل النقاش المكثف إلى إعداد مسودة مبادىء لم تناقش في الاجتماع وحولت إلى المراجع التنظيمية لإقرارها.

وقد وقف المكتب السياسي للجبهة أمام المسودة وسجل عليها العديد من النقاط النقدية المفصلية، بعضها مرتبط بالهوية، والآخر بالسلوك السياسي التكتيكي اتجاه المفاوضات، وغياب الموقف الواضح من مسألة المشاركة في السلطة، ومنظمة التحرير بضرورة الدفع نحو إعادة بنائها على أساس ديمقراطي دون الاكتفاء بالحديث المعوم عن التفعيل. لان إعادة البناء هو شرط ضروري لتفعيلها.......

وقد عرض الرفيق القائد أبو علي هذه الملاحظات على اللجنة التحضيرية. وهذا يعني أنه لم يكن منسجما مع المسودة الاولى للمبادىء لأن الرفيق ليس شخصا مستقلاً، فهو الأمين العام للجبهة، وموقفه من موقف مكتبه السياسي، هذا إذا لم نقل أن جل الملاحظات قد أثارها بنفسه. وهنا نهمس بإذن القائمين على هذا التجمع أن الاستناد على عناصر القوة التي تمتلكها التنظيمات المؤسسة لهذا الوليد مشروعاً. لكن ماهو غير مشروع هو استثمار

رصيد الآخرين بدرجة تصل إلى الإساءة الى قائد مميز لم يسء لأحد قط.

كما أرفق المكتب السياسي للجبهة اقتراح بدافع الحرص على استمرار الحوار بنقل المسودة ومعها ملاحظات التنظيمات لشخصيات المشاركة فيه لدائرة حوار أوسع ري فيها التقرير بالبرنامج.

أما التداعيات اللاحقة فالكل يعلم أن عناصر جديدة دخلت لطاولة المحاورين، أهمها الخلاف حول أساليب النضال والعمليات الاستشهاديه. وانفراد هذه القوى بإعلان مذكرة نشرت على نفقة الاتحاد الأوروبي، تدين وتشجب العمليات الاستشهاديه وتضعها في خانة الإرهاب.

نعتقد انه بعد هذا الموقف لم يكن ممكنا الحديث عن استمرار الحوار. ومشروع لهذه القوى أن تواصل حوارها وان تؤسس ما تشاء دون إثارة غبار على مواقف الآخرين. فالجبهة لم تغب عن الساحة، واعتقال الأمين العام ونائبه ليس سببا في عدم التواصل، وان ممكنات الاتصال بالنائب واردة، كما واللقاء الحي لساعات مع الأمين العام وهذا ما يقتضي التنويه والتأكيد عليه.

وبمراجعة متأنية للإعلان السياسي الصادر عن هذه الحالة نلاحظ:

١- إن البرنامج السياسي لهذا التنظيم هو نفس برنامج القوى السياسية المشكلة لهذا التجمع. وكذلك حال الأعضاء الموقعين عليه.

٢- إن الإعلان السياسي الجديد قد هبط عن سقف المسودة التي تقرر نقلها للحوار لدائرة أوسع لتحقيق مشاركة أعلى. فقد عدلت فيه كافة القضايا التي ربما اعتبرها البعض تنازلا سياسيا للجبهتين، ويمكن تدقيق المشروعين.

٣- ورد في الإعلان السياسي الجديد قضايا لا أعتقد إنها جاءت نتيجة لضعف الصياغة أهمها:

- في نهاية الفقرة الأولى يجري الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. واعتقد أن هذا الحديث عن السيادة غير كاف، ويفترض الحديث عن السيادة الكاملة أو الغير المنقوصة، وليس إيرادها بلغه قد يقرأ منها استعدادا للتخلي عن جزء من السيادة.

- في الفقرة الثانية يجري تحميل أطراف المقاومة الفلسطينية المسلحة مسؤولية، أو جزءا منها في الحملة الدولية على المقاومة وعلى شعبنا. ويصل الأمر إلى حد استخدام عبارات «إضعاف الطابع الشعبي للانتفاضة» هل حقا جرى إضعاف الانتفاضة، ومن المسؤول؟ هل التركيز على الكفاح المسلح أو ماسمي بلغتهم «عسكرة الانتفاضة»؟ أم ضعف المنظمات الشعبية والمهنية للشعب الفلسطيني؟ ومن المسؤول عن ذلك؟ السلطة وأهل القرار في المنظمة أم حالة المقاومة المسلحة؟ التساؤل الأخير، من منع وحال دون أن تضع هذه التنظيمات ثقلها للدفع بالقطاعات الشعبية الفلسطينية لإكساب الانتفاضة الشعبية بعدها وطابعها الجماهيري؟ نستطيع تفهم عدم قدرة او عدم رغبة هذه القوى المشاركة في المقاومة المسلحة. لكننا لا نستطيع تفهم ادانه الظاهرة المسلحة التي شكلت أكثر العناصر قوة في المقاومة.

- في بند الأهداف، البند الثالث، يجري الحديث عن حل عادل للصراع على أساس قرارات الشرعية الدولية، فهل قرارات الشرعية الدولية تقدم حلا عادلا. جيد أن نطالب بتطبيق قرارات الشرعية الدولية دون إلباسها ثوبا أوسع يصل إلى مستوى تضمين قراراتها للحل العادل للصراع التاريخي مع الكيان الصهيوني.

- في البند الخامس لا نعتقد أن التحالف مع ما يسمى «بقوى السلام الاسرائيليه» كاف لمجرد مساندتها لحق شعبنا في اقامة دولته المستقلة فقط، بل وأيضا في دعم نضال شعبنا من اجل حق العودة الذي يشكل جوهر القضية الوطنية الفلسطينية إلا اذا كان المقصود التحالف الميداني.

- في نفس السياق في بند سادسا يجري الحديث عن قرارات الأمم المتحدة ومن ضمنها قرار ٢٤٢ مضافا إليها الحديث عن ضمان حل عادل لقضية اللاجئين طبقا للقرار ١٩٤، والتدقيق هنا يتناول جانبين الأول أن القرار ٢٤٢ يتجاهل حق العودة ويتحدث عن اللاجئين كقضية إنسانية. والثاني انه في الوقت الذي بات هذا الحق مستهدفا وتجري فيه تدوير الزوايا ينبغي على القوى التي تطلق على نفسها ديمقراطية أن تبرز هذا الحق بجمل نافر لاتحمل أي التباس، بعيدا عن الصيغ الدبلوماسية كالحل العادل أو العادل المقبول. يجب أن يربط هذا الحل بحق العودة لانه ليس فقط حقا جماعيا بل وفرديا لكل لاجىء فلسطيني.

- في الجانب الديمقراطي في البند الثالث يجري الحديث عن تفعيل م ت ف، وهذا مطلب حيوي. لكن كل الدعوات الصادقة بما فيها تدوير الزوايا لم تؤد إلى هذا التفعيل بل زادت في تهميش هذه المؤسسة. واليوم حيث تشكل منظمة التحرير عنوانا ومتراسا لحماية وحدة شعبنا وثوابت قضيتنا الوطنية. فإن الدعوة للتفعيل يجب أن ترتبط بنضال عملي، خاصة من قبل القوى الديمقراطية من اجل إعادة انتخاب مؤسسات المنظمة. كطريقة ديمقراطية مثلى لبناء مؤسساتها ووضعها على السكة التي تقود لتفعيلها.

- تحت نفس العنوان تضمن البند السابع دعوة لتوسيع دائرة اتخاذ القرار، بما في ذلك تشكيل حكومة تضم القوى والشخصيات. فتوسيع دائرة اتخاذ القرار ضرورة ملحة وهذه يلبيها بناء قيادة موحدة مؤقتة تضم كافة الوان الطيف السياسي الفلسطيني، أما ربطها بتشكيل حكومة وطنية ربما يؤدي إلى تضييق قاعدة اتخاذ القرار وليس توسيعها، فحول هذا الموضوع يوجد العديد من الاجتهادات قد لا ترفض من حيث المبدأ لكن ذلك يتطلب تحديد وظيفة الحكومة وبرنامجها وحدود صلاحياتها خاصة واننا لا نتحدث عن حكومة لدولة وكيان سياسي مستقل. بل لكيان حكم ذاتي تحت سيطرة الاحتلال ورحمته. وعليه ربما أيضا تقود مجريات التناقض إلى ضرورة حل السلطة ونقل مهامها لمنظمة التحرير أو لقيادة جبهة وطنية فلسطينية متحدة تعيد للصراع والقضية الوطنية سياقهما الطبيعي، كقضية تحرير وطني لشعب يناضل ضد الاحتلال خاصة، إذا ما شكل وجود السلطة عبئا على استمرار النضال الوطني، فالسلطة، أي سلطة، ليست بالضرورة تعبير عن اتحاد وطني لقوى الشعب، وسلطتنا ليست كذلك. بل تعبير عن تحالف طبقي في واقعنا يتربع في مركز ثقلها شرائح طبقية طفيلية مستعدة لفعل أي شيء، إذا ما تهددت مصالحها بما في ذلك الحرب الأهلية.

وفي النهاية أود أن أشير أن ما تقدمت به من ملاحظات ليس من أجل المساجلة، بل شكلا لاستمرار الحوار الديمقراطي الصريح، الذي يستهدف التقاطع حول مساحة أوسع لاتحاد مكونات الحالة الديمقراطية، وهي في نفس الوقت تأكيد على جاهزية الجبهة للتعاون الكفاحي مع أي قوه أو تجمع في المجتمع الفلسطيني حول قضايا النضال الوطني والديمقراطي.

مع تمنياتي للرفاق أصحاب هذا البرنامج بالتوفيق.

احمد سعدات
الأمين العام
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
معتقل اريحا

حوارات خاصة بـ (الهدف) بمناسبة دخول الانتفاضة الشعبية عامها الرابع

أمناء عامون يجيبون على السؤال:

هل الانتفاضة الفلسطينية رافعة وطنية كبرى.

رام الله/ اجرى الحوارات - عبد الرحيم الريماوي

تشير القراءة المتأنية لتناقضات العملية الثورية الفلسطينية الى القضايا التالية، الاولى، مرتبطة بالسلوك الإسرائيلي بمظاهره المختلفة. من رفع وتيرة العدوان على الشعب الفلسطيني، «الاغتيالات السياسية، الحرب على قيادة المقاومة»، وآخرها، تم تتويج العدوان الإسرائيلي بقرار إسرائيل إبعاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وهذا القرار شكل نوعا من التدخل الفظ بالشؤون الداخلية الفلسطينية، والذي شجع إسرائيل على مواصلة اعتداءاتها، هو قبول خارطة الطريق، التي تمخضت بجملة من الإملاءات.

إن السلوك الإسرائيلي الممارس على الارض، يؤكد أنه لا توجد أي نوايا أو اتجاهات بإيجاد أي حل سياسي متوازن تتحقق من خلاله الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ومن يقرأ خارطة الطريق، يستطيع أن يرى بأنها كانت تمثل مشروع احتواء للقضية الفلسطينية، وخارطة الطريق مشروع لإجهاض الانتفاضة والمقاومة. جوهر خارطة الطريق هو عبارة عن مشروع أمني، أمام هذا الواقع، نقرأ أن القيادة الإسرائيلية الأمريكية استطاعت تحقيق النجاح في اختراق الجبهة الفلسطينية. وبالتالي تعميق التناقضات ليس فقط بين المعارضة والسلطة الفلسطينية، بل وصلت الى داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية. فالهدف الأمريكي الإسرائيلي الراهن، هو اختراق الجبهة الفلسطينية الداخلية ونقل التناقض للداخل الفلسطيني، واحتواء القضية الفلسطينية، واسرائيل لم تستطع تحقيق الأمن ولم تستطع هزيمة المقاومة الفلسطينية.

(الهدف) اجرت حوارات بمناسبة دخول الانتفاضة الشعبية عامها الرابع بعنوان (هل الانتفاضة الفلسطينية رافعة وطنية كبرى) شارك فيها الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعدات، والأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطيني نايف حواتمة، والأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» صالح رأفت، ومنسق الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني بسام الصالحي.

الهدف: هل الانتفاضة والمقاومة تخدم الأهداف السياسية الوطنية الفلسطينية، وما هي السيناريوهات المستقبلية لنجاحها؟

سعدات: واقع الصراع مع العدو الصهيوني مرتبط بطبيعة المشروع السياسي الذي كان آخرها «خارطة الطريق» على اعتبار انها خلاصة نقاش في الاطار الدولي، وخارطة الطريق عبارة عن مشروع أمريكي، وعلى أساس مشروع شارون، تؤكد بالملموس أن لا خيار أمام الشعب الفلسطيني سوى استمرار الانتفاضة والمقاومة، فالمدخل لاستمرار الانتفاضة والمقاومة يبدأ من إغلاق الباب في وجه خارطة الطريق في محاولة لكبح أوسع الفرص لدفع المجتمع الدولي إلى القيام بواجباته اتجاه الوضع الفلسطيني، واجبار إسرائيل أن تكون ضمن إطار القانون الدولي، وليس وفق القانون الدولي، وتنفيذ التزاماتها اتجاه قرارات الشرعية الدولية وتأمين الظروف المناسبة للشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير مصيره وبناء دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس.

أما بخصوص الاشتراطات لاستمرار الانتفاضة، فالسلبية الأولى التي رافقت الانتفاضة خلال مسارها، بعد ثلاث سنوات، تمثلت في ازدواجية الخطاب السياسي، مما عكس التردد وازدواجية لدى فريق السلطة الفلسطينية من جهة، وهناك أشخاص في السلطة الفلسطينية قالوا أن عسكرة الانتفاضة خطأ، وبالتالي قالوا يجب تصويب الخطأ، ودعوا الى إدارة الصراع بطريقة سلمية في إطار تنفيذ مراحل خارطة الطريق، وهذا التناقض برز في جسم الانتفاضة، رغم وجود قيادة وطنية إسلامية عليا للانتفاضة في قطاع غزة والضفة الغربية، ولهذا يتطلب بناء الوضع الفلسطيني الداخلي تجميع كافة عناصر القوة الذي يمتلكها الشعب الفلسطيني بهدف زجها في معركة الدفاع، في ظل الحرب الضروس التي يمارسها الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، وهناك عنصر هام هو البعد القومي المساند للانتفاضة، الشعب الفلسطيني يستطيع لعب دور المهماز، لكن الواجبات يجب أن تكون ملقاة على عاتق الحركة الشعبية العربية، خاصة أن المشروع الأمريكي يهدف إلى السيطرة على المنطقة، والمشروع الأمريكي ليس محصوراً في العراق وفلسطين، فالمشروع الأمريكي يستهدف الامة العربية، في محاولة لبناء الشرق الاوسط الجديد، نظام سياسي جديد متماثل مع إرادة الاحتلال الأمريكي ونظام العولمة الجديد يشكل اطار ضمانة لاستمرار نفوذ امريكا وسيطرتها على منابع وثروات الأمة العربية، فالقضية الفلسطينية هي قضية قومية وعلى الأحزاب القومية والقوى الشعبية العربية أن تتصدى لواجباتها في حماية المقاومة الفلسطينية وحماية وإسناد المقاومة العراقية، فحالة المجابهة مع المشروع الأمريكي في المنطقة تتمثلان في المقاومة العراقية والمقاومة الفلسطينية.

حواتمة: الانتفاضة حلقة رئيسية في سلسلة مسار الثورة والمقاومة ومنظمة التحرير على مساحة العمليات الوطنية الثورية فمنذ النهوض العاصف للمقاومة، ردا على وبديلا عن هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ حتى يومنا هذا. شكلت الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية الجديدة، والتي تعبر الآن عامها الرابع المجيد، رافعة وطنية كبرى في مسيرة شعبنا النضالية على درب انتزاع حقوقه المشروعة بالعودة وتقرير

المصير، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. نحن من رواد هذه الانتفاضة، ودعونا على الدوام إلى تعزيز طابعها الجماهيري والديمقراطي المنظم، وتهديف فعالياتها الجماهيرية في مواجهة سياسة ستيطان ونهب الأرض الفلسطينية، وتمزيق تها بالجدران العنصرية العازلة، وسياسة تيالات بحق قادة الانتفاضة والمقاومة، والانتفاضة نصر لأسرانا ومعتقلينا في سجون الاحتلال وحماية لشعبنا من فتنة الاقتتال الداخلي، وهو ما يتطلب تسليحها ببرنامج إجماع وطني عماده القواسم الوطنية المشتركة، وتشكيل قيادة موحدة على أسس ديمقراطية ائتلافية، وتجاوز سلبيات الانتفاضة، وتصحيح منهج وخط المقاومة، وهذا كفيل باستمرارها وحمايتها وتطويرها وتعزيز طابعها الجماهيري بعمقه الديمقراطي الحقيقي، وإحباط المؤامرات التي تستهدف شعبنا، والمطلوب إعادة بناء لجان التنسيق، والارتقاء بدور اللجان الشعبية على مختلف المستويات، وكذلك لجان الطوارئ وتزخيم الفعاليات الجماهيرية.

الآن بعد اكتمال ثلاث سنوات على الانتفاضة والمقاومة الجديدة، والأزمة العميقة داخل البيت الفلسطيني، ومنها وصول حكومة عباس إلى الطريق المسدود، وتخبط أبو علاء، يصبح المطلوب حوار عميق وملموس بين الجميع للوصول إلى صحيح السياسة الوطنية الواقعية، صحيح الانتفاضة، صحيح المقاومة.

رأفت - الانتفاضة والمقاومة الشعبية الفلسطيينة جاءت رداً على تهرب إسرائيلي من تنفيذ الاتفاقيات ورداً على غول الاستيطان والعدوان الإسرائيلي الذي بدأ في ٢٨و٢٩ /أيلول عام ٢٠٠٠، الانتفاضة الفلسطينية جعلت العالم يسلم بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية، مع ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للاراضي العربية والفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، والإدارة الأمريكية المنحازة لـ إسرائيل تتحدث نظريا «شكلا» عن ضرورة إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة في عام ٢٠٠٥ مع أن الممارسات الأمريكية لا توصل الى الدولة الفلسطينية، ولكن بفعل الكفاح ونضال الشعب الفلسطيني اضطرت الإدارة الأمريكية للتسليم بالحقوق الفلسطينية، ومجلس الأمن اتخذ قرار واضح أثناء الانتفاضة ينص على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة فلسطينية مستقلة على الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، قرار مجلس الأمن (١٣٩٧) هذا جاء بفعل الانتفاضة، والانتفاضة أعادت الأمور إلى نصابها، الصراع بين شعب يخضع للاحتلال الإسرائيلي، وبين قوة الاحتلال الإسرائيلي، جاءت مرحلة بعد أوسلو، اعتقد العالم ان السلام صنع وانتهى ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واليوم جميع دول العالم استنكرت القرار الإسرائيلي الذي يدعوا إلى إبعاد عرفات والمساس بحياة عرفات واجتياح غزة، الانتفاضة أكدت أن أصل الصراع جاء بسبب الاحتلال الإسرائيلي، والسلام والاستقرار لا يمكن أن يتحققا إلا بإنهاء الاستيطان لكل الاراضي الفلسطينية وفي مقدمتها القدس، والقدس هي جزء لا يتجزأ من الاراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، ومطلوب من إسرائيل الأنسحاب منها، صحيح ان العدوانية والهمجية الإسرائيلية وشراسة الحصار والاغلاق الذي قطع اوصال المناطق الفلسطينية دمر «الاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية والاجتماعية والحق خسائر فادحة في الارواح البشرية إلا أن الشعب الفلسطيني واصل صموده، ورفض الركوع والاستسلام للاملاءات والشروط الإسرائيلية، فالانتفاضة حققت انجازات في مقدمتها إعادة الصراع ما بين شعب يخضع للاحتلال الإسرائيلي، وفي داخل إسرائيل هناك أصوات تطالب بازالة الاستيطان، كما انها بدأت تدعوا الى ضرورة حل قضية اللاجئين وفقا لقرارات الامم المتحدة وهذا جاء بفعل الانتفاضة الشعبية.

الصالحي: اندلعت الانتفاضة بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي والتهرب من تنفيذ الاستحقاقات التي تضمنتها اتفاقيات أوسلو وبضمنها إنجاز الحل النهائي للقضية الفلسطينية، حيث أرادت إسرائيل، كما تبين في كامب ديفيد، أن تتوصل إلى هذا الحل وفق رؤيتها التي تمنع عمليا اقامة دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة، وتلتف على موضوعات الاستيطان والقدس، وتصفي حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وعمليا فقد كانت كامب ديفيد تعبيرا عن حالة صراع بين الرؤية الفلسطينية لتطوير الكيان الفلسطيني الذي انتجته أوسلو، الى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس، في مقابل المسعى الإسرائيلي الرامي إلى المحافظة على هذا الكيان بصيغة محدودة تفتقر إلى السيادة والى المعالجة الجدية لقضايا الصراع المحيطة بها.

ولقد كانت الانتفاضة ضرورة، مما يؤكد قوتها واستمراريتها، غير أن التباين في تحديد أهداف الانتفاضة وما يمكن ان تحققه للشعب الفلسطيني وفي أساليبها الكفاحية أسهم في تحميلها مهام فوق طاقتها من جهة، وكذلك في ظهور بعض المحاولات الاستعمالية الجزئية لها من الجهة الاخرى، وفي الواقع يجب عدم التغاضي عن حقيقة أن الانتفاضة والمقاومة تواجه الآن منعطفا خطيرا يحتم



توفر الجدية والمسؤولية في التعامل معه من أجل تجنيب شعبنا دفع ثمن الاختلال الهائل في التوازنات الدولية والاقليمية، والاندفاع المجنون للولايات المتحدة في دعم وتأييد الرؤية والممارسة الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

الهدف: تأتي مناسبة تفجير الانتفاضة في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي. هل اندلاع الانتفاضة جاءت لتؤكد أن الشعب الفلسطيني ما زال يواصل حمل الرسالة الوطنية الفلسطينية؟

سعدات: خيار المقاومة والانتفاضة ما كان ليكون لو أن المسار السياسي للمفاوضات السياسية حقق نتائج على الارض، ومن الواضح أن من قرأ مسار المفاوضات الفلسطينية في محطاتها المختلفة كان يرى أن المسار يسير وفق الرؤية والمنطق والمنهج الإسرائيلي في كل قضايا الصراع «الحدود، السيادة، تقرير المصير، الاستيطان، القدس، اللاجئين، والمفاوضات وصلت الى طريق مسدود في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، رغم المحاولات الترقيعية لهذه المفاوضات في طابا، إلا أنها ظلت تحمل سمات عناصر الخلاف الاساسية، الانتفاضة جاءت بمبادرة شعبية وتمرد على محاولات الصهيونية لتقزيم القضية الفلسطينية وتصفية أهدافها الوطنية وحشرها في إطار حكم ذاتي تحت سيطرة وإشراف الاحتلال الإسرائيلي، والانتفاضة ثورة احتجاجية على الأداء الفلسطيني السياسي العام لمسار المفاوضات وعلى الاداء الفلسطيني اتجاه ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي وقيادة الشعب الفلسطيني لممارسة السلطة مهامها الاجتماعية، الانتفاضة كحالة شعبية عامة نضجت بين البعدين في تداخل عميق.

حواتمة: انطلاق الانتفاضة الثانية في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ جاء ردا على ما آلت إليه الأمور. في كامب ديفيد٢، وطابا العام ٢٠٠٠، ووصول طريق أوسلو إلى الحائط المسدود، لأن الحلول المطروحة أغفلت الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بالحدود الدنيا، لأنها كانت محكومة برؤية إسرائيلية . أمريكية تستهدف سلسلة من الأطماع التوسعية في الأراضي الفلسطينية، أبعد مما حصلت عليه في المشروع الإسرائيلي الصهيوني الكولونيالي التوسعي في العام ١٩٤٨، وتستهدف استثمار هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ . تجديد الانتفاضة حمل رد الشعب الفلسطيني المتمسك بحقوقه الوطنية المشروعة، والمعني قدما بالانتفاضة حتى إنجاز هذه الحقوق بالعودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الناجز الغير منقوص.

تحت فعل الانتفاضة وصل شارون إلى إعلان « لا يمكن استمرار الاحتلال إلى الأبد»، وأغلبية الرأي العام الإسرائيلي تدعو لحلول سياسية تقترب من قرارات الشرعية الدولية، وهذا ما زالت تعارضه قوى اليمين، واليمين المتطرف التوسعي الصهيوني، وفعل الانتفاضة أدى إلى قرارات قمم القاهرة، عمان، بيروت، ومبادرة السلام العربية، دوليا «رؤية بوش»، قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٩٧، بحق شعبنا بدولة مستقلة الصادر في العام ٢٠٠٢، وخارطة الطريق برعاية اللجنة الرباعية الدولية في ٢٠/١٢/ ٢٠٠٢، هذه التطورات الكبرى ما كان ممكنا أن تقع إلا بفعل الانتفاضة والمقاومة الجديدة بعد أن وصلت أوسلو إلى نقطة الموت والاختناق في النفق المسدود.

رأفت: اندلاع الانتفاضة جاء رد على سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي تهربت من تنفيذ الالتزامات، وواصلت بكل غطرسة تهويد القدس وتوسيع الاستيطان، فالانتفاضة أكدت على أن الشعب الفلسطيني يواصل كفاحه الوطني من أجل تحرير أراضيه التي احتلت في عام ١٩٦٧، كما انه يواصل الكفاح الوطني لإقامة دولة فلسطينية مستقلة بعاصمتها القدس، والشعب الفلسطيني يواصل حمل رسالته الكفاحية الوطنية التي تتمثل في حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم وفقا للقرار ١٩٤.

الهدف: هناك خشية بأن تقوم إسرائيل بالإقدام على إبعاد الرئيس الفلسطيني خاصة بعد سقوط حكومة أبو مازن، تحت ذريعة أن إسرائيل تكافح ما تطلق عليه أمريكا اليوم «الحرب ضد الإرهاب»؟

سعدات: القرار الإسرائيلي وتفاعلاته الشعبية الفلسطينية والعربية والدولية أشارت بوضوح الى أن هذا القرار هو نتاج إنعكاس للأزمة الداخلية التي يعيشها الكيان الصهيوني، الشرعية الفلسطينية تمثل الرئيس الفلسطيني عرفات، وصيانة الشرعية الفلسطينية من أي تدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي، هي بالأساس مسؤولية الجماهير الشعبية الفلسطينية بالدرجة الاولى، والثانية تتمثل في الحركة الشعبية العربية للارتباط الوثيق ما بين البعد الوطني والبعد القومي، القضية الفلسطينية لم ترتبط في أي يوم من الأيام بشخص أو زعيم، ففي كل مرحلة، الشعب الفلسطيني قادر على فرض زعمائه، فالتحركات الشعبية الفلسطينية تؤكد على أن الشعب الفلسطيني لديه الاستعداد، ليس فقط لاستمرار الانتفاضة بل لديه إمكانية للتضحية دفاعا عن استقلالية الشأن الفلسطيني الداخلي وحماية الشرعية الفلسطينية الداخلية.

حواتمة: رغم أننا لا نستغرب إقدام الحكومة الشارونية على أية أفعال، وهذا ما تفيد به التجربة، لكننا نعتقد بأن إبعاد الرئيس عرفات سيكون له مفاعيل إقليمية ودولية، ضررها بالنسبة «لإسرائيل» أكثر من فوائدها، لذلك ستكون إسرائيل مضطرة لحسابات دقيقة ومعقدة.

وبصراحة، قرار حكومة شارون بإبعاد عرفات



غير قابل للتنفيذ، فعرفات يتمتع بأغلى بوليصة تأمين، ممثلا برفض واشنطن والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٠٠٣/٩/١٢، قرار حكومة شارون.

الصالحي: لقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية جملة من القرارات الاستراتيجية على كافة المستويات.فهي قررت من الناحية العملية التحلل من كافة الالتزامات السابقة، وإعادة فرض الاحتلال على الارض، كما هو الواقع الآن. كما أنها قررت أن تفرض بصورة عملية ومن طرف واحد صيغة الحل النهائي من خلال جدار الفصل العنصري والوقائع التي يجسدها على الارض، حيث يربط أكثر من ٥٥٪ من مساحة الضفة الغربية بالسيطرة الاستيطانية والتواصلية بإسرائيل ومستوطناتها، كما أنها قررت عدم منح الفرصة للهدنة أو لعملية السلام حتى كما وردت في خارطة الطريق وصعدت من استهدافاتها السياسية والامنية للقيادات السياسية وللتنظيمات الفلسطينية، كما حصل مع استهداف الأخوة من قيادة حماس.

وفي سياق هذا التصعيد، جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بحق الأخ الرئيس ياسر عرفات، وهو ليس قرارا شكليا بل يجب النظر إلى مخاطره بجدية كبيرة وكذلك إلى سياقه التصعيدي الشمولي، بما في ذلك التغطية الأمريكية عليه كما حدث في مجلس الامن وكما عبرت عنه تصريحات بوش و اركان ادارته التي تحمل ياسر عرفات مسؤولية فشل خارطة الطريق، وتبرير المواقف الإسرائيلية تجاهها.

الهدف: الانتفاضة رفعت في سياق المواجهة مع إسرائيل، مجموعة شعارات كبيرة وعناوين تمس جوهر النضال الوطني الفلسطيني، وتلامس موضع الوحدة الوطنية، بعد ثلاث سنوات يبدو أن الكثير من تلك الشعارات لم يتحقق بعد، برأي الكثير من المتابعين والمراقبين وحتى أقطاب العمل الوطني الفلسطيني، ما هي الإشكالات التي حالت دون تطبيق تلك الشعارات، وبرأيكم هل يتعلق ذلك بإخفاقات ذاتية أو موضوعية عامة، وما هو مصير القيادة الوطنية الموحدة ومحاربة الفساد، وهل هناك إمكانية التخلص من ملف الفساد والتفرغ لبناء مؤسسات فلسطينية فاعلة؟

سعدات: لا يوجد مكان للفصل ما بين السياسة وبين مصالح الطبقات، ولا يمكن قراءة السياسة بعيدا عن الاصطفافات الطبقية في الوضع الفلسطيني، فالحديث يدور عن اصطفاف طبقي، فالوحدة الوطنية «وحدة الاداء» الجبهة المتحدة عموما سواء كانت اسمها جبهة وطنية متحدة، أو منظمة التحرير التي تتسع لكافة الوان الطيف السياسي الفلسطيني، هي تعبيرعن اصطفاف وطني، والاصطفاف الطبقي وطني، والاصطفاف الطبقي الفلسطيني، قد يجمع القوى أيضا على اختيار طريق ادارة الصراع مع العدو الصهيوني، فلدى البعض في السلطة الفلسطينية ممن لهم ايضا مصالح يمكن أن تتطور بفعل الانتفاضة، وهؤلاء لديهم مصالح تتناقض مع استمرار الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني بمظاهره المختلفة «البعد الشعبي الديمقراطي نضال الجماهير السلمي»، أو «بالمقاومة المسلحة، هذه العقبة الأساسية التي حالت دون تحقيق الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية، لو عدنا للخلف خطوات أي ما قبل مدريد أو أوسلو، لم يحدث أي شرخ عمودي في الوضع الداخلي الفلسطيني، الذي عمق الإنقسام هو توقيع أوسلو، فمن وقعوا اتفاق أوسلو هم انفسهم لهم مصالح طبقية محددة، فاتفاق أوسلو كان عبارة عن عملية مقايضة للانتفاضة الشعبية الأولى الداخلية بسلطة حكم إداري ذاتي، وما يرتبط بسلطة الحكم الذاتي من اموال الدول المانحة، بمعنى استبدال خيار الكفاح الشعبي بالخيار الدبلوماسي وحيد الجانب، واليوم طرح من جديد على الفلسطينيين مفاوضة وموافقة على خارطة الطريق سواء كان لنوايا خدمة المصالح او تكون مجموعة من الاوهام حول خارطة الطريق، اذا ما أخذت بنصها يمكن ان تؤدي الى التبادلية وتقود الى تحقيق الحقوق الوطنية والفلسطينية، فقبول خارطة الطريق تمثل تكرار للمساومة السابقة، الى استبدال الحالة الكفاحية الشعبية بالسلطة الفلسطينية، فسقف خارطة الطريق جاء وفق افتراضات اسوأ من أوسلو، إذا ما هي الحاجة في موضوعة الاستبدال، موضوعيا، لا يمكن الجمع بين وجود سلطة فلسطينية على الارض وبين استمرار المقاومة، وفي كثير من الأحيان كانت مصالح السلطة الفلسطينية تعيق المقاومة، هذه ليست دعوة لحل السلطة الفلسطينية، بل المطلوب الدفاع عن السيادة الفلسطينية في فلسطين، وعندما تطرح على الشعب الفلسطيني الخيارات الصعبة بين وجود السلطة الفلسطينية وفق اشتراطات والتزامات خارطة الطريق أو أوسلو سابقا، وبين استمرار الانتفاضة والمقاومة فالجوهر هي الانتفاضة والمقاومة التي تواجه المشروع المعادي الذي يستهدف تنزيل حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، فالمشاريع السياسية المطروحة هي نسخة عن مشروع شارون لصورة الدولة الفلسطينية مبنية على ٤٢٪ ومفاوضات طويلة المدى، أو ما سمي بقضايا الوضع النهائي.

رافت: القرار الإسرائيلي المتخذ ضد الرئيس عرفات جدي، وإسرائيل تتحين الفرص لتنفيذ هذا القرار بقتل الرئيس عرفات وليس إبعاد الرئيس عرفات، كما أن إسرائيل تريد ان تجتاح قطاع غزة من أجل إنهاء السلطة الفلسطينية، ومنع الشعب الفلسطيني من إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فإذا أقدمت إسرائيل على المساس بحياة الرئيس عرفات، هذا سيعرض الوضع في عموم منطقة الشرق الأوسط للانفجار، فعلى امريكا أن تلجم ابنها المدلل شارون، حتى لا يرتكب هذه المغامرة والحماقة الكبرى التي ستؤدي الى المساس بالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وليس فقط في مواجهة إسرائيل.

حواتمة : الانتفاضة الأولى المغدورة، تراجعت فعالياتها بسبب انسحاب فتح وحزب الشعب الفلسطيني من قيادتها الوطنية الموحدة، مع بدء أعمال مدريد، وبذلك أجهضت الكثير من المكاسب النضالية التي حققتها بالفعل الجماهيري اليومي المتصدي لقوات الاحتلال وقطعان المستوطنين وميليشياتهم المسلحة. إن قيادة السلطة وحكومتها نظرت ومازالت إلى الانتفاضة كقيمة تكتيكية استعمالية، وليس باعتبارها تطوراً نوعياً جديداً في مسار العمل الوطني، وهذا الذي يعطل قيام قيادة وطنية موحدة تأخذ على عاتقها تنظيم الفعل اليومي للانتفاضة وتعمل على تعميق طابعها الديمقراطي والجماهيري. إن النظرة الاستعمالية للانتفاضة جعلت من البعض يساومون على مصيرها ومستقبلها، وهذا ما عطل كثيرا على البرامج التي حملتها الانتفاضة ببحور من دماء الشهداء.

إصرار اليمين المتحكم بمفاصل السلطة والمال على ممارسة سياسته الفئوية والاستفراد بالقرار الوطني الفلسطيني يخرب على الانتفاضة وعلى قضية الشعب الفلسطيني، إن مكافحة الفساد أمر ممكن، بل ولازم، ولكنه يحتاج إلى توحيد جهود كل القوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية بإنجاح حوار وطني فلسطيني، وصولا إلى برنامج قواسم وطنية مشتركة، يعيد بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة على أسس ديمقراطية ائتلافية وبناء قيادة وطنية موحدة يتمثل فيها الجميع، ويتحملون مسؤولياتهم في صياغة القرار الوطني الفلسطيني والمراقبة على

تنفيذه. هذا كله رهن بإقتلاع من يمارسون سياسة العبث والتفرد عن هذه السياسات، والعودة إلى طاولة الحوار الوطني الشامل، لمواجهة المشروع الإسرائيلي المدمر، في ظل تواطؤ أمريكي يغض الطرف عن الممارسات الإجرامية للحكومة الشارونية.

إن تخبط دعوات أبو علاء قريع «لحكومة أزمة» «حكومة طوارئ» من ٥ - ٧ وزراء، وتراجعه تحت ضغط الشعب وفصائل الانتفاضة والمقاومة، ودعوته الآن إلى حكومة موسعة موضع امتحان حقيقي للسلطة، ودرجة استعدادها لحكومة ائتلافية وحدوية وطنية محكومة ببرنامج سياسي موحد وقيادة وطنية موحدة لتصحيح مسار السلطة حتى تتقارب مع شعارات الانتفاضة والمقاومة، وهذا ما نطرحه علنا لشعبنا وللجميع لكشف «المناورات الجارية تحت الطاولة الآن».

الصالحي: الشعارات المبالغ فيها وغير الواقعية، لا يمكن أن تتحقق، وهذا ما أكدناه مرارا كما حذرنا من الميل الاستخدامي لروح التضحية والحماس والاستعداد العالي لدى جماهير شعبنا، التي لم تبخل بشيء في هذه الانتفاضة.

ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تصطدم الشعارات غير الواقعية بقسوة المواجهة والتوازنات، ليس فقط مع الاحتلال وقدراته العسكرية والاستخبارية، التي لا يستهان بها، ولكن أساسا مع الحالة الاقليمية والدولية التي وضعت الانتفاضة الفلسطينية في مناخ أولويات عالمية جديدة حركتها استراتيجية القوة الأمريكية وصراعها ضد (الإرهاب) الذي قادت العالم لمواجهته دون أن يتفق على تعريفه او مسبباته، أو أساليب محاربته، أو الأهداف والمصالح التي تحرك الحرب ضده.

كل هذه العوامل صدمت كما كان متوقعا، بالميل إلى المبالغة وتحميل الانتفاضة مهام وشعارات لا تستطيع انجازها وفي مقدمتها تلك التي لا تنسجم وتتفاعل مع الشرعية الدولية. إن مطالبة الشعب الفلسطيني بتطبيق قرارات الشرعية الدولية تواجه ما تواجه من رفض ومصاعب وتعقيدات وتهرب، فكيف اذا ما تم تسهيل ذلك على المجتمع الدولي والعالم العربي من خلال الإنفصال عن هذه الشعارات ومحاولة استبدالها بالشعارات القديمة لحركة التحرر الفلسطينية، والعودة الى ما قبل برنامج الإجماع الفلسطيني الذي أقرته الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني ١٩٨٨، والتي مثلت خلاصة هامة للتجربة الفلسطينية وللانتفاضة المجيدة عام ١٩٨٧، والتي منحتها أفقا سياسيا واقعيا أسهم في تحولات هامة لصالح الشعب الفلسطيني على كافة الصعد.

لقد وفرت بعض الشعارات الأكثر واقعية للانتفاضة في مرحلتها الأولى والداعية للمطالبة بالحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ولكسر الرعاية الأمريكية المنفردة لعملية السلام، وللعمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وليس اعادة التفاوض حولها ولوقف الاستيطان وتهويد القدس، فرصاً أفضل لأن تنتج ضغطا يسمح بتوسيع الالتفاف الدولي حول المهام المباشرة للشعب الفلسطيني في اطار كفاحه لتحقيق استقلاله الوطني واقامة دولته المستقلة، وبالطبع لم يكن ذلك بالأمر السهل في وجه الرفض الإسرائيلي والأمريكي لهذه الشعارات، سواء ما يتعلق منها بالمطالبة بتطبيق قرارات مجلس الأمن التي تتهرب إسرائيل منها بحماية الولايات المتحدة او بتوسيع المشاركة الاوروبية والدولية برعاية المفاوضات وعملية السلام وتحقيق وجود دولي حامي على الارض.

إن الإخفاق هو حصيلة هذين العاملين الذاتي والموضوعي، ولكن يجب عدم الاستنتاج من ذلك ان المعركة قد انتهت وحسمت، كلا بل لا تزال تتوافر فرص هامة لاعادة صياغة شعارات واقعية ملموسة ولتغليب الطابع الجماهيري والشعبي على حركة الانتفاضة، واعادة بناء موقف دولي ملائم لإسنادها، لقد لاحظنا تحسن المناخ المساند الرسمي والشعبي عندما طرحت بقوة قضية الجدار الفاصل، أو انتهاكات إسرائيل للهدنة أو الاستيطان أو غيرها، وربما لهذه الأسباب فإن إسرائيل لم تحتمل استمرار الهدنة، وعملت على تخريبها وإعادة الصراع الى النقطة التي سبقت الهدنة.

الهدف: في سياق سنوات الانتفاضة التي مضت، دخل مصطلح وقف إطلاق النار والهدنة أكثر من مرة، كيف انعكس هذا الأمر على العمل الوطني الفلسطيني بإيجابياته وسلبياته ؟ وكيف تقيّمون النتائج التي ترتبت على ذلك ؟

سعدات: كان للجبهة الشعبية اجتهاد خاص بها، ولهذا رفضت أن تكون جزءا من أي هدنة، وفي نفس الوقت أعطت التزامها بالمحافظة على الوضع الداخلي الفلسطيني، وهذا الالتزام مرتبط بتحمل المسؤوليات اتجاه استمرار العدوان الصهيوني «المقاومة غير مفيدة» والجبهة كانت حريصة على الوضع الداخلي الفلسطيني بعدم نقل التناقض الى الداخل الوطني، فالهدنة بالمعنى السياسي إما أن تكون عبارة عن حالة مؤقتة تعبر عن حاجة الوضع الداخلي الفلسطيني، وان لا تكون مربوطة في أي مسار سياسي، وإما أن تكون مرتبطة بهذا القدر أو ذاك، بفتح الباب لخيار سياسي، فالقوى الفلسطينية التي وافقت على الهدنة في إطار الحوار السياسي هدفت الى إعطاء حكومة أبو مازن فرصة لاختبار خارطة الطريق، فالشعب الفلسطيني اوقف العمليات العسكرية ضد إسرائيل، ولكن إسرائيل استمرت في سياسة الاغتيالات وهدم المنازل، والبناء في السور الواقي . الهدنة حسب وجهة نظر العدو الصهيوني، هي ان يرفع الشعب الفلسطيني ومقاومته الراية البيضاء. فالهدنة ولدت ميتة وهشة، وهذا المولود لا يوجد له أي أثر أو وجود على أرض الواقع.

حواتمة: المقاومة المسلحة ليست هدفا بحد ذاته، بل هي أحد الأشكال النضالية التي يجب أن تتكامل مع الأشكال الأخرى، خدمة للمصلحة الوطنية العليا لشعبنا الفلسطيني، وبالتالي من حق فصائل المقاومة أن تحدد منهج وخط المقاومة، أولا بعيدا عن خط الاستخدام القصير البصر، وبعيدا عن خط المغامرة، والقاصرة بدم شعبنا الأعزل من السلاح، وثانيا تحديد أساليب هذه الوسيلة الوطنية واستهدافاتها. وهذا ما جعلنا نقبل ونعلن الهدنة المؤقتة لأعمال المقاومة. وفي هذا الإطار ندعو إلى تركيز وتكثيف المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال أينما كانت وفي المقدمة بالمناطق الفلسطينية المحتلة في عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، لأن في هذا تركيز على الحلقة الأضعف، وندعو إلى تحييد المدنيين على جانبي الصراع عملاً بتجربة حزب الله في الجنوب اللبناني ١٩٩٦، وتجارب كل حركات التحرر الوطني من فيتنام إلى الجزائر إلى جنوب أفريقيا ... الخ.

إن السياسة العدوانية الدموية الشارونية هي التي أسقطت الهدنة بسبب إصرارها على استمرار عمليات التصفية بحق كوادر وقادة الانتفاضة والمقاومة من أيمن البهداري (ديمقراطية) إلى رائد الكرمي (فتح) إلى إسماعيل أبو شنب (حماس) وأبو علي مصطفى (شعبية)، ورفض إطلاق المعتقلين، واستمرار بناء الجدار العازل والحملة الاستيطانية الشرسة. لقد منعنا بقرار الهدنة فتنة الاقتتال الفلسطيني. الفلسطيني. لقد كنا على صواب في قرارنا، ووحدها «إسرائيل» تتحمل مسؤولية انهيار الهدنة وعدم تجديدها.

رأفت: الانتفاضة حالت دون تحقيق الوحدة الوطنية وذلك بسبب البرامج السياسية



المتعددة للفصائل الوطنية والاسلامية، فطوال سنوات الانتفاضة تعذر الوصول الى اتفاق على برنامج سياسي موحد، فمنظمة التحرير الفلسطينية لها برنامج سياسي «حق العودة وتقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة وفق حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ والقوى الاسلامية كان لها برنامج سياسي اخر» تحرير كل فلسطين التاريخية » ولهذا جرى الخلاف على وسائل الكفاح، هناك من قال أن المقاومة والانتفاضة هي ضد الاحتلال الإسرائيلي، وضد عصابات الاستيطان على الاراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ وآخرون قالوا أن الكفاح يجب ان يشمل المدنيين في داخل إسرائيل، فالاتفاق الأول على وسائل الكفاح هو إعلان الهدنة من جانب واحد، ويأمل الفلسطينيون ان يلعب المجتمع الدولي دوراً هاماً في إلزام إسرائيل بوقف العدوان وفق ما هو منصوص عليه في خطة خارطة الطريق، فإعلان الهدنة هو أول عمل يتم الاتفاق عليه فلسطينياً بشكل كامل، وكانت هناك عدة محاولات في الاتفاق على البرنامج السياسي وأول محاولة نجحت هي ما سمي بوثيقة غزة التي تم التوصل اليها في اب «اغسطس» ٢٠٠٢، ولكن لم توقع من قبل حركة حماس والجهاد الاسلامي، فالجهود ما زالت جارية للتوصل الى برنامج سياسي موحد يستند على برنامج لمنظمة التحرير الفلسطينية، على ان يتمسك بكون المنظمة ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، في الامم المتحدة والجامعة العربية وكل المؤسسات الدولية، وهناك محاولات جادة لتشكيل قيادة وطنية موحدة تضم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلي كل الفصائل الوطنية والاسلامية، والحوار جاري مع حركة حماس والجهاد الاسلامي بهدف التوصل التى برنامج سياسي ووسائل الكفاح والنضال على قاعدة وثيقة غزة، وعلى قاعدة البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقرارات الهيئات الشرعية للمنظمة بشأن المفاوضات ورفض خيار الدولة المؤقتة، وعلى الحكومة الجديدة ان تتابع عملية الاصلاح الداخلي في مؤسسات السلطة الفلسطينية وإعادة هيكلتها ومكافحة الفساد ووقف كل التجاوزات واحترام سيادة القانون وتعزيز سلطة القضاء واستقلال القضاء، وان يعطي برنامج الحكومة اولوية لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة وتوسيع الخدمات العامة للمواطنين «التعليم، الصحة، الشؤون الاجتماعية»، وإعادة ما دمرته آلة الحرب العدوانية الإسرائيلية وتعويض المتضررين من هذا العدوان والحصار الإسرائيلي ووضع برامج لتشغيل العمال العاطلين عن العمل «مكافحة الفقر».

الصالحي: لقد تمسكنا منذ البداية بضرورة المحافظة على الطابع الشعبي للانتفاضة، والمحافظة على دور داعم لها، وليس خلال أشكال المقاومة الاخرى، ولكن ليس كبديل لها، وتظهر التجربة أن استبدال الانتفاضة بالمقاومة المسلحة لم يكن الخيار الافضل للانتفاضة الفلسطينية، كما قلنا إن استهداف المدنيين لا ينبغي أن يشكل جزءا من الاستراتيجية الكفاحية للشعب الفلسطيني، وعلى كافة القوى الفلسطينية أن توضح ذلك، ومن هذا المنطلق فقد دعونا الى رعاية دولية لالتزام متبادل بتحييد المدنيين من الطرفين، كما قدمنا بالترافق مع ذلك مقترحا محددا للهدنة من خلال حاضنة فلسطينية موحدة هي منظمة التحرير، وفي إطار سياسي هو استئناف العملية السياسية تمهيدا لإنهاء الاحتلال، وفي إطار رعاية دولية والتزامات متبادلة، ونعتقد أن ظروف تحقيق ذلك كانت أفضل لو تم التوافق عليها في حينه، ولكن ذلك لا يمنع تحقيق الممكن منها الآن.

الهدف: خلال الثلاث سنوات الماضية تكررت عمليات الاغتيال لرموز وقيادات وطنية مختلفة وكذلك قيادات ميدانية، ما هي انعكاسات هذه السياسة الاحتلالية على النشاط الكفاحي الفلسطيني؟ وكيف يمكن التصدي لهذه السياسة؟ ولماذا هناك تقصير في ملاحقة ومتابعة قضية العملاء المرتبطين بإسرائيل؟

سعدات: الشعب الفلسطيني يخوض حرب غير متكافئة مع عدو صهيوني يمتلك آلة عسكرية جبارة لجيش نظامي ولديه جاهزية قتالية عالية، والعدو الصهيوني يمتلك التفوق، ما يقابل هذا الجيش المزود بأحدث آلات القتل والدمار، مجموعة من المقاومين الفلسطينيين الذين يمتلكون الارادة والاستعداد للشهادة، وتجلى هذا الاستعداد بعدد الاستشهاديين والاستشهاديات الفلسطينيات، فإسرائيل استهدفت نشطاء المقاومة، فالغطرسة الإسرائيلية دفعتها لممارسة القتل خارج إطار القانون، وهذه السياسة الصهيونية كبدت

المقاومة الفلسطينية خسائر نوعية في رموزها القيادية من نمط الامين العام للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى، ومواصلة سياسة الاغتيالات السياسية ضد القادة الفلسطينيين، أي هناك حالة دفاع وطني شعبي عن الوجود وعن مقومات الوجود والثوابت والاهداف الوطنية بالمخاسر ،تقدم وتراجع، وهناك مهمات داخلية فلسطينية لاستمرار المقاومة الفلسطينية، لم يستطع أي جيش في العالم أن يحبط المقاومة عند أي شعب من شعوب العالم. فالرد على سياسة الاغتيالات الصهيونية يجب أن لا يكون أقل من سياسة الاحتلال الإسرائيلي، بهذا الاسلوب يمكن أن يتم ردع الاحتلال ودفعه لاعادة حساباته اتجاه سياسته الهوجاء والحمقاء، أما بخصوص العملاء، فعلى السلطة الفلسطينية أن تأخذ واجباتها اتجاه العملاء، ومن هنا يجب ممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية لتتولى معالجة موضوع العملاء.

حواتمة: سياسة الاغتيالات، سياسة قديمة جديدة من فردان إلى الفاكهاني في بيروت، مروراً بتونس والعديد من العواصم الأوروبية وصولاً إلى الضفة وقطاع غزة. هذه السياسات لن تثني شعبنا عن درب النضال، بل ستزيده قوة وصلابة. والرد على هذه الجرائم يتطلب رص الصفوف ونبذ الخلافات الداخلية والتمسك بخيار تصعيد الانتفاضة والمقاومة على درب الحرية والاستقلال.

معالجة قضية العملاء تحتاج إلى قرار جماعي وطني فلسطيني تقره القوى والفصائل الوطنية والديمقراطية والإسلامية والسلطة الفلسطينية، وهذا ملف يلقى اهتماماً خاصاً، نرجو أن يلقى تطبيقات على الأرض بحلول عملية.

رأفت: اغتيال أي فلسطيني هو خسارة للشعب الفلسطيني وللقيادة الفلسطينية، فاستهداف حياة القادة الفلسطينيين يستدعي يقظة عالية من القوى السياسية، وعلى القوى السياسية أن تحارب ظاهرة اندساس العملاء لصفوفها وعلى أجهزة الأمن الفلسطينية خاصة في قطاع غزة ان تسهر على الحفاظ على حياة الفلسطينيين، ومطلوب من الأجهزة الأمنية ان تكافح وتعتقل العملاء وتقديمهم للقضاء الفلسطيني، والاغتيالات لم توقف ميسرة الشعب الفلسطيني ولم توقف كفاح الشعب،فكلما تم اغتيال كادر او مناضل او قائد يبرز من صفوف الشعب الفلسطيني المزيد من الكوادر والمناضلين والقادة، والاغتيالات السياسية لم تقض على حركات التحرر الوطني في العالم، إسرائيل تستخدم الضغوط والاغراءات لتجنيد العملاء وهذه الظاهرة كانت موجودة عند كل البلدان التي خضعت للاحتلال، ففي جنوب فيتنام كان نظام بجيوشه واجهزته تابع للولايات المتحدة الاميركية، اما بخصوص العملاء الموزعين في صفوف الشعب الفلسطيني نحتاج الى تكاتف القوى السياسية والشعبية لعزل العملاء بالاضافة الى اعتقالهم وتقديمهم للقضاء، ومطلوب إبعاد العملاء من بين صفوف الشعب الفلسطيني.

الهدف: على الرغم من الانتفاضة وغزارة الدماء الفلسطينية التي سالت على الأرض الفلسطينية يؤكد الكثير من المحللين والمتابعين للشأن الفلسطيني وكذلك أقطاب في العمل الوطني والديمقراطي والقومي والإسلامي الفلسطيني أن السياسة الرسمية للسلطة الفلسطينية لم ترتفع لمستوى تلك التضحيات، بل في الكثير من الأحيان كان الخط السياسي الرسمي يبتعد عن التضحيات والدماء التي نزفت كثيراً. كيف يمكن جسر الهوة ما بين العمل السياسي التفاوضي والأداء الشعبي والكفاحي الوطني في المستقبل، بما يتلاءم مع الطموح العام؟

سعدات: لا يوجد هناك أي مشروع سياسي للمفاوضات، خارطة الطريق ليست مشروع سياسي بل جوهرها يمثل مشروع أمني، فإحدى اشتراطات المسار السياسي لخارطة الطريق للمرحلة الاولى عبارة عن مشروع أمني، نقل التناقض الى الشارع الفلسطيني، الهدنة كانت لدى أمريكا خطوة في اتجاه تفكيك بنى المقاومة الفلسطينية تحت مسمى محاربة الارهاب، بإغلاق الباب امام خارطة الطريق يفتح فرصا مرتبطة بموازين القوى، وأن تقوم الأمم المتحدة بدورها الفاعل القادر على التزام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، امريكا تحدت الامم المتحدة بشكل سافر واستفزازي ووقح، وأخذت على عاتقها الحلول مكانها في موضوع العراق، فاحتلال العراق أوصل امريكا إلى المأزق من خلال تصاعد المقاومة وتكبيد الامريكان خسائر يومية، وهناك يدور الحديث عن المقاومة المسلحة، فالمقاومة الشعبية لها معنى شامل تعتمد كافة اشكال الاحتجاج والنضال الذي يرفض بالأساس وجود الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق.

حواتمة: هذا صحيح، ولطالما حذرنا من هذه السياسات المدمرة، وطالبنا بالعودة عنها إلى ضوابط برنامج الإجماع الوطني، لقد أوصلت هذه السياسات التنازلية مسيرة أوسلو إلى طريق مسدود، وهاهي سياسة السلطة وحكومة محمود عباس قد انهارت لأنها عادت إلى ثابت سياسات رحلة أوسلو التفريطية البائسة، حيث محاولات الهيمنة على القرار الوطني الفلسطيني والاستفراد به، ومقابلة الضغوط الأمريكية. الإسرائيلية بتقديم مزيد من التنازلات، مثل هكذا سياسات غير قابلة للحياة، لأنها تتعارض مع المصلحة الوطنية العليا لشعبنا، ومصيرها سقوطها وسقوط راسميها. الحل بالعودة إلى طاولة الحوار للاتفاق على برنامج إجماع وطني يشتمل في عناصره إعادة صياغة الاستراتيجية التفاوضية. والآن حكومة السلطة وقريع تحت الاختبار العملي، ندعوها إلى برنامج مشترك، قيادة موحدة، حكومة وحدة وطنية، بدون هذا سيستمر النزيف في البيت الفلسطيني وتستمر التنازلات والمغامرات، وهذه عملية مزدوجة مدمرة للشعب والوطن، مدمرة للانتفاضة والمقاومة

رأفت: على القوى السياسية الوطنية والاسلامية متابعة العمل الفلسطيني الداخلي بهدف تشكيل القيادة الوطنية الموحدة على قاعدة برنامج سياسي موحد وبوسائل كفاحية متفق عليها، وعلى الفلسطينيين الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للتوصل لحل نهائي للصراع من خلال تنفيذ قرارات الامم المتحدة ووضع برنامج يكرس ويعزز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وبرنامج اقتصادي واجتماعي يكافح الفساد، ويتابع عملية الاصلاح الداخلية، هذا يسرع في تقريب وجهات النظر ما بين القوى السياسية، على أن يتم تجاوز قضايا الخلاف السابقة. فالسياسة التفاوضية التي كانت محل خلاف كبير يجب أن تقر من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في إطار القيادة الوطنية الموحدة، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للمفاوضات وعلى الحكومة الفلسطينية ان تنفذ السياسة التفاوضية المقرة من المنظمة، وعلى الحكومة ان لا تشق طريق تفاوضي معاكس للسياسة التفاوضية التي يتم رسمها من الهيئات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الهدف: الاعتقال السياسي لم يتوقف على الرغم من كل الأصوات التي نادت بإنهاء ذلك، وهناك عدد من المناضلين ما زال محتجزاً في سجون السلطة الفلسطينية وتحديداً في أريحا، موزعين على فصائل مختلفة، هل يمكن كما تقول السلطة، أن اعتقال هؤلاء يأتي في إطار المصلحة الوطنية العليا وحماية هؤلاء المطلوبين؟ أم أن المصلحة الوطنية تقضي إطلاق سراحهم لينضموا إلى صفوف الشعب الفلسطيني في نضاله اليومي والمستمر ضد

الاحتلال الإسرائيلي، ومن يضمن سلامتهم في أماكن اعتقالهم؟

سعدات: المصلحة الوطنية العليا تتطلب تحرير كافة المناضلين والمقاومين وزجهم وتجميعهم في ساحة المعركة، أما ان هناك مقاس معين للمصلحة الوطنية العليا يرتبط بمصالح السلطة الفلسطينية وتقديم التزامات اتجاه الوضع الدولي، اتجاه الاستحقاقات السياسية أمام الضغوطات الأمريكية رغبة منها بأن يتجدد، وأن تبعث الحياة للسلطة الفلسطينية، هذا التعبير ليس له علاقة بالمصلحة الوطنية العليا، ومعزوفة الحماية هذه معزوفة قديمة، لقد قامت السلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية باعتقال المناضلين وتعذيبهم، هل من يريد أن يحمي مناضل يضعه في السجون والزنازين ويمارس ضده أبشع أشكال التعذيب بحجة انتزاع الاعترافات، وهذه المعزوفة ليست أكثر من ستار لستر ذات السلة، وفي هذه الانتفاضة كان عدد المعتقلين السياسيين قليل، فلا يوجد أي منطق على الاطلاق يبرر عملية الاعتقال السياسي، فإذا أردنا ان نتحدث عن الندية والتبادلية فالشعب الفلسطيني له نفس الحقوق وعليه الواجبات المطروحة أمام الجيش الصهيوني، إسرائيل لم تحاكم أي جندي ولا أي مسؤول، ولم تعتقله على خلفية مشاركته في اقتحامات المدن، فالإعتقال السياسي غير مجاز إن تم التعامل مع كوادر الحركة الوطنية بالاعتقال السياسي، الاعتقال السياسي هو عملية خضوع للابتزازات السياسية الأمريكية التي لم توقف اثناء الانتفاضة.

حواتمة: رفضنا على الدوام سياسة الاعتقال السياسي التي مارستها السلطة الفلسطينية وقد اكتوينا بنارها منذ ١٩٩٦ حتى الآن، خلافاً لمقتضيات المصلحة الوطنية، وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهذا يمثل الآن نزولاً عند شروط الإدارة الأمريكية والحكومة الشارونية في استهداف مناضلي انتفاضتنا وشعبنا. إننا ندعو مجدداً لتحريم الاعتقال السياسي، وحل الخلافات بين فصائل العمل الوطني والسلطة على قاعدة برنامج القواسم المشتركة، صيانة لانتفاضة شعبنا ومسيرته الكفاحية التحررية.

رأفت: لا توجد حملات للاعتقال السياسي، هنا مثلاً حالة المعتقلين في سجن اريحا، فالاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» كان رأيه وما يزال، في تخطئة اعتقال المعتقلين الموجودين في سجن اريحا، ودعا «فدا» الى ضرورة اطلاق سراحهم استجابة لقرارات محكمة العدل العليا الفلسطينية، إطلاق سراح الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعدات، وفؤاد الشوبكي أحد مسؤولي حركة فتح ضابط كبير في القيادة العسكرية الفلسطينية، وإطلاق سراح عاهد ابو غلمة الذي أنهى المحكومية ولا يزال معتقل واطلاق سراح المجموعة المتهمة بقتل رحبعام زئيفي، ويجب تنسيق إطلاق سراحهم بالتنسيق مع اللجنة الرباعية الدولية والأمريكان والبريطانيين، بالإضافة الى تأمين حياتهم «لا تمس حياة المعتقلين بعد الافراج عنهم» على ان يتم إقفال ملف الاعتقال السياسي الى الأبد في السلطة الفلسطينية.

الهدف: على مشارف بداية عام جديد للانتفاضة، استقالت حكومة أبو مازن التي كانت قد اتخذت جملة إجراءات لم يقدر لها النجاح، وهذه كانت أول تجربة لرئيس وزراء فلسطيني، وهناك من يشير أنها كانت مرشحة لتكون حكومة لإنهاء الانتفاضة، ما هي درجة دقة هذا التعبير؟ وهل إذا كلف مسؤول آخر لتولي رئاسة الوزراء ستكون له ذات المهمات أم لا؟ وذلك في ضوء التزام السلطة الفلسطينية بما سمي بـ «خارطة الطريق» ؟

سعدات: أي حكومة فلسطينية تكون اداة لتطبيق خارطة الطريق، لن تكون سوى حكومة طابعها الأساسي أمريكي، وخاصة أن المرحلة الاولى في خارطة الطريق لا ترتبط بموضوع الهدنة ووقف القتال، بل أن يتم تفكيك البنى التحتية للمقاومة الفلسطينية التي تطلق عليها أمريكا «الارهاب» فأي حكومة تلزم بخارطة الطريق هي حكومة أمنية وحكومة لإنهاء الانتفاضة ولفتح مسار جديد تحت وهم أن هذا المسار السياسي التفاوضي يمكن أن يدافع عن الشعب الفلسطيني أو أن يقود الشعب الفلسطيني إلى وضع متقدم ولا أقول لتحقيق دولة فلسطينية مستقلة كما هو وارد في النصوص المطروحة في خارطة الطريق، دون وجود آليات عملية لتحقيقها.

حواتمة: حملت هذه الحكومة مقتلها منذ البداية في آلية وشكل تكوينها، حيث جاءت ذات لون سياسي واحد من كتل فتح، وقاعدة اجتماعية ضيقة ومحدودة، وضمت في عضويتها الكثير من العناصر التي أدمنت الفساد، الخلاف الذي نشب بين أركان السلطة. في معظمه لم يكن مبنياً على خلافات سياسية، بل على خلافات غير مبدئية وفئوية ضيقة، على الصلاحيات والإمساك بمؤسسات السلطة والذي تطور ليطال مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاولة سرقة دورها التمثيلي، وللأسف الحلول التي اعتمدت بين طرفي الصراع جرت بعيداً عن المؤسسات الوطنية الفلسطينية واعتمدت الحلول الأوامرية الإدارية في الطوابق العليا للسلطة والحكومة. ولكن أؤكد من جديد بأن مبدأ استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية أمر صحي من حيث المبدأ، ونحن نناضل من أجل نظام برلماني ديمقراطي وليس نظاما فرديا انقساميا منذ إعلان استقلال دولة فلسطين (نوفمبر ١٩٨٨)، مع توزيع الصلاحيات، وضد تمركزها بيد شخص أي كان، ولكن كل هذا يجب أن يكون لصالح الأنضباط في إطار برنامج القواسم الوطنية المشتركة، والاحتكام إلى المؤسسات الوطنية الائتلافية لشعبنا، وتشكيل حكومة اتحاد وطني بين الفصائل الأساسية والسلطة، تتمتع بقاعدة اجتماعية وسياسية عريضة.

رأفت: بالرغم من ملاحظات الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» على النهج التفاوضي لحكومة ابو مازن بدءا من خطاب العقبة ومرورا باللقاءات ما بين الوزراء الفلسطينيين والإسرائيليين، فحكومة أبو مازن رفضت بكل عناد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي دعت تحت يافطة «تفكيك البنية التحتية للارهاب» وهدفت هذه الضغوط الى افتعال حرب اهلية واقتتال داخلي فلسطيني، فحكومة ابو مازن ومنظمة التحرير توصلا الى إعلان الهدنة مع الفصائل الوطنية والاسلامية بهدف معالجة الاوضاع الداخلية الفلسطينية بالحوار ولتكريس التعددية السياسية بالطرق السلمية وحكومة ابو مازن رفضت كل الضغوط الممارسة عليها من قبل إسرائيل وامريكا، والحكومة الجديدة سترفض الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي تدعوا الى تفكيك البنية التحتية للمقاومة، وعلى الفلسطينيين ان يعيدوا ترتيب بيتهما الداخلي «احترام وحدانية السلطة وتكريس التعددية السياسية و إنهاء المظاهر المسلحة».

إن أي فلسطيني نظيف لايفكر في إفتعال أو تفجير حرب أهلية، لأنها لن تبقي شيئا، والحرب الاهلية تعطي إسرائيل مبررات أكثر أمام العالم وتقول ان الفلسطينيين يذبحون انفسهم، الاقتتال الداخلي هو خط أحمر لن تقدم عليه أي حكومة أو قوة فلسطينية او فصيل فلسطيني.

الصالحي : لقد واجهت حكومة ابو مازن في الواقع مجموعة من المهام، فقد كان عليها أن توقف التردي المتزايد في مكانة القضية الفلسطينية على المستوى الرسمي الدولي ومحاولات حشرها في اطار الارهاب الدولي،

ووقف الحالة الدفاعية التي وضعت بها القضية الفلسطينية بتأثير الأنحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل والرفض الحاسم لأسلوب العمليات الاستشهادية والمس بالمدنيين، والرفض الأمريكي والإسرائيلي للتعامل مع رئيس السلطة الفلسطينية، بالإضافة الى المناخ الذي ساد العالم العربي والحالة الدفاعية للنظام الرسمي العربي خاصة بعد احتلال العراق.

كما كان على هذه الحكومة أن توفق في تحقيق الاستحقاقات الإسرائيلية في خارطة الطريق، بما يعنيه ذلك من نتائج ملموسة في رفع الحواجز والحصار والأنسحابات وعودة العمالة الى إسرائيل ووقف بناء الجدار الفاصل واطلاق سراح المعتقلين وغير ذلك، وقد أسهم في تغذية الأوهام بقدرة هذه الحكومة على تحقيق ذلك، المبالغة في الإشادة الدولية والإسرائيلية برئيس الحكومة وبعض وزرائه، والخفة التي تعامل بها بعض اعضاء الحكومة بسهولة تحقيق الأنجازات على هذا الصعيد، والرغبة الفلسطينية الملحة بالتخلص من حالة الضغط والقهر والتعقيدات اليومية التي يعيشها الجمهور الفلسطيني.

وقد ووجهت هذه الحكومة في المقابل بتلبية الاستحقاقات الامنية المطلوبة منها وفي مقدمة ذلك تأمين وقف اطلاق النار، وتفكيك البنية التحتية للمنظمات الفلسطينية المسلحة، وإعادة بناء جهاز أمني فلسطيني منضبط وقوي بعد تجميعه وتوحيده تحت إشراف رئيس الحكومة.

كما كان على هذه الحكومة أن تنفذ حملة إصلاحات جدية داخل السلطة، تقاطعت المطالبة بها بين الجماهير الفلسطينية التواقة لاصلاح حقيقي بعدما شهدته من فساد واحتكار واستئثار وتبديد وعدم التفات لقضاياها الملحة، وبين المجلس التشريعي الذي تبنى رؤية ومطالب اصلاحية لم يكتب لها التحقق،وبين الاطراف الخارجية التي رأت في ذلك فرصة للتغيير وتعزيز مكانة الحكومة ورئيسها في إطار عملية أشمل لإحداث تغييرات جدية في البنية القيادية للسلطة الفلسطينية بما فيها ياسر عرفات، ولضمان توجيه ورقابة الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية بالأنسجام مع المشروع السياسي الأكبر لخارطة الطريق.

لقد وفرت فترة حياة الحكومة تحسنا لوضع القضية الفلسطينية على المستوى الدولي وانتقل الموقف الفلسطيني الى حالة افضل في فضح الجدار الفاصل، وعدم تنفيذ إسرائيل لاستحقاقاتها وكذلك في فضح استمرار الحصار والعدوان، وإعادة النظر للقضية الفلسطينية كقضية احتلال منسلخة تماما عن محاولات وصمها بالارهاب.

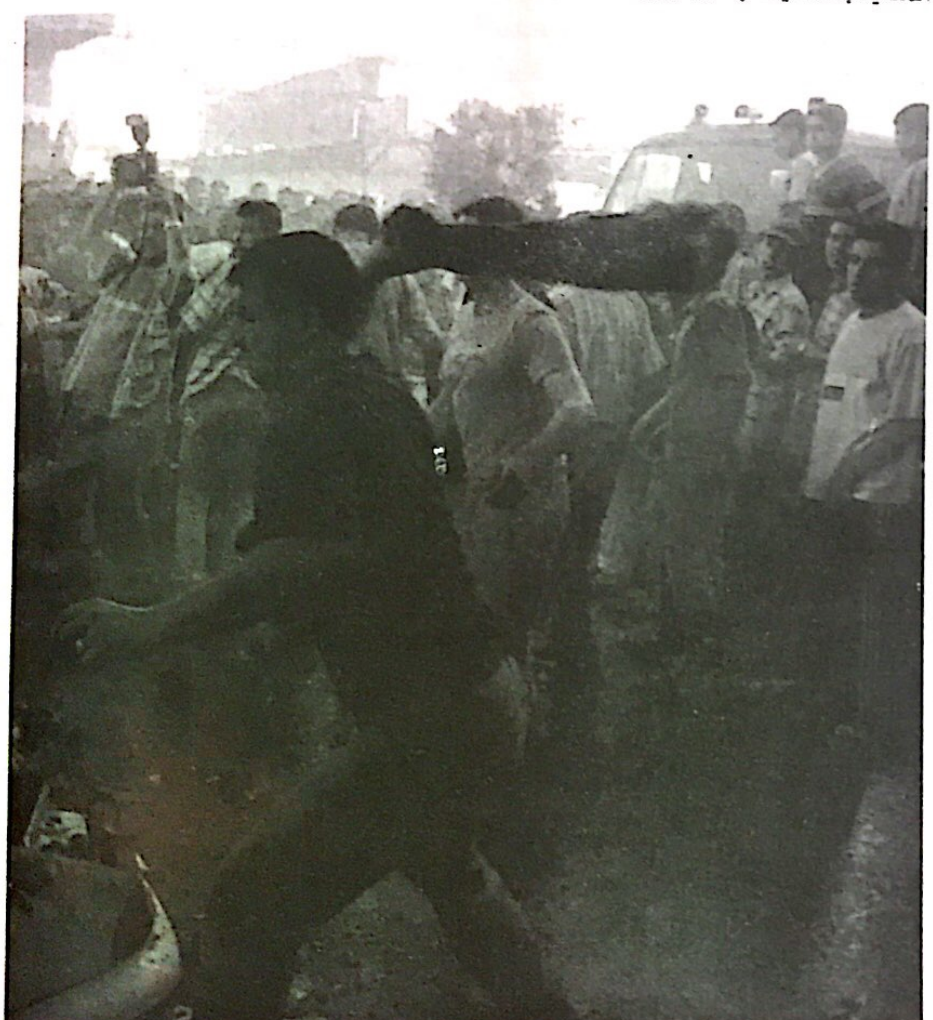
وقد لعبت الهدنة التي تم تحقيقها دورا حاسما في ذلك، كما ان هذه الهدنة وفرت الفرصة للتهرب من تنفيذ الاستحقاق الأمني الملح الذي كانت تطالب به إسرائيل والولايات المتحدة، فيما يسمى بالتفكيك، واستبدال ذلك بآلية الحوار الداخلي والتوافق الضمني على منح الفرصة لتحقيق خارطة الطريق، وبدون شك فقد اسهم تحقيق الهدنة في انفراج نسبي للوضع الداخلي الفلسطيني وتبدت بعض المظاهر لذلك في قطاعات مختلفة بما فيها رجال الاعمال.

وعلى صعيد الوضع الداخلي فقد أقدمت الحكومة على جملة من الخطوات الإصلاحية الهامة في المجال المالي، وفي إلغاء الاحتكارات لهيئات البترول والاسمنت وغيره واتباعها لوزارة المالية، ولوقف استقطاعات مستخدمي الدولة، ثم إلغاء محاكم أمن الدولة، وتطبيق قانون التقاعد والعمل على تطبيق قانون الخدمة المدنية، إعادة هيكلة بعض الوزارات، انتظام عمل مؤسسة مجلس الوزراء.

ولقد دعم حزبنا جملة هذه الاجراءات الاصلاحية، رغم استمرار نواقص عدة في تطبيقها، وفي إغفال الحاحية قضايا أخرى، في مجال الشؤون الاجتماعية والصحة والتشغيل وغيرها، بالاضافة الى الجهاز القضائي والعدلي، كما رأى حزبنا في الاتفاق على الهدنة مخرجا ضروريا لفائدة الشعب الفلسطيني رغم تحفظه على طريقة إخراج هذه الهدنة، ونجاحا لآلية الحوار على الآلية الامنية التي دأبت إسرائيل على المطالبة بها والتي داعبت رغبات بعض المسؤولين الفلسطينيين.

كما لاحظ حزبنا بايجابية ودعم تحسن المكانة الدولية للقضية الفلسطينية وإعادة الإنفتاح على دوائر أوسع على الصعيد الدولي.

غير ان هذه العملية برمتها كانت تصطدم بجملة من العقبات التي رافقتها، وفي مقدمة ذلك عدم النجاح في دفع الحكومة الإسرائيلية على تغيير الواقع على الارض بل ان إسرائيل شددت وفور اعلان تشكيل الحكومة من اجراءاتها وحصارها،كما تلاعبت بصيغة الأنسحاب من



بيت لحم وغزة بصورة افقدت هذا الانسحاب معناه المأمول وكذا تعاملت مع موضوع اطلاق سراح المعتقلين وفي نفس الوقت واصلت حملات الاعتقال ثم عادت بعدها لسياسة التصفية والاغتيالات، وواصلت اجتياح المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية، وفي الواقع فقد كانت تريد مقايضة كل إجراء بسيط وشكلي بجملة من الاستحقاقات الامنية والسياسية المقابلة، وهو الامر الذي كان سيحكم على خارطة الطريق بالاعدام، أو بالتماشي تماما مع الرؤية الإسرائيلية لها.

لقد أخطأت حكومة أبو مازن في أسلوب تعاطيها مع العملية السياسية والتفاوضية على الرغم من انها ليست ضمن وظيفتها من الناحية الرسمية كونها تتبع منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد بدأ ذلك في إعلان العقبة ليس فقط في مضمون ما اشتملت عليه كلمة ابو مازن، وإنما كذلك في السماح بتهرب إسرائيل من التزامها المنصوص عليه في خارطة الطريق وربط موافقتها على ذلك وعلى الدولة الفلسطينية بالفهم والتحفظات الإسرائيلية، ثم بعد ذلك في فتح المفاوضات المباشرة مع الاسرائليين بدون ضوابط والسماح بتجزئتها والغرق في تفاصيلها وغياب الخطة التفاوضية والارتجالية في ادارة المفاوضات.

وقد ترافقت هذه العملية بما يشبه الاستئثار بادارة المفاوضات وكافة شؤون الحكومة من خلال طاقم مصغر وبمعزل عن الاشراك الفعلي للقوى السياسية في التعاطي مع الموضوع السياسي والتفاوضي بالايضاح أو التشاور أو المشاركة، وكذلك الحال في اطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والدور الشكلي للجنة المفاوضات، الأمر الذي سرع من ضعف الثقة في مجمل الاداء التفاوضي لرئيس الوزراء وفريقه المصغر، وعزز من فرص محاسبة الحكومة على اساس تقدمها في مجال المفاوضات والتغييرات العملية على الارض، أي أنه وضعها فعليا رهينة لمدى وحجم التسهيلات الإسرائيلية، في الوقت الذي يدرك فيه الجميع ان دفع إسرائيل للانسحاب أو فك الحصار أو غيره يتطلب في الواقع جهدا هائلا لمجموع الحركة الوطنية الفلسطينية والعالم العربي وللجنة الرباعية ولاستنهاض مؤسسات الأمم المتحدة ومطالبة الاطراف الدولية بتحمل مسؤولياتها وتطبيق مشروعها المطروح في خارطة الطريق.

وبالإجمال فإن ذلك رهن بحالة صراع أوسع يشكل التفاوض جزءاً منها، وأنه لهذا يجب ان يكون منسجما معها، وأن الفشل فيه في هذه الحالة لن يكون مسؤولية هذه الحكومة او فريقها المفاوض.

لقد تابع ابو مازن وفريقه المفاوض ذات المسلك الذي اتبع في التعامل مع القضايا التفاوضية سابقا ولكن بدرجة اكثر انعزالية واستخفافا بالمؤسسات والقوى السياسية والاجتماعية، وبذلك فقد مهد الطريق لاتساع دائرة النقد لحكومته واتساع ذلك على المستوى الرسمي والشعبي.

والى جانب ذلك فقد كانت تتراكم حالة ضعف الثقة بين تحسن مكانة الحكومة ورئيسها وزيادة اجراءاتها الداخلية وبين استمرارية حصار الرئيس وتجاهله وتقليص الصلات الرسمية العربية والدولية معه، وعدم الوفاء ببعض الوعود التي قطعت لتغيير هذا الوضع في مقابل استحداث منصب رئيس الوزراء ودعمه ومنح الصلاحيات له، وبات مظهر هذه العملية ينحى باتجاه الموقف الاسرائيلي المعلن بإحلال أبو مازن مكان أبوعمار تدريجيا وباكتمال هذه العملية دون اية متاعب تذكر.

لقد بات هذا الوضع مربكاً بصورة متزايدة وبدأ يظهر ما يشبه حالة من ازدواجية السلطة، ولم يعد يستقيم معه حقيقة ن شرط نجاح صيغة توزيع السلطات رهن بالمحافظة على مكانة اطرافها وتأمين ذلك وليس بان تكون على حساب احد هذه الاطراف، وبالتالي فقد بات استمرار الحصار والضغط وافقاد الشرعية للرئيس الفلسطيني واشتمال الاصلاحات على بعض مظاهر السيطرة المباشرة التي يملكها، وفي ظل حالة استمرار العدوان والحصار ومحدودية الأنجاز على الصعيد السياسي، بات كل ذلك يضغط باتجاه تفجر هذه الحالة واكتسابها مظاهر سلبية وخطرة كادت فيما لو استمرت أن تقود إلى حالة اكثر خطورة من الصراع الداخلي الذي لا يمكن ضبطه أو ضبط أساليبه.

وفي خضم الخلاف الداخلي زادت إسرائيل من انتهاكاتها اليومية وسمحت من خلال عمليات الاغتيال بردود فلسطينية تمثلت في عدد من العمليات الاستشهادية التي أعادت الإشكال الى مربعه الاول وفاقمت من طبيعة الإشكال الداخلي الفلسطيني واكسبته طابعا امنيا، ترافق بجملة تدخلات خارجية في ذات السياق، الأمر الذي تولد عنه اصطفاف فلسطيني واسع لرفض أية معالجة أمنية للوضع الداخلي وكذلك لرفض التدخلات الخارجية والى احترام القانون الاساسي والمؤسسات الشرعية لمواجهة اي خلاف.

إن استقالة أبو مازن جنبت الوصول الى هذه الحالة، وأظهرت حدة الاحتقان الذي بلغته الامور غير انها في الواقع لم تقض على أسباب الأزمة ولا استمرارية الحاجة لإعادة تقييم المرحلة السابقة بمجملها، والتعاطي على ضوء ذلك مع إمكانية تشكيل الحكومة الجديدة والمهام المطروحة امام قيادة الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة اللاحقة خاصة وأن إسرائيل نقلت المواجهة الى حالة جديدة اكثر تعقيدا وخطورة، على مختلف الاصعدة السياسية والأمنية. فهي في الوقت الذي جمدت فيه المفاوضات والعملية السياسية واعلنت عدم استعدادها للتعاطي مع اي حكومة يكون عرفات مسؤولا عنها، فإنها على الصعيد العملي وسعت من عدوانها واكسبته مضامين أمنية وسياسية جديدة من خلال قرار الحكومة الاسرائيلية بازالة عقبة ياسر عرفات والتهديد المباشر بحقه والتي سبقتها بعض عمليات التصفية السياسية وإعلان الحرب الشاملة على حركة حماس، ومواصلة عمليات الاجتياح والعدوان اليومي وتشديد الحصار على الاراضي الفلسطينية.

الهدف: على أبواب عام جديد للانتفاضة ما هي أبرز العبر والدروس التي يجب أن يأخذ بها لتطوير الأداء الفلسطيني الرسمي والتنظيمي والشعبي؟

سعدات: إذا أردنا أن نتحدث عن العبر، يمكننا أن نورد مجموعة من العبر لا يمكن للانتفاضة ان تستمر وتنتصر إن لم تتحقق وحدة المجتمع الفلسطيني «وحدة أداة الانتفاضة، على أساس برنامج سياسي تشكل الانتفاضة الفلسطينية رافعة له، ومطلوب وجود خطاب سياسي مع الانتفاضة والمقاومة» او «خطاب سياسي مع خارطة الطريق» هذين الخطابين يسيران في خطين متوازيين لم يلتقيا ابدا، ويجب الاستفادة من الخسائر التي يتكبدها العدو الصهيوني، كما يعيش الشعب الفلسطيني في أزمة وضيق فالجانب الصهيوني فقد الاستقرار الأمني خلافا للتجارب التي خاضتها الشعوب، هناك حجم مرتفع في الخسائر الاقتصادية بالاضافة الى عمق الأزمة السياسية الداخلية للمجتمع الصهيوني، فالانتفاضة تحتاج الى توحد الخطاب السياسي بهدف استمرارها، ووحدة الأداة تعطي آفاق أرحب وقدرة عالية على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

حواتمة: المخرج الوحيد من المأزق الوطني الكبير الذي نعيشه لا يكون إلا بالعودة إلى طاولة الحوار الفلسطيني. الفلسطيني، والعمل الجاد

من أجل إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، بهذا نستطيع أن نتصدى للضغوط الخارجية الهائلة، والوصول إلى برنامج قواسم وطنية مشتركة يعيد بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على أسس برلمانية ديمقراطية ائتلافية، ومغادرة سياسة التسلط والأنفراد الفئوي الأنقسامي والأناني الذي أخذت به قيادة السلطة منذ عام ١٩٩٤ حتى الآن، وبناء قيادة وطنية موحدة يشارك فيها الجميع في رسم القرار الوطني الفلسطيني، ويتحملون نتائج تنفيذه، وتمنع المخطط الشاروني بافتعال فتنة اقتتال داخلي فلسطيني، بهذا نصون مسيرة الانتفاضة ونتوافق على منهج وخطة موحدة للمقاومة، ونسير في السبيل الصحيح. سبيل التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها مسيرتنا الوطنية في ظل التواطؤ الأمريكي . الإسرائيلي المعلن، وهذا يمكننا من تعميق الطابع الديمقراطي والجماهيري للانتفاضة، والمقاومة الراشدة المسؤولة في عملياتها تجاه الشعب والعرب والعالم وتنمية قوى السلام داخل الرأي العام الإسرائيلي، في مسيرتها المظفرة نحو فجر الاستقلال والعودة وتقرير المصير لشعبنا المكافح.

رأفت: على الصعيد الشعبي مطلوب تعزيز الطابع الشعبي والديمقراطي للانتفاضة والتوسع بتشكيل اللجان الشعبية لتعم كل الأحياء والمدن والقرى والمخيمات، على أن تلعب دور تعبوي لاستنهاض الشعب في مواجهة سياسة الاستيطان والجدار الفاصل العنصري، ومواجهة تهويد القدس. فاللجان الشعبية لها دور في تنظيم حياة المجتمع والمساهمة في الأعمال التطوعية ومعالجة مشكلات المجتمع والتكافل الاجتماعي، وهنا أهمية الإرتقاء بالهيئات الميدانية والوسيطة والقيادية للانتفاضة، وأن تتسلح ببرنامج سياسي، والتكافل بين المؤسسات الرسمية الاهلية في معالجة كل الاثار التدميرية للعدوان والحصار الإسرائيلي بالاضافة الى مكافحة البطالة والفقر. وهناك رسالة فلسطينية للعالم، أن يتم التحرك الموحد على الصعيدين «الرسمي والشعبي» من أجل تأمين التضامن والدعم لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه الوطنية الفلسطينية، والعمل الفلسطيني الموحد يمكن الشعب الفلسطيني من اجتياز المرحلة الصعبة ومتابعة العمل على تحقيق المشروع الوطني «إنهاء الاحتلال والاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

حجر الصوت

قمة وقرار

افتتح شيخ العشيرة الاجتماع مرحباً بالمخاتير ومقترحاً عليهم مناقشة المواضيع الهامة والمتعلقة بشؤون وشجون العشيرة، وفي مقدمتها الماء والكلاء، المضارب، الحل والترحال، الطرش والرعيان. وما تجود به السماء من الغيث وانعكاسه على العشيرة.. ثم استطرد قائلاً:. بدنا نتشاور في كل هذه الأمور.. أمرنا شورى بيننا..!!

اختلط الحابل بالنابل وارتفعت الأصوات.. وعلا الهرج والمرج قال أحد المخاتير..نطردهم..آخر: نوبخهم..آخر:- نذبحهم ونبيع اللحم ونستفيد من الجلد والشعر..آخر نغيرهم... آخر: نرحل...آخر: هنا حطنا الجمال.. آخر نبيع الحليب ونصنع الجبن والزبد.. آخر : نفلح الأرض.. آخر: ما في مطر الدنيا ممحلة..

آخر: الخير كثير الدنيا باين عليها خصاب...

همس أحد الجالسين في القمة قائلاً:- ياربع.. يا شيوخ.. ياوجهاء الخير الله يهديكم.. أطال الله أعماركم وحفظكم من كل مكروه.. حتى نباهي بكم عشائر الدنيا. والله شوفتكم بترد الروح.. ونقاشكم عجب. وأعجب ما فيه كل منكم يغني على ليلاه..

أحد المخاتير:- من هذا؟! ماذا يفعل هنا؟! هذا آخر زمان!!!

شيخ العشيرة: هذا طعان يا طويل العمر.. صب قهوة يا طعان لعمامك.. فبدون القهوة الواحد ما بيعرف يفكر.. ياالله يا جماعة مزيداً من الإبداع الخلاق والأفكار النيرة. خليكم ديمقراطيين.. واعتبروا هذا الإجتماع أوسع من المخاتير يشمل الوجهاء وأصحاب الشأن..حتى يكون الرأي سديداً.

صاح أحد المخاتير:- الغذاء للضيوف !!

في هذه الأثناء بدأ كلب يعوي.. والحمار المربوط أمام الديوان بالنهيق!!

طعان: هذه الديمقراطية.. أنهم يشاركونكم الحوار وأخذ القرار استنيروا بأفكارهم..لربما كانت أكثر صواباً وصحة وسداداً...

أحد المخاتير: ياريت حدا يفهمنا شو بيقولوا شو رأيهم!!

الشيخ: يعترضون على قمتنا. ويسخرون من حوارنا.. ويقولون ما أقل عقولنا.. أين نحن.؟! واين ما يحدث في العالم ؟!!

أحد المخاتير: يا شيخ حلفتك برحمة أجدادك رحمة الله عليهم.. قل لهم أن ينصحونا...

الشيخ: تكرم .. على عيني وعلى رأسي؟.. حباً وكرامة.. وبدأ يعوي ويعوي ثم استطرد ينهق من أعماق قلبه..حتى دمعت عيناه وتساقط الزبد من زوايا فمه !!

رد عليه الحمار والكلب بأحسن مما عوى ونهق!!!

قال الشيخ : يبدوا أنكم لم تسمعوا ولم تروا ما يحصل في العراق..فلسطين..والحبل على الجرار.. حكومات تسقط وأخرى تتشكل.. وزعماء يجثون على ركبهم طمعاً في طاعة وارضاء سادتهم في البيت الأبيض، أما أنتم فحسبي الله ونعم الوكيل.

أبو صابر

الاحتفال بالذكرى الثالثة للإنتفاضة

شعب فلسطين لن يستسلم



بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة للانتفاضة الفلسطينية ودخولها عامها الرابع، أقيم مهرجان خطابي في مقر الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب بدمشق، مساء الثلاثاء ٢٠٠٣/٩/٣٠م. وحضر المهرجان العديد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية وبعض الكتاب والمثقفين الفلسطينيين والسوريين وحشد غفير من أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة دمشق.

وقد قام بالتقديم لهذا المهرجان الرفيق أبو هاني عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي تحدث بكلمات مؤثرة وحماسية عن هذه المناسبة الهامة. وقد ألقيت في المهرجان عدة كلمات فيما يلي أهم ما جاء فيها:-

كلمة م. ت. ف كلمة الانتفاضة الفلسطينية ألقاها د. ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤولها في الشتات

بدأ الدكتور ماهر حديثه عن الانتفاضة قائلاً: لا نبالغ إذا قلنا أن انتفاضة الأقصى هي من أهم الأحداث في التاريخ العربي المعاصر.. كونها قامت في أسوأ الظروف العربية والدولية. وهذه الملاحظة الأولى. أما الملاحظة الثانية: فقد أكدت الانتفاضة بما لا يدع مجالاً للشك، بأن حقيقة صراعنا مع العدو الصهيوني هو صراع وجود، فلقد أصبح واضحاً للجميع أن إسرائيل لا تريد الحلّ السلمي، وأقصى ما تقبل به هو كيان هزيل في غزة، وحكم ذاتي مقطع الأوصال في الضفة. وتابع الدكتور ماهر حديثه قائلاً: إن هذه الانتفاضة حققت نتائج كبيرة وعظيمة على كافة المستويات سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية الخ. وأن هذه الانتفاضة إذا كان لها أن تستمر، لا بد من العمق العربي الداعم.. لكن مع الأسف فإن الوضع العربي الرسمي الراهن يزداد تدهوراً، حيث نجد أن بعض الدول تستقبل وزير خارجية إسرائيل، وكذلك نجد من يتحدث عن استعداد أحد القادة العرب لزيارة إسرائيل، في الوقت الذي يتزايد فيه القمع الإسرائيلي الصهيوني العنصري على شعبنا الفلسطيني بشكل لا نظير له..!!

وعن موضوع العراق قال الدكتور ماهر: ماذا تريد أمريكا من احتلال العراق.. إنها تريد إخضاع المنطقة العربية بالكامل لمصالحها وأهدافها.. وهذا يصب في مصلحة إسرائيل بشكل أساسي. ولكن السؤال الأساسي الذي يواجهنا هو ماذا عنا نحن كعرب؟

ماذا نريد؟ ولماذا وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم من سوء وتردي؟ هناك أسئلة كثيرة

مطروحة للنقاش مطلوب الإجابة عليها.

وتحدث الدكتور ماهر أيضا عن الحرب الصهيونية اليومية على الشعب الفلسطيني التي طالت كل شي بما فيها القيادات الفلسطينية، وقال: لقد قامت إسرائيل باغتيال الرفيق أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية، وكذلك اغتالت مؤخرا إسماعيل أبو شنب أحد قادة حماس، وحاولت اغتيال الرنتيسي وأحمد ياسين..الخ.

وتحدث عن اعتقال الرفيق أحمد سعادات وكذلك مروان البرغوثي والكثير من القادة الفلسطينيين وكوادر الفصائل الفلسطينية والعديد من المناضلين الذين ما زالوا في السجون الإسرائيلية والذين يعانون من أبشع الظروف والمعاناة اليومية وحتى أبسط الحقوق الإنسانية وفي ختام كلمته حيا الرفيق ماهر سوريا المناضلة، بقيادة المناضل بشار الأسد وكذلك حيا المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية كما حيا الانتفاضة الفلسطينية وأكد على الاستمرار في المقاومة والانتفاضة حتى دحر الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية وحق العودة وتقرير المصير.

كلمة الرفيق سامي عطاري عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي

هذا أهم ما جاء فيها:

ونحن نلتقي بمناسبة مرور ثلاثة أعوام على انتفاضة الأقصى وبدء عام رابع تتواصل فيه الانتفاضة اسمحوا لي أن أتوجه أولا وباسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وباسم جميع الرفاق بتحية الاعتزاز والتقدير إلى شعبنا العربي الصابر الصامد المجاهد في فلسطين، وإلى شهداء الانتفاضة الأبطال الذين نجحوا ببطولاتهم الرائعة وباستعدادهم المطلق للتضحية بالنفس في سبيل حرية الأرض والإنسان، في أن يفرضوا حالة من التوازن في صراع أراد فيه العدو الباغي المدجج بكل أنواع الأسلحة، أن يطغى على شعب مجرد من السلاح باستثناء سلاح الإرادة والإصرار على انتزاع الحقوق.

لقد بات الصراع الدائر في فلسطيننا المحتلة وعليها، واضحا كل الوضوح فالصهاينة أثبتوا خلال الصراع أنهم يرفضون أي سلام يقود إلى انسحابهم من الأراضي المحتلة عام١٩٦٧ بل ويرفضون التخلي عن السيادة والسيطرة الفعلية على أي شبر من هذه الأرض، ومن هنا نجدهم ومن يقفون من ورائهم ويساندون عدوانهم وإرهابهم وجرائمهم، يواصلون الضغوط التي يحاولون من خلالها تصوير المقاومة ضد الاحتلال، على أنها إرهاب وتصوير الاحتلال وجرائمه الإرهابية على أنها دفاع مشروع عن النفس، ويديرون بذلك ظهورهم.

ومثل هذا المنطلق يعتمدونه ليس فقط ضد شعبنا الفلسطيني بل وضد العالم العربي والإسلامي كله، فقد شنوا عدوانهم على العراق بذرائع ثبت أنها كاذبة حول امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وتهديديه لجيرانه بل ولأمن دولهم النائية البعيدة، ولكن كل إنسان في بلادنا يدرك أنهم شنوا عدوانهم على العراق لحساب إسرائيل، وها هم يحاولون الآن تصوير المقاومة العراقية لاحتلالهم على أنها إرهاب، ويحاولون تحريض البشر ضدها، وكأن البشر في كل أنحاء الأرض لا يدركون القوة التي يمارسها الصهاينة والإمبرياليون ضد الغير، هي انتهاك للقوانين والأعراف الدولية ولميثاق الأمم المتحدة.

إن الأمر الأكيد في الظروف الصعبة الراهنة والتي تشتد فيها رغبات الطامعين بالهيمنة والسيطرة، هو أن التمسك بالمبادئ الأساسية



أمر أساسي فطالما كان التمسك بالمبادئ قائماً، فإن ما لا ينجزه الصراع اليوم يمكن أن يتم في المستقبل القريب أو البعيد وأما التنازل عن المبادئ فإنه يعني بأن التفريط الأول سيكون بداية لسلسلة من وقائع التفريط بحيث ينتهي من يسلك هذا السبيل إلى الهزيمة المطلقة، وهذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة لدى الجميع في ساحتنا الفلسطينية. وبشكل خاص لدى السلطة الفلسطينية التي تجري محاولة إيهامها بأن قيامها بدور تصفية المقاومة، وتحقيق ما عجز عنه الجيش الإسرائيلي وأجهزة مخابراته، ستكون مكافأته قيام دولة فلسطينية.

إن وعينا لحقيقة المخطط الصهيوني وغاياته، وطبيعة الألغام التي تنطوي عليها ما تسمى بخريطة الطريق بحيث يحق القول بأنها مجرد فخ منصوب للفلسطينيين، وليست خريطة طريق لحل سلمي، وهذا ما أثبته السلوك الصهيوني تجاهها في استمرار عمليات الاغتيال، والاعتقال ومواصلة الاستيطان، ومتابعة بناء ما أسموه بالجدار الفاصل، مما يجعلنا نناشد الجميع في الساحة الفلسطينية، بأن يتمسكوا بأكبر قدر من التفاهم الوطني ورفض الوقوع في المصيدة المنصوبة لهم.

لقد أبدى العرب استعدادهم لتقديم أقصى ما يستطيعون من أجل سلام عادل شامل في المنطقة، لكن الصهاينة أثبتوا عملياً وطوال الوقت أنهم لا يريدون مثل هذا السلام، وهكذا بدد الصهاينة ومن يقفون من ورائهم كل أمل في السلام. وهم بمثل هذه السياسة يجعلون العرب أمام خيار واحد وحيد: وهو المقاومة أو الاستسلام، وقد اختارت جماهيرنا خيار المقاومة.

إن هذا الخيار ليس مطروحاً على شعبنا العربي في فلسطين، بل هو مطروح على جميع العرب والمسلمين، وها نحن نرى كيف تمارس الضغوط، وكيف توجه التهديدات، وخاصة ضد سوريا وإيران، فليكن خيار المقاومة هو ما يوحدنا جميعاً في مواجهة المخاطر التي تتهدد مصائرنا وتسعى إلى اقتلاعنا من أرضنا، أو فرض العبودية علينا، وليكن لنا في أبطال الانتفاضة وشهدائها المثل والقدوة ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز.

والسلام عليكم

كلمة حركة فتح (الانتفاضة) ألقاها الأخ أبو موسى أمين سر الحركة

وفيما يلي أهم ما جاء فيها:

بدأ الأخ أبو موسى كلمته قائلاً: إن هذه الانتفاضة العظيمة انطلقت بهدف دحر الاحتلال، وطرده من فلسطين. والانتفاضة هي حلقة من حلقات الصراع بيننا وبين هذا العدو الإمبريالي الصهيوني، وهذه الانتفاضة تأتي كرد واضح على كل الدعوات الاستسلامية، وتابع الأخ أبو موسى حديثه قائلاً: إن المفاوضات التي جرت سواء في شرم الشيخ أو العقبة هي بهدف إجهاض المقاومة والانتفاضة، ومن أجل الالتفاف على حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وقال صحيح أن شعبنا قدم الكثير من التضحيات ويتعرض اليوم للكثير من المضايقات والحصار والقتل اليومي...الخ، لكن علينا أيضاً أن نرى مفاعيل الانتفاضة على العدو الصهيوني، الذي يعاني اليوم بفضل هذه الانتفاضة، الكثير من الأزمات على كل المستويات والصعد، سواء العسكرية والأمنية منها أم الاقتصادية أم السياسية...الخ

وقال إن خارطة الطرق هي استكمال لأوسلو التي أتت مترافقة مع الغزوة الأمريكية البريطانية على العراق الشقيق، بهدف إخضاع المنطقة كلياً لمصلحة العدو الصهيوني، وكل ذلك يجري تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وكذلك تأتي الحملة الأمريكية التي تشن هذه الأيام على سوريا من خلال قرار محاسبة سوريا، إنما تأتي ضمن هذا السياق، وكذلك المقاومة اللبنانية أيضاً مستهدفة وختم الأخ أبو موسى حديثه بالكلام عن الوحدة الوطنية، وقال: إنها هدف نبيل يجب على الجميع أن يسعى إليه لكن الوحدة لها أسس وأهداف وثوابت، ولا بد من الالتقاء على برنامج الحد الأدنى، وهذا حتى الآن غير متوفر، فحتى الآن يوجد في الساحة الفلسطينية من يراهن على أمريكا وإسرائيل، وقال بأن هناك تياران في السلطة الفلسطينية هما تيار يراهن على التسوية السياسية وتيار آخر متمسك بالمقاومة والانتفاضة ونحن مع تيار المقاومة والانتفاضة حتى النصر والتحرير.

كلمة المقاومة الوطنية اللبنانية ألقاها الأخ محمد حدرج عضو قيادة حزب الله:

بدأ الأخ حدرج كلمته بالقول: نلتقي اليوم بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الرابع، وهذا بحد ذاته يشكل دليلاً واضحاً على عظمة الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة، ثم وجه التحية للانتفاضة وإلى المقاومين في فلسطين، وتابع الأخ حدرج حديثه بسؤال: من الذي يواجه المأزق اليوم، هل هو الشعب الفلسطيني أم الكيان الصهيوني؟ أنا أعتقد أن الكيان الصهيوني هو الذي يعيش الآن في مأزق كبير، أما الشعب الفلسطيني رغم كل التضحيات الكبيرة التي يتكبدها، فإنه لا يعاني نفس المأزق الذي يعانيه العدو الصهيوني، وعلى كل المستويات. وتابع حديثه قائلاً: نحن الآن أمام حقيقتين هما: الحقيقة الأولى هي: إن هذا التجيش الأمريكي على الشعب الفلسطيني تنطلق من خلفية القلق على مستقبل ومصير الكيان الصهيوني، والحقيقة الثانية هي: أن الإدارة الأمريكية كانت تدعم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين لكننا اليوم أمام احتلالين هما: فلسطين والعراق فاليوم القوات الأمريكية تحتل العراق بشكل مباشر، إذاً، فإن تقاطع مصالح هذين الاحتلالين تلتقي تحت أهداف واحدة، ومن الطبيعي أن تقف الإدارة الأمريكية ضد مصالح الشعب الفلسطيني وتدعم إسرائيل، بهدف تبرير احتلالها للعراق، ومن هنا نلاحظ هذه الحملة التي تشنها اليوم الإدارة الأمريكية ضد الجمهورية الإسلامية في إيران، وضد سوريا، وضد المقاومة اللبنانية، وضد المقاومة الفلسطينية، بهدف إنهاء الانتفاضة فقبل أيام قليلة اجتمعت اللجنة الرباعية وأصدرت بياناً تعطي فيه لإسرائيل الحق الشرعي في الدفاع عن النفس ضد العنف الفلسطيني وتطالب الفلسطينيين بوقف العنف كشرط للسير في خارطة الطريق؟!

وهذه الحملة التي تشنها الإدارة الأمريكية سواء على إيران أم سوريا، قد أصابت شظاياها لبنان في نقطتين واحدة تتعلق بسوريا والأخرى بفلسطين. النقطة الأولى: إثارة موضوع ميشال عون مجدداً، وحملته الأخيرة ضد سوريا والاستعدادات للإدلاء بشهادته أمام الكونغرس الأمريكي، والنقطة الثانية هي قرار مصرف لبنان بتجميد أرصدة حركة حماس في لبنان؟!

إن من يعتبر اليوم حركة حماس تنظيماً إرهابياً، فإنه سوف لن يتورع غداً عن اعتبار حزب الله كذلك تنظيماً إرهابياً أيضاً، وهذا بحد ذاته أمر خطير وخطير جداً، لدى بعض الجهات اللبنانية والتي تستهدف لبنان وفلسطين، وأمتنا العربية والإسلامية وختم الأخ حدرج كلمته قائلاً إن ثبات المقاومة في فلسطين ولبنان وثبات سوريا وإيران ضد هذه الهجمة المعادية لن يكون سوى من خلال المقاومة والمواجهة.

كلمة الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ألقاها الأستاذ حمزة برقاوي

هذا أهم ما جاء فيها:

يتسم إحياء الذكرى الرابعة لانتفاضة شعبنا الفلسطيني، في ظل ظروف صعبة تمر بها أمتنا العربية بشكل عام وقضيتنا الفلسطينية بشكل



خاص.... الاحتلال الأمريكي للعراق وخارطة الطريق والاختراقات الصهيونية لبلداننا العربية والإسلامية من الرباط إلى دبي، ليست إلا عناوين لأحداث هزت منطقتنا، وأثرت على قضية شعبنا وانتفاضته وفي هذه الذكرى.... لا بد من استخلاص بعض الحقائق المستوحاة من شروط هذه الأحداث... وفي مقدمة هذه الحقائق والاستخلاصات أن العدو الصهيوني يرمي إلى إحكام سيطرته على فلسطين كل فلسطين.. وإلى بسط نفوذه وهيمنته على وطننا العربي. فالعدو الإمبريالي - الصهيوني الذي تمثله أمريكا وإسرائيل يسعى في إطار الاستراتيجية الإمبريالية إلى نهب ثرواتنا واخضاعنا لإرادته الاستعمارية.. ومن هنا لا بد أن نؤكد دوما على قومية المعركة فالقضية الفلسطينية ليست قضية فلسطينية فحسب بل هي قضية قومية ذات بعد إسلامي.

وهناك حقيقة هامة كسرتها الانتفاضة والمتمثلة بوحدة شعبنا ووحدة مصيره، وأن هذا المصير مرتبط بأمته العربية. لقد أكدت الانتفاضة هذه الوحدة سواء في الأرض المحتلة عام ٤٨ أو تلك التي احتلت عام ٦٧م وسواء بالنسبة لشعبنا المتواجد في الأقطار العربية أو ذلك الموجود في دول الشتات وفي العالم أجمع.

وما أكدته الأحداث أيضاً، أن النضال بكل أشكاله وبصورة خاصة الكفاح المسلح بما فيه العمل الاستشهادي هو النضال الأجدى والأكثر فعالية.

ومن هنا.. فإن مسؤوليتنا الوطنية والقومية تتطلب منا استنهاض الأمة. إن استمرار الانتفاضة وتطويرها هو واجب وطني وقومي.

لقد بات واضحاً أن الإسرائيليين يعملون تحت ألف غطاء وغطاء من أجل تهويد الأرض والاستيلاء عليها، كما بات واضحاً كيف تقوم الإدارة الأمريكية بتسهيل ذلك مالياً وسياسياً وعسكرياً، دعماً للكيان الصهيوني الغاصب لأرضنا ومقدساتنا.

إننا نراهن على الزمن.. والزمن ليس أمراً ثابتاً، إنه مجموعة من العناصر المتحركة.. من الضروري التعامل معها والتأثير عليها لرفعها إلى مسارات تعمل ضد إسرائيل ولصالحنا.. الأمر الذي يتطلب تعبئة كل الإمكانيات ومن ضمنها الوقوف بحزم ضد الاعتراف بإسرائيل، والإبقاء على جذوة المقاومة مشتعلة، وعدم التطبيع مع العدو، فصراعنا مع العدو هو صراع طويل الأمد، فلا بد من السعي إلى الحد من هجرة اليهود إلى إسرائيل، وإلى تحفيز الهجرة المضادة.. الأمر الذي حققته الانتفاضة والرهان على الزمن.. يعني أن نقاوم اليأس والإحباط ولا بد من إعادة الاعتبار إلى روح المقاومة والصمود والثقة بالنفس النابعة من قيمنا، قيم العروبة والإسلام، نجاح هذا يعتمد على التمسك بالثوابت الوطنية والقومية.

وختم الأستاذ حمزة حديثة بالقول: نحن على الجبهة الثقافية وفي الاتحادات والمنظمات الشعبية، ضمير هذه الأمة، نعلن تمسكنا بالثوابت الوطنية والقومية، وسنبقى نمسك بالبوصلة في الاتجاه الصحيح، اتجاه فلسطين.. كل فلسطين.

كلمة اتحاد الكتاب العرب ألقاها الأستاذ علي عقلة عرسان أمين عام الاتحاد

وكان آخر المتحدثين في المهرجان الأستاذ علي عقلة عرسان، الذي بدأ حديثه بالقول: إن إسرائيل هي كيان عنصري استيطاني إحلالي، وتحدث عن دور الاستعمار الغربي في تسهيل نشأة هذا الكيان ودعمه بالمال والسلاح، واغتصاب الحق الفلسطيني والعربي، وهي كيان مصطنع، الهدف من وجوده خدمة مصالح الاستعمار في المنطقة العربية، ونهب ثروات الأمة العربية.

وعن الانتفاضة قال: إن الانتفاضة أكدت عمق الأزمة الصهيونية، على كافة المستويات، ودلّل على ذلك بإيراد عدة شهادات من الصحف العبرية. كما تحدث عن الحملة الأمريكية الأخيرة على المنطقة العربية، وخاصة على سوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية وإيران، بعد احتلال العراق تحت ذريعة محاربة الإرهاب.

وتابع قائلاً:- إن الإدارة الأمريكية هي رأس الإرهاب، ولها تاريخ معروف في هذا المجال، وهي أول من استخدم السلاح النووي في غير مكانه، وضد الإنسانية، كما استعملت الولايات المتحدة السلاح الكيماوي ضد فيتنام، وتحدث عن دورها وقال إن الإدارة الأمريكية تتعامل منذ زمن طويل بمنهجية ازدواجية المعايير، فتقلب الحق باطلاً والباطل حقاً خدمة لمصالحها الضيقة، وضد مصالح الشعوب، وقال: مدافعا عن التاريخ العريق للأمة العربية وحضارتها بأن الحق سوف ينتصر في النهاية مهما طال الزمن.. وحيا الانتفاضة وشهداء فلسطين والأمة العربية.

انتفاضة الأقصى بين استعادة المبادرة .. وتغيير قواعد اللعبة!

مع صدور العدد الجديد من مجلة الهدف تكون الانتفاضة الفلسطينية المباركة قد دخلت عامها الرابع. ومع أنها اندلعت جراء تدنيس ارئيل شارون - زعيم المعارضة الإسرائيلية في حينه - للحرم القدسي الشريف في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فإن أسبابها تعود إلى فشل مفاوضات السلام في منتجع كامب ديفيد -٢، واستمرار سياسة الاستيطان وقضم الأراضي الفلسطينية خرقاً (لاتفاقات أوسلو) وبعد مرور بضعة أشهر على اندلاع انتفاضة الأقصى، كان شارون زعيم حزب الليكود قد انتخب رئيساً للحكومة الإسرائيلية بديلاً لزعيم حزب العمل أيهود باراك.

تحاول هذه المقالة تحليل ومعالجة التوجهات السياسية الإسرائيلية والفلسطينية المتناحرة والمتصارعة والمتناقضة فوق الجغرافيا الفلسطينية. فضلاً عن تناول أحد أهم العوامل المؤثرة في المواجهات الفلسطينية - الإسرائيلية عشية أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واستطراداً الاحتلال الأنكلو - أمريكي للعراق نيسان/ابريل ٢٠٠٣.

محمد صوان

❖ إسرائيليا:

اتسمت سياسة إسرائيل حيال المقاومة والانتفاضة بأوجه متعددة تمثلت هذه السياسة بسلسلة من الإجراءات القمعية والدموية والعقوبات الجماعية:

❖ تطويق المدن والبلدات الفلسطينية في المناطق أ.

❖ حواجز شبه دائمة على طول الطرق وحول القرى في المناطق ب.

❖ الحظر التام للسفر والتنقل بين مدن الضفة الغربية من جهة والضفة وغزة من جهة أخرى.

❖ فصل القدس الشرقية عن محيطها الطبيعي المكون من منطقتي بيت لحم ورام الله.

❖ تعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والعائلية، والتربوية لأكثرية الشعب الفلسطيني، وإلى جانب هذا العنف الضمني لكن البنيوي المنظم الذي يهدف إلى تحطيم معنويات الشعب ككل، يجب أن تضاف الأشكال الأكثر علانية للعنف.

❖ هدم الآلاف من المنازل، وإتلاف مئات الآلاف من الأشجار المثمرة التي يصادف وجودها في جوار المستوطنات، والطرق الالتفافية، أو الحواجز العسكرية.

❖ استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، والاغتيالات المخطط لها التي لم تقتصر على المواطنين بل استهدفت كوادر وقيادات المقاومة والانتفاضة.

❖ الاستعمال المفرط للعتاد الحربي (طائرات الأباتشي والـ F16 والدبابات والصواريخ) ضد مقاومين مسلحين ببنادق عادية.

❖ قصف المباني التابعة للسلطة الفلسطينية وتدميرها بواسطة الـ F16 والأباتشي المقاتلة.

دفعت هذه السياسة المتواصلة بالكثيرين للتساؤل عما إذا كانت إسرائيل تنوي (تصفية المقاومة والانتفاضة مرة وإلى الأبد) من خلال:

١- إعادة احتلال المدن الفلسطينية بصورة دائمة.

٢- تفكيك مؤسسات السلطة الفلسطينية وتشتيتها.

٣- اغتيال الرئيس الفلسطيني عرفات أو ترحيله.

لا شك أن هذه الخيارات كانت ولا زالت تحظى بأنصار أقوياء في صفوف النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، لكن كان لها أيضا منتقدون يعتقدون ان من شأن أي من هذه الأفعال أن يغرق إسرائيل. لا محالة، في رمال فلسطينية متحركة أخطر بكثير من الوضع القائم.. ومع ذلك فلئن عجزت حكومة الليكود العنصرية عن تحقيق أي من هذه الخيارات الثلاث، فذلك يعود إلى اعتبارها (خطوطاً حمرا) تمليها اعتبارات دولية (تتعلق بأوربا والولايات المتحدة) وإقليمية (تتعلق بدول محاذية لإسرائيل إضافة إلى السعودية). وما نقصده بـ (الخطوط الحمر) ليس خطوطاً جامدة دائمة لا يمكن تجاوزها أبداً، بل إن ما نعنيه هو خطوط من شأن تجاوزها أن يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة في لحظة معينة، وخلق تركيبة استراتيجية جديدة وقواعد جديدة للعبة يصعب التنبؤ بمضمونها إلى حد ما. وفي أوضاع كهذه، فإن من شأن تجاوز (الخطوط الحمر) ان يستجر المزيد من مخاطر الاضطرابات داخل بلدان النظام العربي الرسمي، وتغييرات بعيدة المدى في العلاقات الإسرائيلية - العربية تتراوح بين قطع العلاقات الدبلوماسية والتوترات العسكرية علاوة على بعض التغيرات في العلاقات الإسرائيلية - الأوربية والأمريكية.

ولما كان شاورن وعسكره لا يرغبون في الظهور بمظهر من يتعمد انتهاك هذه الخطوط الحمر. وفي الوقت ذاته غير قادرين على رؤية القيادة الفلسطينية وهي تتمتع بالشعور بالمناعة جراء الخطوط الحمر تلك، فقد سعوا لزحزحتها شيئاً فشيئاً. توصلا إلى محوها من خلال اقتحامات متكررة ومتزايدة المدة للمناطق أ. ومن خلال التدمير المنظم للبنى التحتية الفلسطينية والمباني الإدارية واللوجستية التابعة للسلطة والمقاومة على السواء ومن خلال حملات متزايدة العنف لتجريد عرفات من الشرعية. والنتائج الثلاث المحتملة لتكتيك الاجتياح والتدمير والاغتيال المتواصل هي:

١- إما أن تنهار عزيمة الشعب الفلسطيني وقيادته إلى حد الموافقة على وقف أحادي الجانب وغير مشروط لإطلاق النار، وإعلان الهدنة الدائمة، وفي هذه الحال يتمكن شارون من إملاء شروطه السياسية (فرض من اتفاق

جزئي لفترة غير محددة).

٢- وإما أن تبدأ السلطة الفلسطينية بالتداعي والتفكك، كأن يعصى رجال الشرطة رؤساءهم، ويلتحقون بالمقاومة والانتفاضة، ويستولي زعماء العشائر والحمائل على البلدات وهلم جرا، وفي هذه الحالة يستطيع شارون أن يزعم أن انهيار الخط الأحمر)أو تفككه الداخلي(لم يحدث جراء سياسته وإنما جراء الأخطاء التي ارتكبها القادة الفلسطينيون أنفسهم.

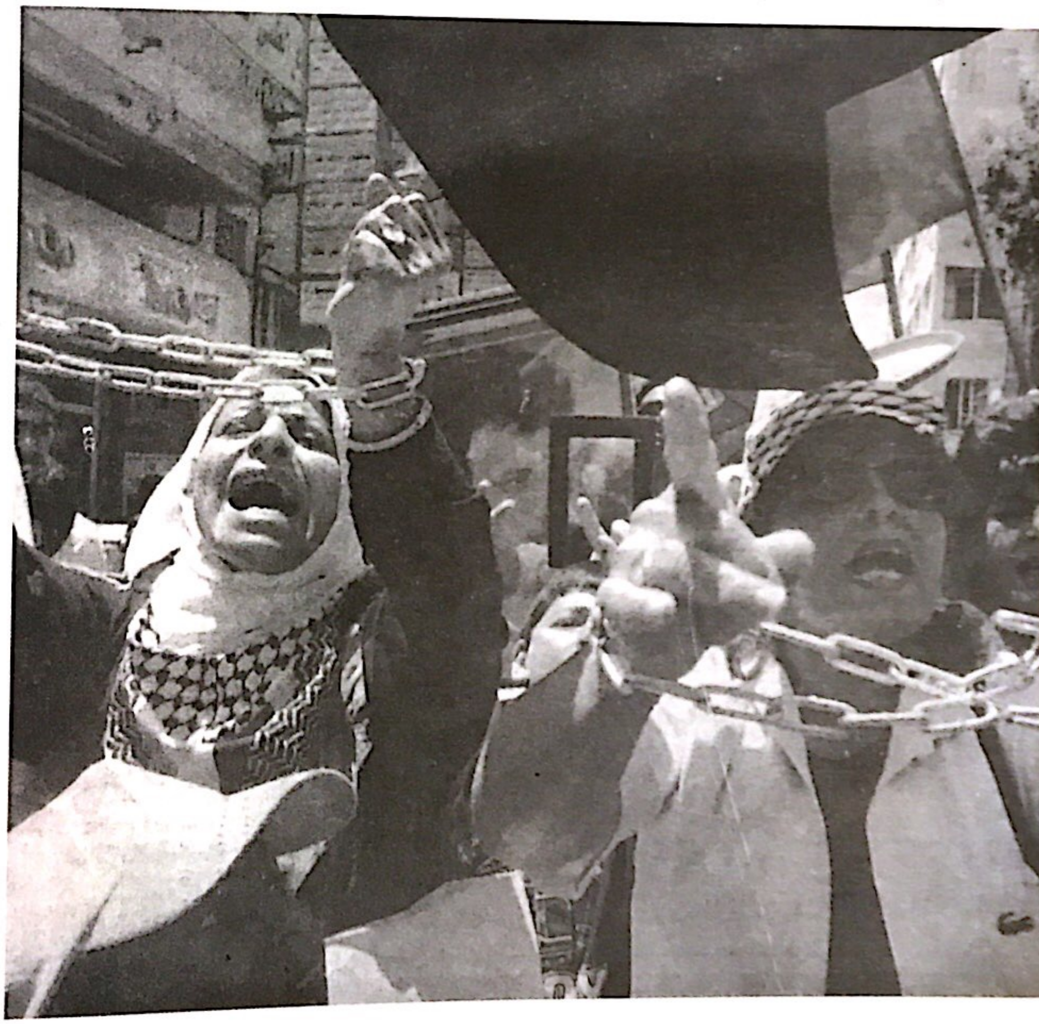
٣- والاحتمال الثالث والأخير هو أن يقوم الفلسطينيون بالرد على الممارسات الإسرائيلية، مستخدمين الوسائل والأشكال الأكثر فتكا إلى حد يبدو معه أي اختراق شاروني للخطوط الحمر أمرا لا بد منه.

ليست هذه السيناريوهات مجرد تأملات يخرج بها المراقب بل أنها قد صدرت ونشرت صراحة وتكرارا في الصحافة الإسرائيلية، ومعنى هذا أن العواقب الممكنة لسياسة الاجتياح والتدمير والاغتيال المتواصل كانت معروفة ومأخوذة في حسبان صانعي القرار الإسرائيلي وهذا يعني أيضاً أن هذه الممارسات كانت جزءاً من سياسة مقصودة حتى لو اعتبرت قصيرة النظر أو عقيمة الجدوى، أو تعبيراً عن الصراع داخل الليكود بين شارون ونتيناهو، أو عن ضآلة نفوذ حزب العمل، أو عن دور الجنرالات في صنع القرارات السياسية، أو عن النزعة العدائية للرأي العام العالمي، بل إن ما يهم هو أن هذه السياسة الإسرائيلية حيال السلطة والانتفاضة كانت تهدف إلى تخريب أي مساعي لتسوية سلمية، والحؤول دون أية عودة إلى المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين.

❖ فلسطينياً:

مثل الجانب الفلسطيني الصورة المعكوسة للصورة الإسرائيلية، وعرضنا أعلاه لعواقب الممارسات الإسرائيلية على العديد من نواحي الحياة اليومية الفلسطينية. إلى هذا يمكن أن يضاف الأثر الذي خلفته في العائلات خاصة، وفي المجتمع عامة (أعداد القتلى والجرحى، والتزايد السريع في نسبة البطالة، وتدهور نوعية الحياة، والانتشار المكثف للفقر، ولا سيما في قطاع غزة) وقد تناولت عدة دراسات هذه الأبعاد المهمة جداً. لكننا نود التركيز هنا على الخليط الغريب في التعبئة واللاتعبئة داخل المجتمع الفلسطيني مع اقتراب الانتفاضة من دخول عامها الرابع. فعلى النقيض من الانتفاضة الكبرى ٨٧-٩٣. بدا الفلسطينيون مصممون على أن يعيشوا حياة أقرب ما يمكن من العادية حيثما كان ذلك متاحا (أنشطة اجتماعية، وثقافية، احتفالات بكل المناسبات ..الخ) كما يمكن أن نلاحظ انشغالاً بإعالة الأسرة، وانخفاضا في المشاركة في التظاهرات، وفرزاً اجتماعياً متزايداً في هذه المشاركة، وخيبة متنامية حيال أداء السلطة الفلسطينية، وهجرة في صفوف الشرائح والفئات المهنية، ومع ذلك يجب ألا يغتر المرء بهذه المؤشرات. فكل شيء يشهد على أن المجتمع الفلسطيني، كأي مجتمع حيوي آخر، مملوء بالمتناقضات. فبعض المؤشرات مقلق، كهجرة المهنيين. لكن بعضها الآخر ليس أكثر من إصرار للصمود في وجه الحصار، والتكيف وفق وضع بات من الواضح أنه لن يتغير قريباً. فغياب الهلع والخوف خلال الاعتداءات الجوية والبرية، والقدرة (التي تطورت مع تواصل الانتفاضة) على تحجيم المناطق الخطيرة ميدانياً، والمناقشات والمناظرات الصريحة في اللقاءات العلنية والصحافة ومحطات الإذاعة والتلفزة المحلية، والمشاركة الجماهيرية لجميع الطبقات الاجتماعية في جنائز الشهداء. كل هذا يظهر أن المزاج الفلسطيني كان بعيداً عن الميل إلى الاستسلام وربما من المفارقات أن الشعور بالعيش في حال الحصار يخلق داخل المكان المطوق ديناميكية اجتماعية ووطنية قوامها التحدي والإقدام.

يشهد على هذا الاستنتاج تنامي عدد المتطوعين من الشباب المستعدين لحمل السلاح. والذين معظمهم من سكان المخيمات. لكن عدد الشبان المستعدين لمواجهة جيش الاحتلال بالأسلحة لم يرتق أبداً لعدد الشبان المتظاهرين بالحجارة. ومع ذلك فإن حال المجتمع الفلسطيني بشكل عام هو المعين الذي يضخ أولئك الذين يختارون النضال المسلح.



ومهما يكن من أمر، فإن العسكرة - التي يجب تمييزها عن العمليات الاستشهادية - لا تزال قضية خلافية بين أحزاب وفصائل المقاومة والانتفاضة، بسبب التفاوت بالوسائل أو اختلال ميزان القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن البين في هذا المجال، أنه نظرا إلى الطبيعة التطوعية والمجزأة للفصائل والأحزاب المناضلة، فإننا أمام وضع تكون فيه بعض الأفعال الفلسطينية ليست أكثر من ردات فعل على الأفعال الإسرائيلية، ناجمة عن مبادرات عفوية إلى حد ما. فقد تنجم فجأة وتنفجر عند حاجز عسكري بعد ساعات من الانتظار والغضب العارم. بدلا من أن تكون عمليات مدروسة في أدق التفصيلات، أما الروابط والعلاقات بين فصائل المقاومة والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة فبقيت ملتبسة، ومتناقضة، ومتغيرة.

وماذا يمكن للمرء أن يستخلص من هذا الخليط من الاستكانة والتعبئة داخل الشعب والانتفاضة الجماهيرية والعسكرة الفئوية والسيطرة والتساهل من قبل الأجهزة الأمنية للسلطة؟! لا بد أولا من القول أن هذا الخليط ليس فريدا في الحالات الكولونيالية والاحتلال العسكري حيث يتحاذى أصحاب الأرض الأصليين والجيش الأجنبي المتفوق من دون أن يكون له صلة بالنسيج الاجتماعي ويتصادمون. ثانيا، وهنا على المرء أن يلحظ الحساسية المفرطة التي يتسم بها الشعب الفلسطيني حيال المواقف السياسية للسلطة وتنازلاتها الممكنة فيما يتعلق بمسائل كوقف إطلاق النار والهدنة من طرف واحد. أو شروط اتفاق مجحف محتمل. ففكرة أن النضال يجب أن يستمر ما دامت الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة تحت الاحتلال كانت وما زالت مترسخة في أذهان الجماهير واستعداداتهم إلى حد أن أي دعوة من السلطة أو بعض الفصائل إلى وقف إطلاق النار والهدنة من دون أي مكسب ملموس مرفوضة ومدانة.

لقد وجدت السلطة الفلسطينية نفسها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة في وضع محفوف بالتناقضات الملازمة لهويتها المزدوجة كبنية لدولة وكحركة تحرير وطني، فمن حيث هي بنية دولة - أو بنية تطمح إلى أن تكون دولة - كانت محكومة بأن تكفل لذاتها احتكار استخدام القوة. وهذا يستلزم إما اختيار المواجهة المسلحة مع إسرائيل ووضع جميع الرجال المسلحين بإمرتها المباشرة، وإما على العكس من ذلك، الحؤول دون أية مواجهة مسلحة مع إسرائيل. وبالتالي حظر أية حيازة للأسلحة. ومن نافل القول أن الخيار الأول - إعلان الحرب، إنما كان سخيفا بقدر ما كان انتحاريا. أما الخيار الثاني: فكان من شأنه أن يكون انتحاريا أيضا، لكن على الصعيد الداخلي: بعد سبعة أعوام عجاف من اتفاق أوسلو، وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد -٢ في تموز/يوليو ٢٠٠٠، وبعد حملة القمع الدموية التي شنها جيش الاحتلال على التظاهرات غير المسلحة التي أعقبت تدنيس شارون أرض الحرم القدسي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بعد هذا كله فإن السلطة الفلسطينية، ومن حيث هي حركة تحرير وطني، فقد وجدت نفسها تواجه خيارا صعبا. هو الخيار الثالث، أي دمج المقاومة المسلحة في العصيان المدني. هذا الخيار، الذي وجدت السلطة نفسها من خلاله عاجزة بنيويا عن اعتماده - نظرا لوجود مستفيدين وفاسدين في داخلها - كان يعني تكوين تحالف يضم جميع فصائل العمل الوطني، واستباق الرد الإسرائيلي بتحويل البعض إلى العمل السري (كتائب الأقصى) وتفكيك الأجهزة الأمنية وتوزيع عناصرها بين الأهالي في تركيبة جديدة، وأخيرا التضحية بقسم كبير من المؤسسات الرسمية التي نشأت عن عملية أوسلو.

ونظرا إلى أن كلا من هذه الخيارات الثلاث كان من شأنه أن يفضي إلى تقويض السلطة الفلسطينية:

❖ الأول: على أيدي جيش الاحتلال الإسرائيلي.
❖ الثاني: على أيدي الشعب الفلسطيني.
❖ الثالث: مباشرة بأيدي السلطة ذاتها.

واضح أن السلطة ما كان من شأنها إلا أن تعتبر هذه الخيارات، مجرد تمارين نظرية بالنسبة لها، أما بالنسبة للإسرائيليين لم تكن قط تمارين نظرية، لقد هددوا السلطة إذا لم تعتمد الخيار الثاني، فعليها التوقع إعلان الحرب عليها بسبب إخفاقها في تحمل التزامها الحفاظ على الاحتكار الداخلي للقوة - الخيار الأول - ، أي بسبب تصرفها ككيان (إرهابي) - الخيار الثالث - . ومهما يكن من الأمر فعندما واجهت السلطة الفلسطينية هذه الخيارات الثلاث ماذا فعلت؟! لجأت إلى خليط دقيق لعناصر مستمدة من هذه الخيارات، مفلتر على درجات متنوعة ومتغيرة، فمن ناحية التصريحات حرصت السلطة على عدم الإشارة إلى إسرائيل بوصفها عدو، أو إصدار أية أوامر بإطلاق النار على الجيش الإسرائيلي، بينما كانت تشدد في الوقت نفسه على حقها في الدفاع المشروع عن النفس في حال تسلل الجيش الإسرائيلي إلى جيوب المناطق أ. ومع تكرار تصميمها على استئناف المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة وآخرها خريطة الطريق، التي وضع عليها شارون أربعة عشرة تحفظا، وجمدها بوش، من منتجع كامب ديفيد يوم ٢٠٠٣/٩/١٧. فهي لم تتردد في إعلان تأييدها للانتفاضة - بمعنى انتفاضة شعبية غير مسلحة - وظلت صامتة حيال العمليات الاستشهادية داخل أراضي الـ ٦٧. أما بالنسبة إلى سياسة السلطة الفعلية حيال عسكرة الانتفاضة، فمن الصعوبة بمكان معرفة درجة سماحها لها وتحديد ما إذا تمت عسكرة هذا الفصيل أو ذاك.

❖ أمريكيا:

قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كانت سياسة إدارة بوش حيال المجابهة الفلسطينية - الإسرائيلية تتمثل في أدنى مشاركة أمريكية ممكنة: دعم لشارون في تحديده لمفهومي (العنف ووقف إطلاق النار)، مع مطالبتها في الوقت نفسه بعدم الإفراط في الرد على الانتفاضة الفلسطينية، من جهة، وإصرارها على قيام الرئيس عرفات بدوره (مئة في المئة من الجهد) لإنهاء (الإرهاب) قبل أن يتم استقباله في البيت الأبيض، من جهة أخرى، لقد حاولت الولايات المتحدة إعادة الفريقين إلى سكة الحوار. لكن من دون تعزيز أو تخطي مفاوضات كامب ديفيد -٢، وأفكار الرئيس السابق كلينتون، بل كان اهتمام إدارة بوش الأساسي هو احتواء المجابهة الفلسطينية - الإسرائيلية بحيث لا تنعكس على المستوى الإقليمي وتضاعف من مأزقها الدولي، وتؤثر سلبا في سياسة الولايات المتحدة تجاه حربها في العراق.

إن عنف الصدمة التي ولدتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، المتضافر مع الهوية المفترضة للذين يقفون وراء الهجمات، بدا كأنه يعزز نظرة الذين كانوا في الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب يميلون إلى أن يكدسوا في (سلة واحدة) وبلا تمييز الجماعات الإرهابية المحلية والجماعات الإرهابية الدولية، وحركات التحرر الوطني، وحركات المعارضة، والإسلام الشعبوي، والعروبة، والفلسطينيين.. إلى ما هنالك. ومن نافل القول أن هذه (النظرة الحولاء) كانت تضع خارج (سلة الإرهاب) إرهاب الدولة المنظم ضد الشعوب، ولاسيما متى كانت هذه الدول من أصدقاء الولايات المتحدة، وانسجاما مع هذه النظرة. فقد استلزم الوضع الناشئ عن هجمات نيويورك وواشنطن تعبئة فورية لجميع الوسائل المتاحة من عسكرية وسياسية وإعلامية، واقتصادية، في قتال منظم، واسع النطاق، ولا هوادة فيه على (الإرهاب) وكأنه أخطبوط متعدد الرؤوس.

ولم يكن من الممكن لهذه المقاربة المعبرة، ولا شك عن رؤية أمريكية - صهيونية للعالم، إلا أن تلقى الترحيب الحماسي من رئيس حكومة التطرف اليميني في إسرائيل، وفعلاً فقد استنتج شارون فورا أن الوضع الجديد يتيح له الإدعاء أنه يقف في الخطوط الأمامية للحرب على (الإرهاب)، وإنه بات لذلك في وضع يوضح فيه للفلسطينيين، وحتى للإدارة الأمريكية أنه طليق اليدين في وضع قواعد جديدة للعبة في المجال الفلسطيني - الإسرائيلي، وأن الخطوط الحمر لم تعد قائمة. وفي الأيام التي أعقبت ١١ أيلول/ سبتمبر صعد من سياسة الاجتياح والتدمير والاغتيال التي اعتمدها - القيام باجتياح همجي على مدن جنين، وبيت لحم، ورام الله، وطول كرم، ونابلس، والخليل، ورفح - بينما كان يعلن على الملأ أن الرئيس عرفات هو بن لادن إسرائيل.

وبخصوص الشرق الأوسط، وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدي (أمن إسرائيل والنفط) فقد سعت واشنطن إلى استغلال هجمات ١١ أيلول/سبتمبر من أجل القيام بعمل عسكري ضخم يقود إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغرب وللولايات المتحدة تحديداً، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل وتبادل جميع أشكال العلاقات معها، وهو توجه يحقق البعدين أنفي الذكر.

إسرائيل من جهتها عملت على الاستفادة من المساحة الواسعة المشتركة مع الإدارة الأمريكية، فما يهمها البعد المتعلق بأمنها، وإقامة علاقات مفتوحة مع النظام الجديد في العراق، ومواصلة حربها المفتوحة في الأراضي الفلسطينية. والانتهاء من (كابوس الدولة المستقلة).

ولكن الأطماع الإسرائيلية في الشرق الأوسط، ليست بالضرورة متطابقة مع الأجندة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، رغم أن السياسة الأمريكية ربما تتحدد بالأساس وفق الرؤية الإسرائيلية بمعنى أن هناك قضايا قد تشهد الاتفاق أو الاختلاف، ولكن اجمالاً فإن السياسة الأمريكية تتحدد تجاه الشرق الأوسط، انطلاقاً من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار وأنه في الكثير من القضايا عادة ما تتحمل الولايات المتحدة وزر (تبني الرؤية الإسرائيلية) وأيضا مساوئ وكوارث السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة، ويبدو واضحا أيضا أن شقا مهما إن لم يكن الشق الرئيسي في حالة العداء العربي العام للولايات المتحدة فهو يأتي بسبب التبني الأمريكي للرؤية الإسرائيلية، بل أن كافة الاتهامات التي توجه للسياسة الأمريكية بإتباع معايير مزدوجة تأتي من مقاربة التصريحات والمواقف الإسرائيلية عامة بتلك التي تعلنها الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي.

❖ الخلاصة:

لما كانت الولايات المتحدة هي محور النظام الإقليمي الجديد، كما رأينا. ومنشأ الخطوط الحمر على صعيد المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية، فإنه يبدو واضحاً أن هذا المحور إذا ما غير موقعه بالنسبة إلى مسألة مركزية كهذه. فإن ما كان محظوراً يمكن أن يصبح مباحاً، ولن يكون في وسع اللاعبين الإقليميين والدوليين إلا أن ينحنوا أمام القواعد الجديدة للعبة، ومع ذلك فمن الصعب عند كتابة هذه السطور أن نسبر المدى لـ (الخوف من الغد) أي إمكان انتشار الفوضى في أعقاب القرار الإسرائيلي بإبعاد الرئيس عرفات أو اغتياله. وكذلك في أعقاب تجميد خريطة الطريق، وتغيب دور رباعية مدريد الدولية.

إن ما بدا تغييراً حاداً في السياسة الأمريكية - رفع القيود عن إسرائيل وإنهاء أخر أثار توازن المصالح في العلاقات الدولية-، يجب أن ينظر إليه في ضوء التطورات الناجمة عن الرد على ١١ أيلول/سبتمبر، فما سمي بالمرحلة الأولى وأدى إلى احتلال أفغانستان تبعه المرحلة الثانية وأدت إلى احتلال العراق. ومع ذلك تظهر حتى الآن نزعتان على المستوى الإقليمي:

❖ الأولى: رسخت مشاعر العداء للإدارة الأمريكية الحالية، وهي مشاعر ملموسة في أوساط الرأي العام في المنطقة.

❖ الثانية: تساؤل الكثيرين من النخب العربية عن مستقبل المشاركة الديمقراطية، والعواقب الخطيرة التي يمكن للشعارات والمزايدات الأمريكية أن تتسبب بها.

يضاف إلى هذا الخطوات التي ستتخذها الإدارة الأمريكية تجاه الملف الفلسطيني - الإسرائيلي، وبقرارها المنتظر حيال المرحلة الثالثة من الرد على هجمات واشنطن ونيويورك.

والمرحلة الثالثة هذه ستكون حاسمة بالنسبة إلى مستقبل الشرق الأوسط، فكل المؤشرات تدل على توجه أمريكي أشد غطرسة وتعنتاً، وربما يكون أكثر عسكرية، والتلميحات من هنا وهناك إلى استهداف إيران وسورية، وربما السعودية ومصر. والأخطر أن تكون المرحلة الثالثة تبريراً لذاتها، إذ تستولد الحرب على (الإرهاب) أشكالاً جديدة من العنف على طريقة الفعل ورد الفعل، وفي الشرق الأوسط فإن التحالف الاستراتيجي والإيديولوجي والثقافي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، سيكون تحت قيادة تحالف اليمين العسكري المتصهين في الإدارة الأمريكية ودعاة (إسرائيل الكبرى) والشعب الفلسطيني ربما بدأ يدفع ثمن هذا التحالف الشيطاني. لكن من المؤكد أن الفلسطينيين، أو العرب اجمالاً ليسوا وحدهم من سيدفع الثمن، فالإسرائيليون والأمريكيون أيضاً سيعانون الكثير الكثير في المدى القريب والبعيد: إذ أن غطرسة قادتهم، وأوهام التفوق في أذهانهم ستغرقهم أكثر فأكثر فيما تجلبه الحياة من تقلبات على شعب يضطهد شعب آخر.



صابر محي الدين

سجلك ناصع البياض فارقد بسلام!

كل من يعرف صابر محي الدين عن قرب، ربما يشعر مثلي، أنه خسر برحيله خسارة شخصية، لأن صابر ليس فحسب قائداً سياسياً له تاريخه المعروف والمؤثر في كل المحطات والمفاصل التي اشتغل بها، وليس لأنه مثقفاً كبيراً يقرن الثقافة بالسلوك الأخلاقي والقول بالعمل فحسب.. وليس لأنه كاتباً وصحفياً متمرساً تألقت مجلة «الهدف» حين ترأس تحريرها، كما لم تتألق حتى في زمن غسان كنفاني، ليس لكل هذا فحسب، بل لأنه أولاً إنسان صادق ومتواضع ودافئ، وحميمي، وصديق وفيّ.. يتحسس قضايا الآخرين ويتفاعل معها، ولا يوفر جهداً في مدّ يد المساعدة لمن يطرق بابه ضمن الامكانات المتاحة، دون تبجح ولا تقتير..

ألا تذكرون.. كيف انفتحت أبواب الهدف في زمنه لعشرات الكتّاب والصحفيين العرب.. وكيف باتت خلية نحل لا تهدأ.. ليس غريباً أن يرحل صابر مبكراً، فهو لم يرحم في يوم من الأيام شرايين قلبه الضعيفة.. وأعصابه التي كانت تحترق ببطء، فيما هو منهمك بالعمل حتى أذنيه، يكتب دراسة هنا، أو يتابع حل قضية إشكالية هناك، فهو من الأشخاص النادرين المهمومين بالشأن العام الوطني والإنساني إلى حدّ الاندغام الصوفي والالتزام الصارم الشفاف، يعمل بصمت، بعيداً عن الأضواء، غير متطلب وعديم الشكوى، ورغم ضغوطات العمل، وضيق الوقت، ووهن القلب، كان حريصاً أن يتواصل مع الجميع، يهلّ ببشاشة.. سمحاً، لطيف المعشر.. ومحاوراً واسع الصدر وواسع الأفق، منفتحاً إلى أبعد حدود الانفتاح، لكنه في الآن ذاته شديد الصلابة تجاه قناعاته، ومدافعاً متمرساً لا يساوم على قناعة، ولا يتنازل بسهولة عن موقف، بيد أن الخلاف معه في الرأي، حتى ولو وصل إلى حدوده القصية، لا يمكن أن يفسد معه للود قضية.

من المحزن أن يرحل صابر، قبل أن يكحل عينيه برؤية كتاب «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة» الصادر عن مركز الغد، والذي بذل جهوداً كبيرة في الأشهر الأخيرة من أجل إنجازه مع عدد من الكتاب الآخرين، إذ تشاء الصدف أن يخرج الكتاب من المطبعة في اليوم التالي لرحيله.

صابر محي الدين.. أياديك نظيفة.. وسجلك ناصع البياض فارقد بسلام!

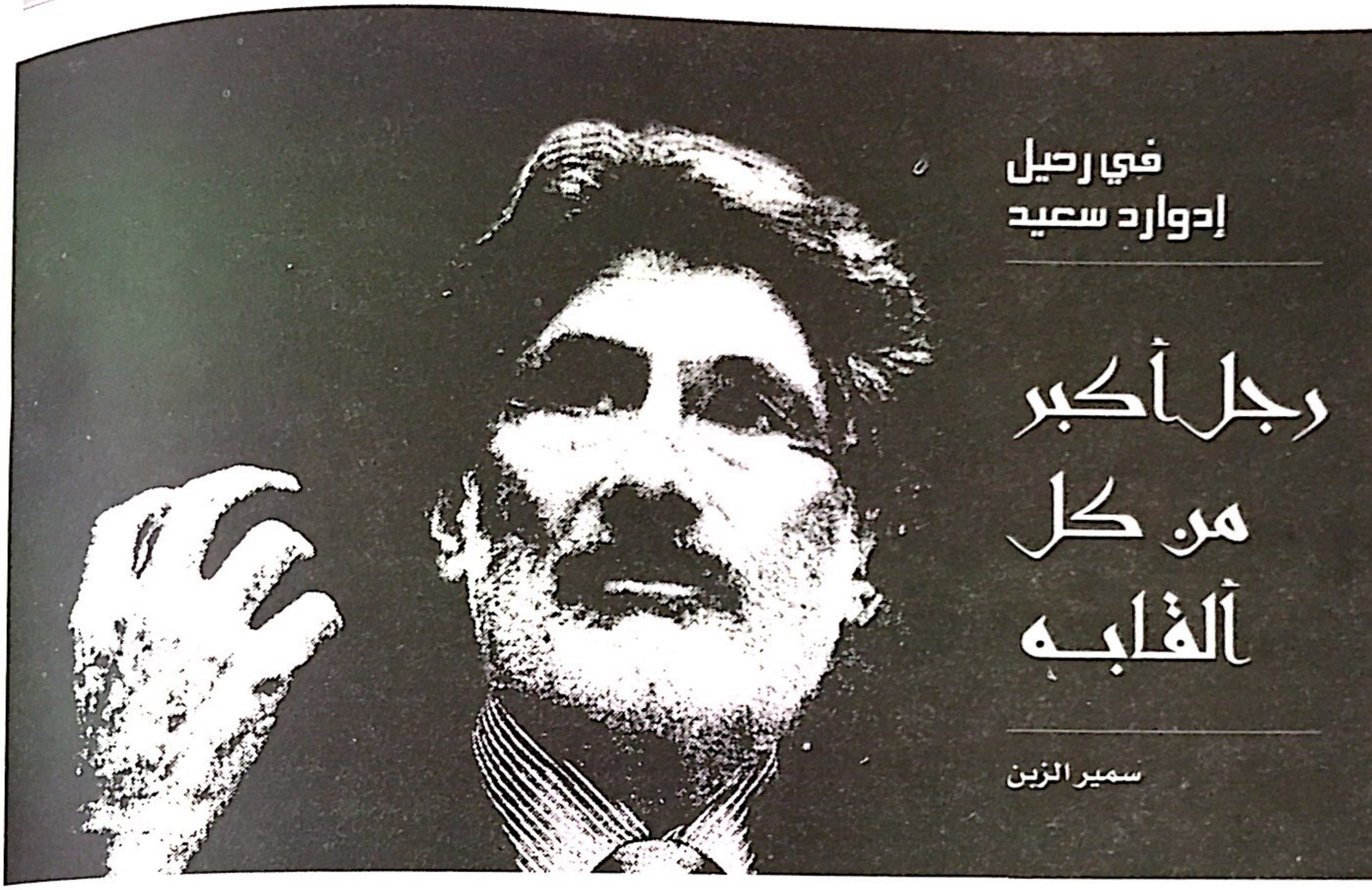


ثقافة وفنون

في رحيل إدوارد سعيد

رجل أكبر من كل ألقابه

سمير الزين



ليس من السهل الكتابة عن إدوارد سعيد. فقامة الرجل أعلى من أن تغطى. خاصة وأنه الرجل الذي أشعل نقاشا دار أرجاء الأرض. وما زال دائرا وسيبقى كذلك لفترة طويلة. والحزن على الرجل يوازي قامته العملاقة، لأن الخسارة برحيله كانت فادحة وأكبر من أن تعوض.

لا أقول ذلك مبالغة أو لأني منحاز لإدوارد سعيد، بل لأن الرجل قامة كبيرة حتى عند أعدائه. فهو واحد من أكثر المفكرين الأحياء إثارة للجدل. سواء من أولئك الذين يعتبرونه نموذجا يحتذى، أو أولئك الذين يعتبرونه «بروفيسور الإرهاب». وقد استحق بجدارة إعلان صحيفة «النيويورك تايمز» الأميركية في العام ١٩٩٩ في تلخيصها لإنجازات القرن العشرين، اعتباره «واحدا من أهم النقاد الأدبيين الأحياء». فعلى مدى العقود الثلاث الماضية، كانت أعمال إدوارد سعيد تثير النقاشات الصاخبة وتولد الأفكار الجديدة وتفتح حقولاً جديدة لبحث علاقات السلطة والقوة.

لا تنفصل حياة إدوارد سعيد عن إنتاجه الفكري، فإدوارد سعيد الفلسطيني المولود في العام ١٩٣٥ الذي ترعرع في القاهرة ودرس في مدرسة القديس جورج وغادر إلى أميركا ليدرس في جامعة برنستون، والذي تردد عندما كان طالباً بين أن يكون عازف بيانو وبين أن يبدأ حياة أكاديمية، واختار الثانية على الأولى. وهذه الحياة الشخصية التي تعيده دائما إلى فلسطينيته لعبت دورا أساسيا في تكون سعيد النقدي، لقد كان استعمار فلسطين هو ما أجبر سعيداً على أن يختبر الخطاب الإمبريالي الغربي، لكي ينسج تحليله الثقافي مع النص الذي يحمل هويته. وهذا التكوين هو الذي جعله يرى أن النظرية الأدبية لا يمكن أن تنفصل عن العلاقات السياسية في العالم الذي كتبت فيه. وهو في حياته ونتاجاته يمثل «مفارقة الهوية» من خلال تجربة فريدة «سواء أكان إدوارد سعيد ناقدا أو محللاً سياسياً أو منظراً أدبياً وثقافياً أو مواطناً نيويوركياً فإنه يمثل طبيعة الهوية القائمة على المفارقة، في الأغلب في دنيا متعولمة مهاجرة. نجد فيه شخصاً وضع في تشابك تناقضات نظرية وثقافية: تناقضات بين شخصيته المتغربنة وعلاقته السياسية بوطنه الفلسطيني، تناقضات بين صوته السياسي والموقع المهني.» وبحكم أثر التجربة الشخصية فإن أعمال سعيد كل مترابط، وبذلك «لا نستطيع إسقاط كتاباته عن فلسطين إلى نوع من صحافة ما بعد ساعات العمل، كما لا نستطيع أن نطرد نظريته لكونها مجرد نشاط مهني لناشط فلسطيني.» هكذا يوصفه الكاتبان بيل اشكروفت وبال أهلواليا في كتابيهما «إدوارد سعيد. مفارقات الهوية»

لقد أعطانا إدوارد سعيد دروساً لم يعد من الممكن تجاوزها، فالرجل الذي يملك عقلا نقدياً جباراً، بين من خلال أعماله النقدية، أن سلطة المعرفة الغربية ذات الطبيعة الاستعمارية، مهما حاولت أن تموه ذاتها، من الممكن فضحها وتحديها. ولذلك يعتبر كتابه «الاستشراق» وهو الكتاب الأكثر إثارة للجدل، بمثابة تحدي لحالة البكم المفروضة على الشرق، لأن الاستشراق شكل حركة علمية لها في عالم السياسة التجريبية نظير وهو مراكمة الشرق وحيازته استعماريا من قبل أوروبا. لهذا لم يكن الشرق محاور أوروبا، بل «آخرها الصامت».

شكل كتاب «الاستشراق» انعطافا حاسما في نقد خطاب القوة والهيمنة الذي انبنى عليه الاستشراق لتعزيز السيطرة الاستعمارية على الشرق، ولقد كان له من قوة الأثر بأن جعل مصطلح

المستشرق تعبيراً مرذولاً عند البعض. كما تسبب الكتاب بصدمة كبيرة في التفكير حول الخطاب الكولونيالي. لقد فكك الكتاب طرق المعرفة عن الآخر «الشرقي» واستراتيجيات السيطرة على ذلك العالم من خلال المعرفة.

ولا شك بأن الكتاب كان له التأثير الكبير على التفكير المعاصر أكثر من أي كتاب آخر خلال الثلاثين عاماً الأخيرة. لم يغير النظرة إلى الاستشراق فحسب، بل لقد غير الطريقة التي نفكر بها حول العلاقات الثقافية والسياسية. ولم يعد مرتبطاً فقط بدراسة الشرق، لقد أصبح ينظر إليه كمصطلح شامل حول الأسلوب الذي تعامل فيه الثقافات الأخرى وتصور. وعلى هذا الأساس اعتمدت منهجية الاستشراق من قبل عدد واسع من المؤلفين لتحليل علاقات القوة والسلطة. واستطاع عمل سعيد أن يخترق الحرم الداخلي للمؤسسات الثقافية الغربية، وظهرت على أساسه نظرية «ما بعد الكولونيالية» لتركز في أسئلتها على الإمبراطورية والمستعمرة.

وقد أكمل سعيد في كتابه «الثقافة والإمبريالية» تحليل علاقات القوة حسب النموذج المنتشر عالمياً للثقافة الإمبريالية، التي تتطور لتبرر وتدعم أيضاً أساس واستثمار الإمبراطورية، كما يركز على التوازن المقابل من خلال التجربة التاريخية لمقاومة الإمبريالية. والثقافة في هذا الإطار هي السلطة التي تغير من آراء الناس المستعمَرين دون الحاجة للجوء المستعمِر للسيطرة العسكرية.

الدرس الهام الثاني الذي أعطانا إياه إدوارد سعيد قبل أن يرحل، أنه ليس على المثقف الاستقالة من الشأن العام، والتحول إلى باحث أو خبير، أو يقع أسير جدران الجامعة. فمثقف الشأن العام لم يمت بعد كما يقول الآخرون. ورغم المصاعب التي تعترض عمل المثقف على الشأن العام، حيث أصبح العديد من المفكرين يدعون إلى التخلي عنه، والاقتصار على القطاعات البحثية الضيقة والاختصاصية! إلا أن مهمة المثقف ما تزال قائمة وعليه التدخل في الشأن العام بقوة، وعليه أن يقول الحقيقة حتى لو كانت غير شعبية، وأن يقول ما يفكر فيه بالضبط، وأن يكف عن قول ما يريد الآخرون منه أن يقوله. فعلى المثقف أن يقول ما يراه صحيحاً حتى لو أثار قوله الامتعاض، فالقضية أصلاً أن على المثقف أن يشيع الحرج، الاعتراض، حتى الامتعاض. هذه هي مهمة المثقف كما يراها إدوارد سعيد، على خلاف الاعتقاد السائد بموت مثقف الشأن العام.

لقد ضاق إدوارد سعيد بجدران الجامعة وبالبحث الأكاديمي منذ زمن بعيد، لم يرغب بإبقاء صورته بصفته الناقد الأكاديمي المرموق وأستاذ الإنكليزية والأدب المقارن في جامعة كولومبيا. بل هو خرج ومنذ زمن من الإطار الأكاديمي ليمارس دوره بصفته مثقفاً صاحب قضية، وبصفته «مثقف عابر للحضارات» كما أسماه البعض.

لقد انشغل بالقضية العامة الكبرى، قضية الإنسان وحريته وحقوقه على مستوى الكون، لذلك أخضع سعيد السياسات والممارسات الأمريكية إلى النقد، بوصفها تقوم على الهيمنة بالقوة وتوظيف سلطة المعرفة لصالح القوة. وعلى هذا المستوى يعلمنا إدوارد سعيد، أن من حق الضعفاء تمثيل أنفسهم، ولا يحق للقوة وحدها أن تفرض شروطها، وأن تخلق صورة نمطية للمجتمعات وللبشر الذين تعمل على السيطرة عليه.



لم تشغله القضية العامة للانسان، عن قضيته الخاصة، فقد مثل موضوعا فلسطين والإسلام جزءاً هاماً من أعمال سعيد، وهما يمثلان التجلي العياني لنموذج الخطاب الاستشراقي. فالغموض بالنسبة لفلسطين الذي ساد الخطاب الاستشراقي كما يقول سعيد هو الذي «حصن موقفاً ثقافياً نحو الفلسطينيين جاء من الأحكام الغربية السابقة والبالية عن الإسلام والعرب والشرق». ويشرح سعيد آثار الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين في كتابه «ما بعد السماء الأخيرة» وكيف حول تاريخ فلسطين ابن البلد (الفلسطيني) إلى غريب. وعلى هذا المستوى يشكل كتابيه «القضية الفلسطينية» و«تغطية الإسلام» مع «الاستشراق» ثلاثية تكمل بعضها. ففي كتاب «تغطية الإسلام» يفضح بالأساس تمثلات الغرب وخصوصاً أميركا للإسلام في الفترة المعاصرة، التي تقدمه مختزلاً ومبتوراً وكلاً متناغماً، على صورة إرهابيين محتملين.

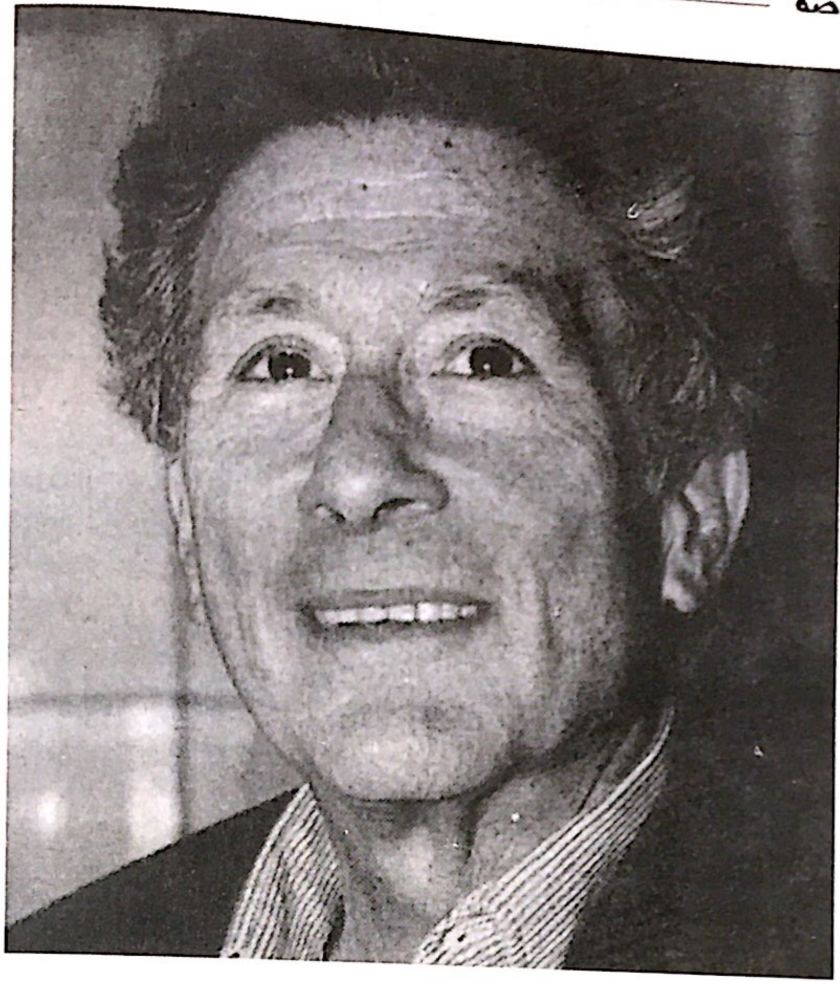
لقد استطاع من خلال الدفاع عن القضية الفلسطينية على الساحة الأمريكية، أن يعطيها الكثير ويثبت انه صاحب قضية محقة رغم الحرب التي شنتها عليه المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة. فقد شكل نداً للدعاية الصهيونية، مما جعل «الرابطة اليهودية المعادية للتشهير بإسرائيل» تضعه على لائحة «كبار المروجين للتأييد العربي في صفوف الطلاب والأساتذة الجامعيين» في الولايات المتحدة، وتم وصفه بـ«أستاذ الإرهاب» وتعرض مكتبه إلى الهجوم عدة مرات من الجماعات اليهودية المتطرفة في الولايات المتحدة. وقد كتب دفاعاً عن القضية الفلسطينية العديد من الكتب منها، «ما وراء السماء الأخيرة، حيوات الفلسطينيين»، «لوم الضحايا، الأكاديميا الزائفة ومسألة فلسطين»، و«السلام في الشرق الأوسط»، و«القضية الفلسطينية» وغيرها من الكتب.

إن المسار الطبيعي للمثقف النقدي، هو الاصطدام بكل أنواع السلطة والتحرر منها، حتى لو بعد حين. فالاحتفال الذي شهده إدوارد سعيد من القيادة الفلسطينية في وقت سابق، كان يتعلق تماما بدوره النقدي، ولكن في ساحة أخرى. وعندما عبر إدوارد سعيد عن رأيه النقدي في الاتفاقات التي وقعتها القيادة الفلسطينية، وكان رأيه صريحا وحادا وجريئا جرأة استثنائية. وهذا النقد كلفه قرار منع كتبه ومصادرتها من مكتبات الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنعه من دخول مناطق الحكم الذاتي.

إن ما ينطبق على إدوارد، ما قاله هو نفسه مستعيناً بغرامشي وبالأمير الحديث تحديدا، حيث يقول غرامشي «إن الواقع (والواقع الثقافي بالتالي)، هو نتاج تطبيق الإرادة الإنسانية على مجتمع الأشياء»، وبما أن «كل شيء سياسي، حتى الفلسفة والفلسفات»، لابد لنا من أن نفهم أن كل إنتاج في ميدان الثقافة والفكر هو موجود ليس ليكسب مكانا له فقط. بل وليحل محل نتاجات أخرى ويتغلب عليها.

لقد حلت نتاجات إدوارد سعيد محل نتاجات كانت مثالاً للاستعمار والاستعباد والقوة، وبهذه النتاجات التي يستحيل محوها سيبقى إدوارد سعيد بيننا بعد وفاته.

مات أدوارد سعيد!!



هكذا إذاً، كما العادي، وكأنه متوقع، أو كأنه ما يجب أن يكون، يأتي الخبر الذي لا يصدق ولا يجب يجب تصديقه..

رحل إدوارد سعيد، ببساطة، وبرحيله تخسر الشجاعة أبرز فرسانها، والأخلاق جذوتها المتقدة والنزاهة نبراسها وميزان عدالتها .

ما الذي يمكن أن يقال عن إدوارد سعيد، الانسان.. المثقف.. الفلسطيني.. والمسيحي والأمريكي ....

إدوارد سعيد ابن القدس النيويوركي، نصير الفقراء والمضطهدين، وحليف المقهورين الدائم والثابت، بشجاعة ليس لها نظير.

ماذا يمكن أن يقول واحد مثلي عن إدوارد سعيد، وإذا كانت عائلته هي العالم كما يقول محمود درويش، أنا إذن جزء من العائلة، وإذا كان واحداً من آباء فلسطين فهو أبي.. وأنا اليوم يتيم..

باستقامته الفكرية ونزاهته الأخلاقية، وشجاعة روحه وصلابة فكره وانحيازه للحقيقة ولصوت العقل وبوصلة الضمير.. احتل سعيد مكانته التي لا تنازع ولا يمكن ان ينازع فيها، وهو بصفاته هذه في نقده الأدبي أو السياسي أو الموسيقي..كان منسجماً كلاً واحداً، محارباً متعدد المواهب يقاتل على جبهات عدة هي في النهاية جبهة واحدة.. حق ضد باطل، فضيلة ضد عهر، وأخلاق ضد فجور... هكذا كان إدوارد سعيد.. المسيحي الذي كشف زيف إدعاءات الغرب الاستعماري ضد الاسلام...

الفلسطيني الذي حمل قضيته الى شوارع نيويورك والشوارع الخلفية في العالم كله... الشوارع العصية على الحق.. فاقتحمها سعيد ببسالة ، العالم ثالثي الذي ما انفك يندد بما فعله الاستعمار بهذا العالم، مدافعاً عن الانسان وعن حقه في الحياة والكرامة.

الناقد الأدبي الذي فكك الأيقونات المسبقة والقواعد الذهبية للنقد المخبري الجاف، والمجلد لينزل الى الشوارع، نموذجاً للمثقف العضوي الذي يشربه غرامشي، مختلطاً بالناس كما هم وكما يجب أن يكونوا في مستقبلهم وحياتهم، ولكن إدوارد زاد على ما قاله غرامشي فجمع المجد من طرفيه، فكان المثقف الرسول النموذجي الذي يراقب العالم ويحلله ويفكك عراه المزيفة ليعيد بنائها، وهو بهذا لم يركن الى برج عاجي، وإنما خاض معاركه بنفسه، متحديا كل شرور رافضي الآخر، فلم يرهبه تهديد القتل ولا تدمير مكتبه ولا محاولة اغتياله الفكرية عبر حصاره ومنع الصحف من النشر له، ومنع محطات التلفزيون من استقباله، هو الذي كان زاهداً بها جميعاً، وكانت كتبه تصل الى كل مكان ، من أقصى أحياء لندن وباريس الى أفقر زقاق في مخيم اليرموك أو مدينة غزة.

لم أعرف على الإطلاق شخصاً يجمع عليه كل هؤلاء الناس كإدوارد سعيد، الذي كان حاضراً في مناقشات أحاديث خضتها مع أناس من جنسيات عديدة، ومختلفة وربما متناقضة ، يعرفه الايطاليون كما الانكليز كم الفرنسيون كما البلجيك، كما الدانماركيون ، كما أهل السويد يعرفه طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت، كما هو المفضل عند طلاب الآداب في جامعة طهران .ولا يكاد يغيب عن نقاشات المثقفين في مخيم اليرموك...

في كتبه الرائدة، والطليعية، الكتب التي كرست لتثقيف العالم وفهمه وشرحه، والنضال من أجله في تغطية الإسلام وفي الاستشراق والثقافة والامبريالية وصور المثقف والبدايات وخارج المكان وغيرها وغيرها... كان سعيد دائماً ذلك الرجل الشجاع والصادق والنزيه الذي لا يساوم ولا ينحني أمام أي عاصفة زائفة مضللة.

العالم يفقد أفضل ما فيه، اليوم صار العالم أكثر كآبة، والأمل ربما لا أريد أن أقول أقل، والنزاهة والاستقامة خسرت أفضل مقاتليها.. ولكن العزاء..العزاء الكبير أن شعب إدوارد سعيد لم يمت، وهو يستمر في قتاله في ذات المعركة في ذات الخندق...

إدوارد سعيد.. وداعاً.. مثلك يستحق البكاء....

أحمد م. جابر

إدوارد سعيد في عيون مثقفي العالم

❖ نفتخر بإدوارد سعيد، ويحق لنا أن نفعل، فلقد خلق هذا المثقف حيزا للثقافة العربية في العالم، وحررها من إقليميتها، وحارب عناصر انغلاقها، نفتخر به لأنه استطاع أن يصل إلى قلب الثقافة العالمية، ويكون أول مثقف عربي حديث يستطيع أن يكون فاعلا و مؤثرا.

إلياس خوري

❖ ❖ ❖

❖ إدوارد سعيد أصبح من مقدرات التراث العالمي الذي يعتز به العالم بأسره.

رئيس جامعة كولومبيا

❖ ❖ ❖

❖ لقد اخترع إدوارد سعيد لغة إنجليزية جديدة

جون بيل- أستاذ النقد بجامعة أكسفورد.

❖ ❖ ❖

❖ إن إدوارد سعيد نص مفتوح على العالم.

جورج أشتاينر أستاذ دراسات بجامعة جنيف

❖ ❖ ❖

❖ إن قراءتنا لإدوارد سعيد تجعلنا نقرأ العالم العربي بدون تسوية أو تزييف.

الكاتب العالمي هتشن

❖ ❖ ❖

❖ إن إدوارد سعيد من أعظم النقاد في عصرنا تأثيرا واتساقا وروعة.

رئيس النشر- جامعة هارفارد

❖ ❖ ❖

❖ إن التزامات سعيد نحو شعبه، نحو علمه، نحو مواهبه، تجعله أهم مفكر بدون منازع في النصف الثاني من القرن العشرين، فهو يقدم لنا فكرا لا ليساعدنا على تفسير العالم فحسب بل لجعلنا قادرين على تغييره.

اندرو روبن

❖ لم ينجب التاريخ الثقافي الفلسطيني عبقرية تضاهي إدوارد سعيد المتعدد المنفرد.

محمود درويش

❖ ❖ ❖

❖ كان موضوعيا دون أن يكون لا مباليا، ملتزما من دون أن يكون مزورا علميا من دون أن يكون محايدا، صادقا من دون أن يكون محايدا، قال الحقيقة في وجه القوة الغاشمة والسلطات المستبدة كلها، خسره العالم بأجمعه لأنه ما آن لهذا الفارس العملاق أن يترجل.

صادق جلال العظم

❖ ❖ ❖

❖ لقد كان المناضل العربي الأول والأكثر فعالية على صعيد مجابهة الصهيونية في أمريكا، وكان كذلك المفكر والناقد الأدبي الذي لم يصل إلى مستواه أي أكاديمي عربي من جيله.

هشام شرابي

❖ ❖ ❖

❖ إدوارد سعيد هو خلاصة رمزية لكل إنسان ذي ضمير حي ولكل مضطهد ولكل عقل حي.

عبد الله الغذامي

❖ ❖ ❖

❖ لم يكن إدوارد سعيد مثقفاً رسوليا يرى ما لا يرى، بل كان مثقفا أخلاقيا عالي الصوت.

فيصل دراج

❖ ❖ ❖

❖ لا أعرف رجلاً أو امرأة كسب لقضية الفلسطينيين عطف المثقفين في مختلف أنحاء العالم الذين يتكلمون ويقرؤون بمختلف اللغات أكثر مما كسبه إدوارد سعيد لهذه القضية.

جلال أمين

❖ ❖ ❖

❖ لعل عزاؤه أنه لم يذهب «خارج المكان»، إلا وقد ترك عقلاً نافذاً وحظاً قوياً وضميراً صارماً وعالماً وحلماً بيوم لأطفال أمته نقي قادم مثله.

منح الصلح

❖ ❖ ❖

❖ لم أعرف شخصاً فرداً استطاع بمفرده أن يثبت قضية أمته وشعبه على خريطة العالم إلى الأبد غير إدوارد، إنه هبة الحق في كل مكان.

ريمون وليامز

❖ ❖ ❖

❖ لقد علمتنا حياتك وعلمنا جهدك الأسطوري، كيف يكون عربياً في عالميته، وعالمياً في عروبته، وكيف يكون كبيرا بثقافته الشمولية، وبإنسانيته التي بلورتها أهوال فلسطين، ليس خارج المكان، بل في كل الأزمنة والأمكنة.

رضوان سعيد

❖ ❖ ❖

❖ هكذا رحل النافر خارج مكانه، وهكذا طوت نيويورك في ضوضائها مثقفاً فلسطينياً رقيقاً وكاتباً إنسانيا لامعاً، ناقداً عربياً كبيراً.

صقر أبو فخر

❖ ❖ ❖

❖ مات إدوارد سعيد المفكر الخلاق، والناقد اللاذع الذي لم يرحم ولو للحظة واحدة الضحالة الفكرية أو العهر السياسي.

هشام ملحم

❖ ❖ ❖

❖ لقد خسرت الإنسانية برحيل إدوارد سعيد عبقرية بارزة كان لها إسهام غني وواسع في جميع مجالات الثقافة، والفكر والإبداع، واحتل موقعا مرموقا كمدافع عن حقوق الإنسان وعن القيم الإنسانية الرفيعة، وكل ما هو مستنير وحر في تاريخ الفكر الإنساني.

ياسر عرفات

❖ ❖ ❖

❖ كان رجلاً نزيها ومتفانيا في سبيل القضية الفلسطينية، لم يتوقف أبداً عن سعيه وراء توفير العدالة للفلسطينيين، سنفتقد إلى رؤيته الصادقة.

حنان عشراوي

❖ ❖ ❖

❖ اليوم عاد إدوارد سعيد فلسطينياً خالصاً، عربيا خالصاً، إنسانا مبدعا، تتلمذ عليه الآلاف وسيحمله في وجدانهم الملايين.

طلال سلمان

❖ ❖ ❖

❖ إن وفاته خسارة كبيرة للعرب عموما وللفلسطينيين خصوصاً.

غازي العريضي

❖ ❖ ❖

❖ كان حاضرا دائما يخافه العنصريون والمستسلمون ومساحو الجوخ.

دار الآداب - بيروت

❖ ❖ ❖

❖ عندما يرحل عن الأرض إنسان في حجم إدوارد سعيد هل تظل الأرض هذه هي إياها.

غسان تويني

❖ ❖ ❖

❖ يحتل سعيد مكانه اللائق به وسط المثقفين الحقيقيين المهمين في قرننا العشرين هذا

نادين غورديمر

❖ ❖ ❖

❖ مذكرات سعيد حلم يصبح حقيقة مما يجعله بحق أحد أبرز مثقفي نهاية القرن.

كنزا بوري أوي

❖ ❖ ❖

❖ كان حظنا سعيداً أن يقف أدوارد وينطلق باسمنا.

جويل أبي راشد/طالبة

❖ ❖ ❖

❖ عزاؤنا في مجلة الآداب أن الشعب الفلسطيني لن يهزم انتفاضته وأن أفكار سعيد ستظل تقرأ في ملايين العيون والأفئدة، ضد الاستعمار والاستيطان والسلام الزائف، من أجل عالم لا يعترف بحدود أو موانع.

الآداب

صابر محي الدين

المثقف الدمث، المتواضع الذي جمع الحزم والمصابرة

اكتب عنه فور سماعي نبأ رحيله، قبل ساعات من استقبال المعزين. فالجرح أخضر والروح تنزف تفجعا على فقدان رفيق خلوق، عرف بمواقفه الجذرية دون خشونة في الطباع.

أحمد قطامش

غاصت السكين في نفسي دون أن تدمع عيني، فما تخلل مسيرة الزمن من قسوة افقدني بعض نفسي الصريحة. فغدت كتومة تبكي دون دمع، تكشف هدوءا يصطخب فيه الأوار.

استضفته في آخر زيارة له للوطن وتناولنا إفطارا شعبيا في ظلال شجرة توت تتوسط حاكورة العائلة. نسج علاقه حميمة مع المكان: أصص النباتات، مساكب الورد، الأرانب، الحمام، الجرو، قطيع الدجاج وديكه الذي يختال مزهوا بجمال ألوانه الأخاذة. «هذا المنزل يحمل عبق الريف وتحولات المدينة...» علق. كلماته تشبه كلمات أبو علي (لم يكن شهيدا بعد) قلت. «نتشابه في أشياء كثيرة ونتمايز في أشياء كثيرة» أضاف.

تعمدت أن استمع إليه، وكان قد استمع لي بإسهاب في لقاءات سابقة. يا لطلاقة أفكاره، فهي تتسابق مع قلمه السياب سريع الإنتاج. رجل مفوه يمزج ببراعة واقتدار الخطاب الثقافي بالخطاب السياسي، يتكئ على تجربه ثرية، نشوء المقاومة في الأردن وصولا إلى مذابح أيلول، نهوضها في لبنان وحرب ٨٢ وما تلاها، تأسيس الجبهة الشعبية ومحطات تطورها وانحسارها، اتحاد الكتاب الفلسطينيين الذي كان عضوا في أمانته العامة، حوارات، زيارات، علاقات، خبرة إعلامية متراكمة، معاناته الإنسانية التي تقطر ألما، حياته الاجتماعية، مرض القلب وما استوجبه من جراحة خطرة، صداقاته مع الأفضل وفي المقدمة الحكيم جورج حبش...

تجاذبنا أطراف الحديث ورحنا نستذكر صفحات، مواقف، اجتهادات، تقاطبات، احلام، جهود... إنها مسيرة عقود لا تختزل في كلمات.

كنت اقبع في معتقل الإداري حينما عاد للوطن، ورشح إلي الدور الديناميكي الذي اضطلع به بحزم يليق بالثوريين الأقحاح. الحق مهامه بما تبقى من رحيق روحه، ضخ نبضات من قلبه المرهق في شرايين قلب الجبهة الذي زحف إليه التيبس... كان يمكن أن يقضي كما قضى دزريجنسكي الذي سقط من إعياء العمل في ردهات الكرملين بعد انتصار ثورة أكتوبر، ولكنه أفلت مقتنصا قبضة سنوات أخرى، على مذبح الكفاح الذي اضناه وأبهجه في آن «السعادة في النضال» أنشأ ماركس. وحتى بعد انسحابه من المكتب السياسي للشعبية ظل موشحا بهموم الوطن والجبهة وذاكرة المسيرة حتى آخر رمق.



هو أقل شهرة من الكثيرين ممن هم أقل شأنا منه، وهذا لا يستصغره وهو الأميل للعمل الدؤوب الصامت بعيدا عن أضواء الفضائيات، ولم تنفك كلمات رفاقه تطن في الأذن وهم يودعونه بعد أن أنهى مهامه كرئيس تحرير لأسبوعية الهدف في رحلة علاجية طويلة. «لقد أنقذ المجلة ونسج أجواء جماعية وردم ثغرات متراكمة...»

كان جلودا ومتجلدا من عصر الكبرياء، يحجب وجعه فلا يزيد من أوجاع الآخرين، شحنته إيجابية وهو الذي نخرته سلبيات المرض وضيق ذات اليد. وككل المحترفين الشرفاء الذين أبوا إلا أن ينسجموا مع ضمائرهم، وجد نفسه - وهو الذي لم يدخر - يواجه متطلبات الحياة بمفرده في مرحلة الانحسار...

لم يندم. قمنا بواجبنا على أكمل ما يكون.

«لو أصدرنا صحيفة أو أنشأنا مركز أبحاث رصين تحليلي ونقدي، هل تعود للوطن؟» سألته. أجابني دون تردد «نعم، وأناقش عائلتي (تقيم في الأردن)». غير أننا لم نعثر على نقود نظيفة، ولكننا مع الحكيم وأصدقاء آخرين حافظنا على فكرة مركز أبحاث (الغد) الذي اقترح اسمه ونظامه الداخلي وعمل أشهرا على إحدى دراساته.

انتقل بين الميدان والمكتب وبين المكتب والميدان، غلبت على طباعه الميدانية فاقتحمها دون أن تذهب به، ونفر من المكتبية إلى أن لفظ أنفاسه الأخيرة على إحدى مقاعدها.

الرحمة لك صديقا محترما

صابر محي الدين

وداعاً أيها الصديق

د. فايز رشيد

عندما يئن القلب وجعاً ، ترحل الكلمات إلا من صدى سرابي يسكن ما بين النبضة والأخرى ، يذكرك بالحقيقة الفاجعة . تمنيتها لو كانت حلماً يمضي ، لكنك من مضيت، وهذه المرة بعيداً ... بعيداً في الخلود ونحو الأزل.

ما أسرع ما ارتحلت ! اتكأت على طاولة ... وكان القدر المحتوم ... كنا قد اتفقنا أن نلتقي بعد عودتك من دمشق مباشرة ، بعد أن أجلنا لقاءنا الأخير المفترض في البيت عندك.

لا أعرف من أين أبدأ ... وكيف أنتهي ؟ لا أصدق حتى اللحظة بأنك ذهبت في مشوار الاتجاه الواحد ، ويرفض عقلي وقلبي الاستسلام لهذه الحقيقة .

كنا نتحاور دوماً بالكلام ، لكني هذه المرة أحاورك من خلال الورق ، أدرك أنها المرة الأولى ، لكنني أوعد بأنها لن تكون الأخيرة .

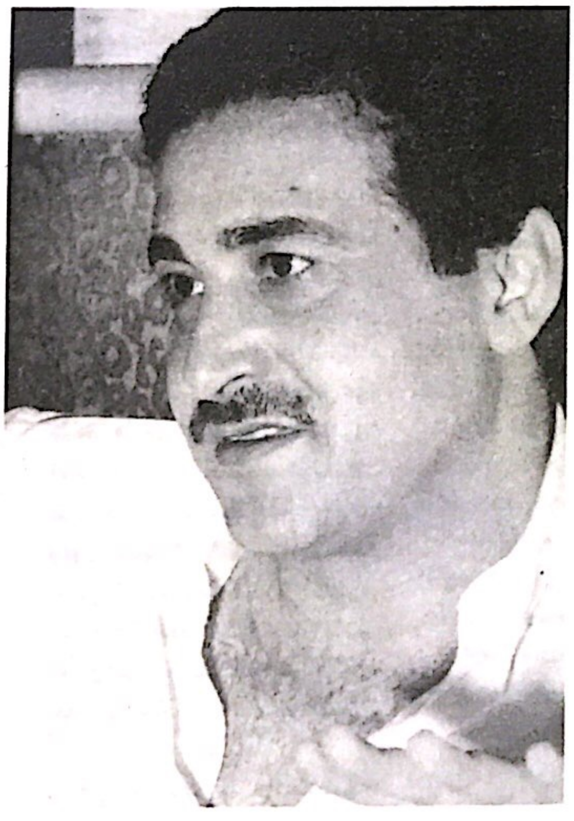
صابر ، عن أي الجوانب فيك اكتب ؟ عن الدماثة والأخلاق ؟ عن العطاء المتواصل للجبهة ولفلسطين ولكل الناس ؟ عن الحب المزروع فيك للعائلة والأصدقاء ؟ عن الإنسان نظيف اليد ، الذي عاش فقيراً ومات فقيراً ، لكنه الأغنى بالإرث النضالي والسمعة الطيبة والإخلاص للقضية ؟ عن صديقي الشخصي الذي مثل لي كل الأصدقاء ؟ عن أخي وحبيبي الذي تقاسمنا وإياه كل المحن ، وما أكثرها ! ولحظات الفرح النادرة وما أقلها ؟

هل اكتب عن الرحلة المفترضة لي ولك إلى اللاذقية في بداية تشرين الأول ؟ هل حقاً رحلت ؟

أجراس كثيرة تطرق في رأسي ، تحاول إيقاظي من ذكرى متعة الأيام التي قضيناها معاً ، كنا نمضي بعيداً في التخطيط لأحلامنا الخاصة البسيطة والمتواضعة ، ونستذكر هموم شعبنا وقضيتنا ، ونتوجع ، نحلم ، نحاول إضاءة شمعة في واقع الظلام القاتم .

هل اكتب عن عائلتينا : زوجتينا وأبنائنا ... فصداقتنا أيضاً كانت عائلية . هل أكتب عن وعن وعن ؟

قلبك الكبير طفح بآلام شعبك ، أرهقته الأيام ، وما نرى من فواجع يومية ، فكانت قدرته على الاحتمال تقل تدريجياً ، لكنك لم تشعر كل من كان حولك بطبيعة وجعك ، ظللت تصر على العطاء وكأنك لم تتعرض لعملية قلب مفتوح ، وتمارس مهامك بكل طاقتك ، نسيت ذاتك ، وأنت لم تدخلها يوماً في الحسبان ، ونأيت عن كل مصلحة شخصية لك ، لم تمتلك بيتاً ولا سيارة فارهة ولا مرافقاً ولا حساباً في بنك ، امتلكت فكراً ناضجاً وعطاء ، يحول أعقد النظريات إلى لغة بسيطة واضحة مفهومة تؤطر لرؤيا سياسية ثاقبة ، نابعة من الجدل الخلاق ، مزنرة بأصالة الموقف ، الذي يستمد جذوره من الإيمان بعدالة قضيته الوطنية .



صابر ، لم أسمع من كل من عرفك يوماً ، بأنك آذيت شعوره ، كنت عفيف اللسان إلى أبعد حد ، تعطي كل الاهتمام لكل من تجالسه ، تعرف كيف تختلف مع البشر . في المهمات المتعددة التي استلمت مسؤولياتها لم أعرف واحداً أغضبته . مسلكيتك لا تتغير بفعل موقعك ، كذلك نفسيتك ، سواء أكنت في أعلى المراتب أم أدناها ، كلك ثقة بالناس ، ديمقراطي حتى العظم مع كل من يحاورك ، بالتأكيد فكل من عرفك ولو للحظة ... لن ينساك .

أيها الصديق العزيز ، ستفتقدك أشجار الزيتون والبرتقال في بلادنا ، وليس في السيلة الحارثية فحسب حيث ولدت ، ولكن في كل فلسطين ، سيفتقدك شاطؤنا الفلسطيني ومناراته القديمة ، ستفتقدك مقاعدنا وفناجين قهوتنا وشاينا ومجالسنا في بيتك وفي بيتي ، ستغني طيور الصباح لحناً ملائكياً من سيرتك العطرة .

مضيت فارساً مقداماً على طريق طويل ، سبقك إليه : غسان كنفاني وأبو علي مصطفى وجيفاراغزة ، وأبو جهاد وكل شهدائنا الأبرار .

أيها الصديق : رحلت مع الأفق المسائي ، حيث كان المغيب يهيئ لظلام أصبح دامساً وبارداً بعد أن مضيت ، وطويلاً في زمنه ومداه ، وتستعرض الذاكرة شريطاً غير قصير ، لزمن مضى ، وآخر سيأتي من دونك جسداً ، وبك روحاً وألقاً وذكرى يحتضنها كل جمال الفجر وصباحات بلادنا .

في تلك البقعة بين اربد والرمثا في بشرى حيث واريناك الثرى ، أنت كذلك حبات التراب وجعا لهول ما أصابنا من فجيعة .

صابر ، وداعاً وإلى لقاء من خلال الذكرى ، والكلمات على صفحات بيضاء نقية صافية مثل تاريخك ، أخطها انعكاساً وترجمة لحوارات كانت بيننا ... فيما مضى.

صابر محي الدين... وداعا...

عوني صادق

كنت معه على موعد في اربد.. لكنني تخلفت عن الموعد... فتركني و رحل...

عندما سمعت الخبر لم أصدقه، فهناك من الأخبار ما تتمنى أن تكون كاذبة، وصعب عليك أن تصدقها. لكن الأخبار السيئة في أكثر الأحيان صادقة ، و تبقى أنت والمصيبة وجها لوجه... صدقت أو لم تصدق!

كان قد زارني قبل اسبوعين، بعد غياب أكثر من عامين و دون سابق اتصال. كانت مفاجأة جميلة في زمن لم نعد نصادف فيه المفاجآت الجميلة. و منذ سنوات لم أره في صحة أفضل مما رأيته في هذه الزيارة، لكن القلوب الكبيرة هي الأضعف فسيولوجيا والأسرع في العطب!

عرفته في بداية الثمانينات عندما زاملته في مجلة) الهدف (. لسان حال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حيث كان يرأس تحريرها، الى جانب كونه عضوا في المكتب السياسي للجبهة. الآن وفي هذه اللحظات، تتراجع في ذهني صورة المناضل السياسي و صورة المثقف الثوري و أيضا الصحفي. وتنتصب الصورة عملاقة لصابر محي الدين الانسان. و هو الجانب الذي سأتحدث عنه في هذه السطور القليلة. ذلك لأن هذا الجانب هو أكثر ما بهرني فيه وحببه الى نفسي، ولأن المناضلين كثر والمثقفين أكثر، و أما أن يكون الانسان انسانا حقيقيا فهذا ما لا نعثر عليه غالبا خصوصا في زماننا الرديء الذي نعيش، وقد كان صابر محي الدين انسانا يقترب كثيرا من النموذج الذي نتمناه ونفقده . الى جانب أن الانسان النموذج لا بد أن يكون مناضلا نموذجا ، أو مثقفا نموذجا ، وليس شرطا أن يكون العكس.

صابر محي الدين ، عضو المكتب السياسي للفصيل الثاني بين فصائل المقاومة الفلسطينية من حيث الحجم والأهمية، زميل الرمز الوطني الكبير الدكتور جورج حبش و أحد ورثة المناضل والمثقف الثوري الخالد الشهيد غسان كنفاني... كان في مظهره و معشره و بساطته، تراهن عندما تراه أو تقابله أنه عنصر عادي من عناصر الجبهة أو محرر بسيط في المجلة التي يرأس تحريرها، لفرط بساطته وطيبته. لم يكن يتواضع بل لم يعرف التواضع في حياته، كان ذلك جزء من طبيعته السمحة وأخلاقه و الفطرة التي فطر عليها.

كان صابر محي الدين أحد القادة في صف طويل من قادة المقاومة الفلسطينية و كلنا نعرف طبيعة الأجواء التي سادت، والأمراض التي استشرت من الانتهازية الى الوصولية الى التسلط الى... الخ لكن صابر نجح بامتياز في أن يربأ بنفسه عن كل تلك الأمراض. كان لينين يقول: من يعمل في السياسة لا بد أن يلطخ يديه. وهي قاعدة صحيحة ، لكنها ككل قاعدة لها شواذها ولها استثناءاتها التي تثبتها، وصابر محى الدين كان أحد هذه الشواذ والاستثناءات التي تأتي لتثبت القاعدة.

أعتقد ودون أن يساورني أي شك أنه لم ينخرط في صفوف المقاومة الفلسطينية من كان أنظف أو أنزه أو أصدق أو أخلص من صابر محي الدين. و أجزم أن أحدا في هذه المقاومة لم يسمع يوما كلمة واحدة آذته من قريب أو بعيد صدرت عن صابر محي الدين مباشرة أو نقلا عن ناقل. كان نموذجا رفيعا في انسانيته و دماثة خلقه و لطفه و رحابة صدره و حبه للجميع بمن في ذلك خصومه السياسيون. لم يقاتل يوما من أجل موقع أو حرصا على مصلحة شخصية أو طمعا في مغنم، بل على العكس تماما، كان أكثر رفاقه جهدا وأقلهم اهتماما بالمواقع والمصالح والمغانم. فقد عمل أكثر من سنتين يهيء لانجاح عقد المؤتمر الثالث للجبهة الشعبية، وعندما عقد المؤتمر طلب اعفاءه ولم يرشح نفسه لعضوية المكتب السياسي، ليتحول الى العمل الصامت في موقع الجندي المجهول وليتحمل من الضغوط ما عجز قلبه الطيب عن حمله و ليسقط شهيدا في معركة لم يكن السلاح الناري أحد أدواتها. لم أكن يوما عضوا في الجبهة الشعبية لأعرف تفاصيل ما كان يعمل فيه صابر محي الدين في السنوات الأخيرة، لكنني أعرف أنه لم يتوقف عن العمل الدؤوب في موقع يكاد يكون مجهولا ما أقل من يقبله في زمن الفضائيات والأضواء الساطعة، خصوصا اذا كان قائدا احتل مواقع القيادة البارزة عن جدارة واستحقاق و لسنوات طويلة.

❖ ❖ ❖

في العشرين سنة الماضية، فقدت كثيرا من الأهل والأقارب و الأصدقاء ، و كان أكثرهم عزيزا لدي. لكنني أعترف أن فقدان صابر محي الدين كان الأقسى والأكثر ايلاما بالنسبة الي، لأنه كان انسانا نادرا بحق. كان صديقا صدوقا مع اصدقائه، كريما مع خصومه، وأقول خصومه لأنني لا أعتقد أنه كان له عدو. كان محبا للجميع . كنت أستغرب كيف يمكن لشخص في ظروفه و بكل تجربته و موقعه و في الوقت نفسه بكل طيبته و براءته. لكنه في الوقت نفسه، كان مقاتلا عنيدا في الدفاع عن قضايا شعبه و أمته ثابتا على المبادىء لا يساوم عليها و لا يهادن فيها. و كان فوق ذلك يرفض الظلم والاستغلال والأنانية والطمع حيثما كان.

كلنا نعرف أن الموت حتمي على البشر، و أن الانسان الفرد صائر اليه لا محالة. لكننا لا نصدق عندما نسمع أنه وصل الى بعض الأشخاص، لأن هذا البعض ولفرط انسانيته و حبه للخير و للناس و للحياة يقنعنا أنه عصي على الموت. قد يمرض، وقد يضعف جسده، لكن لا يخطر على البال أنه سيلاقي الموت كما تلاقيه الأكثرية الساحقة بل كما يلاقيه الجميع!

كنت أنتظر من الموت أن يخجل من مواجهة صابر محي الدين خصوصا في هذا العمر، لكنه لم يخجل بل لم يمهله مثلما أمهل غيره وكان يستحق أن يفعل.

بعد الموت، لا تصبح المشكلة مشكلة من مات بل مشكلة من لم يمت بعد...

صابر محي الدين... لقد منحتنا الكثير في حياتك، امنحنا القليل من اسمك حتى نقدر على غيابك. لكنك ستظل في قلوب كل الذين عرفوك و عرفوا فيك كل جميل، وسيستمدون من ذكراك بعض ما زرعته فيهم و حببته اليهم من خصالك الجميلة...

وداعا صابر...

مرثية لروح الرفيق صابر محي الدين

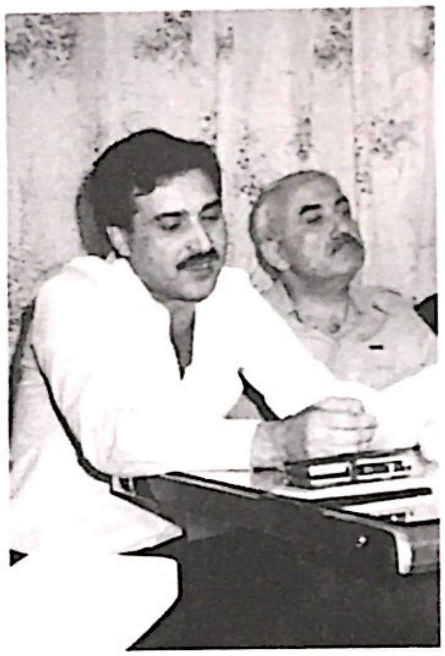
جميل سرحان

رقة - هدوء ودعة. ابتسامة خجولة.. جلجلة ضحك صاخبة.. تأمل وتفكير ومعرفة.. صناعة كلمات وانتقاء جمل.. ليل ونهار في تواصل وتلاحم.. جد واجتهاد وإبداع.. سفر وترحال.. خبز حاف.. لفافة تبغ وكوب شاي وفنجان قهوة.. قلم سنان.. مداد على ورق.. هدوء كون وثورة بركان.. دماثة خلق ومعشر طيب.. حسن بيان.. تغريد طائر.. أطياف فيروز.. وعذوبة ألحان..خطيب مفوه.. محاور لبق.. محاجج مستنير. سهل كعذوبة المياه.. صعب كصخر شق من علي.. متأمل عارف.. عقل متقد ونسمات ربيع هادئة.. جسد قليل.. طاقة جبارة.. روح ثائرة.. خليط من كل شيء بديع وجميل.. إنه كل ذلك ويزيد.. وكل ذلك هو صابر محي الدين.. أبو طارق.

عرفته باكرا في نهاية الستينات عندما كان طالبا في الجامعة الأردنية كنا نتواعد لركوب المظاهرات والمسيرات، حيث كان يقود مسيرة الجامعة الأردنية إلى أمام الجامع الحسيني الكبير بعمان، حيث التجمع. يركب المسيرة ويجول بها يهيجها ويجعلها نارا متقدة، يلاحقونه يحاولون النيل منه، ينسل ويختفي ثم لا يلبث أن يظهر في آخر المسيرة دافعا بها إلى القلب، يلاحقونه يطاردونه ثم ينسل كرمح ليل هكذا عرفته.

فرقنا أيلول وكل إلى سبيل هو اختار التواصل وأنا اخترت المنفى، هو اختار الدرب الصعب وأنا ذهبت إلى ترف الحياة.

ومن جديد عدنا فالتقينا بعد طول فراق، وبعد عقد من الزمن في دمشق.



كانت لحظة لقاء صعبة أعادت إلى الذاكرة السنوات الخوالي وعادت بنا إلى مرتع الشباب وساحات النضال. وحياة شباب فيها من المرح والجد.. (سيرة حياة).

كان أبو طارق يحمل اسماً وصفة، فهو صابر بالاسم وهو صابر بالصفة حيث الصبر والحلم إحدى أهم صفاته، والصبر له علاقة بالتأمل، والتأمل هو دليل المعرفة، والمعرفة كلمات لها قيم ومعنى، أي أنها علم وثقافة وكان كذلك.

كان الشهيد وهو في ريعان شبابه حيث العزوبية متماهياً مع عمله، متماهيا مع المهام التي كانت قد أوكلت إليه، يواصل الليل بالنهار، عملا وجهدا، يسافر ويعود، يقرأ ويكتب، يناقش ويحاور، كل ذلك بعقل مفتوح وبقلب له سعة البحر.

لا يتوانى عن القيام بأي شيء يجد فيه مصلحة عامة، قليل التأفف - قليل الانفعال. كل ذلك أدى به إلى نصف العمر، حيث عملية جراحية في القلب وفي بلاد الغربة، كل ذلك بسبب تماهي القلب مع عشيقته المحبوبة، تلك حياة النسك، تلك هي الحياة العامة، تلك هي حياة من يجعل من نفسه مشروعاً للآخر وللآخرين.

بالرغم من حلكة السواد، وثقل الهموم، والتي تنوء بها هامات الرجال، بالرغم من اعتلال الصحة وانكسار القلب، راح أبو طارق يغدو ويروح، وبعد أن أنهى كل مهامه القيادية في العمل اليومي، راح يزاول مهام ارتضاها لنفسه تحمل بين ثناياها من الهم والألم والمعاناة والسفر والترحال الشيء الكثير. لقد اشترى الهم الوطني وأخذ يرافقه كظله حتى كان هو قاتله.

وفي ساعات الصباح الأولى رأيته ينزل الدرج وكعادته مبتسماً، فحيا مصافحاً والبشر كل البشر على محياه، وهي عادته على الدوام، وقلت له إلى أين؟ تعال لنرشف فنجاناً من القهوة أو كوباً من الشاي. فاجأني بلسان عذب وبكلام واضح إلى العمل. نعم إنها العبادة بالنسبة لأبي طارق. نعم كان العمل عبادة عنده ويا لها من عبادة، ما أجملها ما أبهاها.

رن جرس الهاتف في البيت، وكان على الطرف الآخر صوت أجش خنقته العبرة، وأبكته الحسرة ومرارة الفراق، صابر مات صابر مات. دارت الدنيا دورتها، ولعبت التراجيديا برأسي، فإذا بي أدور مع سقف المنزل وتتقاذفني جدران البيت، ها هي ساعة السكر، وها هي ساعة التلاشي. بقيت حزينا واجما لا أقوى على التفكير ولا أقوى على عمل شيء، سألتني زوجتي: من!! فأجبتها لقد مات صابر لقد مات أبو طارق، فما هي إلا آهات وصرخات ودموع حارة تنساب على وجنتيها، وها هي الذكريات تتداعى، فقالت لي أتذكر وتذكر وتذكر كل ذلك وأنا واجم لا أقوى على رفع رأسي من بين يدي.

أبو طارق

لم.. لم هذا الرحيل المبكر.. لم هذا الفراق الأبدي العجول لم هذه النهاية الفاجعة.. بعيداً عن الأهل.. رحلت.. بعيدا عن الوطن رحلت. أهكذا يكون الرحيل أهكذا يكون الفراق! أهكذا تكون النهاية!

أبو طارق

لم يحن بعد وقت الرحيل، ولم يحن وقت الفراق، هناك قطرات عرق لا زالت، وهناك بقايا مداد للكتابة، وهناك أواخر صفحات، وهناك بقايا ابتسامة، وهناك بقايا روح وجسد وهناك بقايا من كل شيء جميل في هذه الحياة.

أبو طارق سلاما

هل هناك بقايا للحوار! أم هل هناك بقايا للنقاش! هل هنالك بقايا من إطلالة بهية! أم هل هناك بقايا روح ثائرة متمردة! أم هل هناك بقايا من أمل يلوح، نعم إنهم الرفاق، نعم إنها المسيرة. حيث لا موت مع الوطن، لا موت مع القضية.

وهنا أستشعر وأقول:

وصعدت للسماء منارة
تنثر نورا وسنا
وغرزت رمحك في الغمام
يخفق هاديا ومعلما

أبو طارق سلاما

ساعات بعد الحياة - ولحظات بعد الفراق نسينا التاريخ ونسينا اليوم وتاهت بنا الذاكرة، ولكي لا ننسى فإني أتذكر «يوم مات صابر» أي أصبح يوماً للتأريخ فسلاماً وسلاماً وسلام.

اشتعالات «ليالي أحمد بن ماجد»



جواد الأسدي يقود تفجرات «إنانا» الجسدية في مناخات طقوسية راقصة

البروفة المسرحية بالنسبة للمخرج جواد الأسدي هي متعة الاشتعال، وإعادة الخلق والتألق والاكتواء بنار الإبداع في لحظة التجلي.. إنها بمعنى آخر مقاربة صوفية لعوالم معقدة يعيد المخرج والممثلون صياغتها على الخشبة بلغة الجسد والمفردات المشهدية التي يتكون من عناصرها العرض المسرحي.

«الهدف» حضرت أجزاء من بروفات عرضه المسرحي الأخير (ليالي أحمد بن ماجد) الذي يحمل هذه المرة نكهة خاصة بالتعاون مع فرقة «إنانا» للمسرح الراقص، كونه عملاً يجمع بين اصطياد توقدات الجسد الجماعي لفرقة «إنانا» في لحظة تشابكها بشكل قوي وجوهري مع الفعل الدرامي كما أراده جواد الأسدي.

في هذا الحوار.. يضيء لنا المخرج جواد الأسدي جوانب من هذا العمل الدرامي الراقص الذي سيشكل باعتقادنا علامة فارقة في مسيرة هذا النوع من الفن في المشهد المسرحي العربي المعاصر.

حوار: علي الكردي

❖ دعنا نبدأ من هذا العرض.. لماذا (ليالي أحمد بن ماجد)؟

❖❖ تعتبر شخصية البحار والمستكشف العربي أحمد بن ماجد من الشخصيات الإشكالية والدرامية التي أثارت حولها الكثير من الخلافات بين المستشرقين وبين العرب، فقد اتهمه البعض بأنه خائن استثمر البحر والرحلات والسفن والاكتشافات التي توصل لها لصالح جذب الكثير من البرتغاليين والأجانب إلى منطقة جيفار ورأس الخيمة في الخليج العربي، والبعض الآخر قال العكس: ابن ماجد كان شخصاً زاهداً ومتنوراً، أراد أن يشيد أساسات لروح إنسانية تخص المكان، وتخص تاريخه، وتخص طبيعة النص الذي كان يكتبه، فهو أيضاً كان شاعراً يكتب الشعر العامي بطريقة جميلة جداً.

لقد بحثت في الوثائق مطولاً لمعرفة مختلف الجوانب عن حياة هذه الشخصية، ولكن ما أرهقني.. أو ما وضع سؤالاً كبيراً خلال مراجعتي لحياته، أنني لم أعثر على يوميات لحياته، ولم أعثر على أي تفاصيل لسيرته الذاتية، لذلك أعطيت لنفسي تفويضاً جمالياً.. درامياً أن أكتب هذه الشخصية من منطلق الاعتماد على إطلاق متخيل نصي، ينطلق من روح أحمد بن ماجد في مقاربة بينه من جهة وبين ما يشهده عالم الإمارات اليوم. أردت أن أسجل كيف حاول هذا المغامر أن يحول مدينته إلى فردوس أو إلى مدينة عادلة وآمنة، ولو شاهدت البروفة مرة ثانية سوف تكتشف عبر نصوص الأب ماجد..

ونصوص الابن في الفصل الثاني أن الهم الشخصي لأحمد بن ماجد كان كيفية أن يصنع مدينة تقوم على المساواة وتوزيع الرزق، ونبذ العنف، ونبذ شهوات الاستئثار بالأموال.. ونبذ شهوة الارتكاز إلى السلطة التي تستحوذ دائماً على النفوذ والمال.. أحمد بن ماجد كان يريد أن يؤسس عدالة من نوع آخر، ومدينة من نوع آخر.

هذا هو السؤال المركزي في العرض، خصوصاً، وأننا نعيش في المرحلة الراهنة في المنطقة العربية عموماً حالة من الألم، والتفجع الكبير لمنطقة تقوم احتفالاتها كلها على فكرة الاستبداد، وضياع الديمقراطية، وضياع الأمل، وعلى فكرة ضياع أي تصور مدني وحياتي لهزائم كبيرة وضخمة حصلت.

عندما تأتي وتكتب أحمد بن ماجد بهذه اللغة، بحثاً عن أمل جديد وحقيقي، فيما يخص هذا النوع من المدينة (لا أقول الفاضلة)، وإنما أقول المشتهاة، فإنك تبحث عن معنى راهن لهذه المدينة عشق من نوع آخر.. عشق حقيقي وصادق، يؤدي إلى حب المراكب.. وحب النجوم، وحب حياة البحارة الحافلة بالمغامرات والجمال، والمعرفة والبحث عن الذات الإنسانية الكاملة في داخل هذه الشخصية.

من هذه الزاوية أيضاً كتبت شخصية الحكواتي التي لم تكن موجودة في حياة بن ماجد، أردت أن ينبثق الحكواتي من روح شخصية بن ماجد، لكي يروي شخصيات أخرى مثل ورد محبوبته، ومثل إبراهيم صديق ابن ماجد على السفينة الذي يتناقض معه ويتقاطع ويتشابك.. ومثل شخصية الأم، وشخصيات أخرى موجودة في النص.

ما أريد أن أقوله أن البعض يقوم على متخيل نصي، ومتخيل درامي تحرف في روح وعمق حياة بن ماجد، لكي تلقي بالظلال حول الفكرة الجوهرية لهذه الشخصية.

❖ هل يمكن أن نتحدث عن تصورك للشكل الفني وما هو الجديد في هذا العمل على صعيد الشكل؟

❖❖ كان جهدي الأساسي مبنياً على النص الدرامي وما يحمل من دلالات، وشروحات درامية وسيكولوجية، وما يحمل من بحث في أداء الممثل، ودفعه إلى المنصة بلغة مسرحية جديدة.. كما فعلت في «العائلة توت»، «المملوك جابر»، و«الاغتصاب»، و«تقاسيم على العنبر»، و«الخادمتان»، الخ.. إنما الجديد في هذا العمل هو قيام فكرة الدراما النصية على جملة جسدية أخرى.. على راقصين يقومون بتأسيس الجمال الجسدي، وبنفس الوقت على فكرة موسيقية تعطي للمشهد الجمالي رونقه.. هذه الموسيقا التي تعطي لعدد هائل من الراقصين والممثلين تفجرات جسدية.. تعطي روحاً مناخية طقوسية واحتفالية بمعنى من المعاني. ما حاولت أن أقوم به هنا.. أن يسير النص بالتوازي ما بين ممثلين يحفرون داخل النص، ويؤدون أدوارهم الدراماتيكية وبين الاتصال بين هؤلاء الممثلون وبين فكرة الرقص مع مجموعة «إنانا» التي من خلالها تعيد الرقص -لأول مرة- إلى منبعه الدرامي، بحيث لا توجد لحظة واحدة داخل العمل تدل على انفلات خارج الدراما، وبالتأكيد هذا الأمر لم يكن بالإمكان أن يتعمق لولا الرغبة والإرادة لدى جهاد مفلح (مدير فرقة إنانا وكريوغراف الفرقة).

لقد حاولت أنا وجهاد أن نتواصل، وأن نخلق لحظات ارتجال في نوع من التواطؤ الداخلي الشخصي والإنساني والجمالي، لنعطي لهذه الرسوم، ولهذه الاحتفاليات والطقوسيات والرقصات الدرامية معنىً مختلفاً لي من جهة (لأنني لأول مرة أعمل عملا من هذا النوع) وله أيضاً لأنه عمل أعمالا تؤدي إلى تفجرات جسدية في العروض السابقة، دون أن تكون محمولة على إرث درامي نصي.. وهذا الشيء هو الذي عملنا عليه الآن.



❖ هل يمكن أن نعتبر هذه التجربة في التعاون مع فرقة «إنانا» تأسيساً لشكل جديد من المسرح التعبيري الراقص المبني على نصية درامية؟

❖❖ لا أقول أتمنى أو لا أتمنى ذلك.. ولكن حقيقة لديّ الآن رغبة حقيقية في ذلك، خاصة بعد مشواري الطويل مع مسرح - الممثل.

ينتابني طوفان رغبة عارمة، في أن أضع فن التمثيل في اللحظة الشعرية، الموسيقية التي تقوم على منصة الرقص.. هذا هو الجديد بالنسبة إلى روحي الشخصية، ولكن كيف يمكن أن نمشي على هذه السكة لتعميق هذا الخيار، أو هذه الرغبة التي تشكل الموسيقا والجسد والدراما والرقص نقطة الحسم فيها.. فهذا متروك لما سيأتي.. إلى أي درجة يمكن أن يمس هذا جهاد ويمس وعيه.. وإلى أي حد يمكن أن يحرض عنده الانتماء إلى هذه الأفكار وإلى هذا النوع من المسرح. لا أستطيع أن أسجن نفسي في جهاد مفلح.. ولا أريد لجهاد مفلح أن يسجن نفسه فيّ.. ولا في أي أحد.. نحن أحرار وفي نفس الوقت كل واحد يمكن أن يرى التواطؤات التي يمكن أن تؤسس مع الآخر إمكانات لعزف قادم.

❖ العرض المسرحي كما هو معروف عمل جماعي، توظف فيه عناصر متعددة (ممثل، ديكور، موسيقا، إضاءة، الخ) يقول عنك الموسيقي رعد خلف (مؤلف موسيقا العمل) أنك حريص بأن يكون كل عنصر من هذه العناصر رقم واحد في العمل كيف تعمل على تحقيق هذه التوليفة الصعبة؟

❖❖ حقيقة أنا أفكر بهذه الطريقة. دائماً وأحلم وأشتهي أن يكون هذا العمل على منصة لائقة على منصة غير مكررة وغير معمول عليها سابقا أن تكون جديدة بكل معنى الكلمة لا أستطيع أن أقول رقم واحد أو رقم اثنين لأن العمل الغني يقوم على إضاءات

واشتعالات موضوعية ومنطقية وإذا لم تتوفر كل العناصر الحقيقية لأن يكون هذا العمل رقم واحد فلا يمكن أن أدعي أن العمل يمكن أن يكون موسيقيا رقم واحد أو على مستوى الرقص رقم واحد الخ.... أعتقد حتى يكون العمل الفني متكاملا فهو يحتاج إلى جملة شروط.

شروط بحثية واجتهادية و شروط زمنية وشروط تحويلية حتى يكون بالصورة التي تشتهي.لا أدعي أن هذا العمل لم يحصل على الامكانيات التي تؤهله لأن يكون بهذا المعيار ولكن رغم عدم اكتمال كل العناصر من كل النواحي التي تؤدي لأن يكون العمل مختلفاً رغم ذلك أقوم بكل الطرق وبكل ما يكلفني من دم وجهد وسهر وعذاب مع الممثلين والراقصين ومع الموسيقا وغيرها حتى يكون هذا العمل مختلفا ولا أقول رقم واحدلأن درجة الاختلاف هي التي تميزني عن نفسي وعن شغلي وعن الآخرين والحكم في النهاية لوعي المتلقي الذي يمكن أن يكتشف الرؤية المختلفة أي أقصد المتلقي الاستهلاكي وأقصد التلقي المختلف أيضا التلقي الجمالي العالي الذي يستطيع أن يميز هذا النوع من الاختلاف.

❖ أخيرا كان لك تجربة سابقة مع «إنانا» وهي تجربة جزئية في عملها السابق «جوليا دومنا» الأمر مختلف الآن كونك تتعاون معها في عمل من الألف إلى الياء بماذا يمكن ان تعلق على التجربة السابقة؟

❖❖ أولا لا بد أن أقول جملة بما يخص «جوليا دومنا» فهي عرضت قبل ان أشاهدها وقبل أن آتي للعلاقة مع جهاد مفلح ثم طلب مني أن أساعده في بعض التعديلات بعد أن عرضها وبعد أن أصبحت جاهزة لذلك تدخلت أو اشتغلت على الجانب البصري فقط لا غير، حقيقية لم أتدخل بأي شيء له علاقة بالتأليف واعتقد أن مشكلة «جوليا دومنا» هي النص فالنص لم يكن مركبا على سياق أسطوري ملحمي يشبه الأسطورة نفسها كما هي معروفة في التاريخ وكان متاحا أمام جهاد وفرقته أن ينتجوا نصا مختلفا بشكل حقيقي حول هذا الموضوع ولكن للأسف هذا لم يحصل وما حصل أنني تدخلت لصالح الفكرة البصرية ولم أتدخل لصالح الفكرة النصية لأن هذا ليس من حقي الشخصي. ما أريد أن أهمس به لجهاد في هذا الجانب أن يكون في المستقبل أكثر عقلانية وأكثر تشدداً في انتقاء فكرة النص لأن النص هو المنسق الدرامي وهو اللب والجوهر والجذر لأي عمل مسرحي وعلى جهاد أن يكون أكثر دقة وأكثر مسؤولية أمام انتقاء النص لأن كل هذا سينعكس على عالم الراقصين فإما أن تورط أربعين راقصاً بنص سهل جداً وبالتالي سيكون الأداء سهلاً والجسد يشتغل على فكرة سهلة وبالتالي يتحول كل الانتاج إلى شيء عادي وبراني وليس له علاقة بالجذر الحقيقي أو يكون النص عميقاً ومتيناً وبالتأكيد حينئذ سيكون للأجساد قيمة مختلفة.

ما قدم في «جوليا دومنا» مجهود جيد ولا بأس به ولكن بنفس الوقت هناك بعض الثغرات وبعض الزيادات في العرض نبهت جهاد إلى ضرورة إزاحتها من العرض مثل قصيدة محمود درويش التي لم يكن لها أي معنى وأي اتصال في العرض على الإطلاق لأننا أمام أسطورة لا علاقة لمحمود درويش بها. حذرته أيضا إلى خطورة الانزلاق إلى الرقصات الفلكلورية التي أسست لربع الساعة الأخيرة من العرض.

جوليا دومنا انتهت عند نقطة درامية محددة وكان ينبغي أن يكتفي جهاد بهذه النقطة الدرامية المحددة لكي يحمي النوع المسرحي وهو النص حتى وان بدا هشا. ولكن هذا النص فقد قيمته بسبب الزيادات التي عملت في لحظة من اللحظات تشويشا وارباكا لدى المتلقي. طبعا ربما أحب البعض ذلك وكتبوا واختلفوا ولكن نحن نتحدث من وجهة نظر فنانين ترى بطريقة مختلفة لأننا نتمنى أن يرتفع المشهد إلى مستوى عال جداً .

المؤتمر الدولي للإعلام العربي والإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني

عقد في دورته الأولى عام ٢٠٠٢ في طهران بدعوة من الإذاعة والتلفزيون الإيراني، وقد عقد المؤتمر دورته الثانية في بيروت والتي تنظمها قناة المنار برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إيميل لحود.

وقد شهد المؤتمر مشاركة واسعة من الإعلاميين من الدول العربية والإسلامية، وكان بمثابة تظاهرة إعلامية عربية وإسلامية لتثبيت مفاهيم تحاول الإدارة الأمريكية و«إسرائيل» شطبها من القاموس السياسي والثقافي للأمة العربية والإسلامية المتمثلة في حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والتي تكفلها المواثيق الدولية والسماوية.

إن احتضان بيروت عاصمة المقاومة والتحرير لهذا المؤتمر هو بمثابة التأكيد على استراتيجية المقاومة، التي انتصرت في لبنان، والتي تحاول إنجاز نفس الشيء في فلسطين، عبر طرد الاحتلال رغم كل المحاولات الإسرائيلية والأمريكية التي تصفها بالإرهاب.

إن سياسة القوة والتهديد والترهيب التي تتبعها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد الأمة العربية والإسلامية، تجعلنا نعمل من أجل ترسيخ مفهوم المقاومة لدى هذه الأمة، وهذا ما قام به المؤتمر الدولي للإعلام العربي والإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني الذي افتتح أعماله في قاعة الأونسكو في بيروت يوم الأربعاء ٢٠٠٣/٩/١٧ حيث حضره السيد ميشال سماحة وزير الإعلام، ممثلاً لرئيس الجمهورية اللبنانية وممثلون عن رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وممثل قائد الجيش وسماحة السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله.

حيث افتتح المؤتمر بتلاوة من آيات الذكر الحكيم، ثم ألقى محمد حيدر رئيس إدارة المنار كلمة الدورة المنظمة فأكد أهمية انعقاد هذا المؤتمر لما يمثله من روح للمقاومة والصمود، ودعا إلى دعم الشعب الفلسطيني بكل الإمكانيات المتاحة، خاصة الإعلامية لما لها من أهمية قصوى في هذه المرحلة.

ثم ألقى د. علي لاريجاني كلمة منظم الدورة السابقة (رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون في إيران) فأشاد بتضحيات الشعب الفلسطيني ومقاومته، ودعا إلى عقد مؤتمر للفضائيات العربية والإسلامية، لتبادل الرأي والخروج

بخطة إعلامية لمواجهة الهجمة الإعلامية التي تقودها أمريكا وإسرائيل ضد العرب والمسلمين.

كما أكد على أهمية الأفلام السينمائية والتلفزيونية وتبادلها بين الدول الإسلامية والتي تتحدث عن نضال الشعب الفلسطيني وفضح ممارسات إسرائيل العدوانية ضده.

بعد ذلك تحدث الأستاذ رضوان أبو عياش مدير الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني فنقل تحيات الشعب الفلسطيني والرئيس عرفات إلى الأمة العربية والإسلامية وإلى الإعلاميين الذين يقفون إلى جانب هذا الشعب المظلوم، والذي يتصدى لآلة البطش الصهيونية، حيث أكد أن الشعب الفلسطيني بشبابه وشيوخه وأطفاله وقيادته صامد في وجه هذا العدوان ولن ترهبه أو تهجره كل الدموية الإسرائيلية.

كما ناشد الأمين العام لحزب الله أن يكون الأسرى الفلسطينيون موجودين على قائمة التفاوض مع الجانب الإسرائيلي.

وفي نهاية الكلمة وجه تحية شكر للشعب اللبناني والعربي الذي يحتضن مخيمات اللجوء من الفلسطينيين حيث قال: إن هذا الشعب أمانة في أعناقكم إلى أن تحين عودته إلى فلسطين.

كما ناشد الإعلاميين أن يكتبوا كثيراً عن فلسطين لأنها قضية قومية وإسلامية وإنسانية وهي خط الدفاع الأول عن الأمة العربية.

كلمة إيميل لحود رئيس الجمهورية ألقاها وزير الإعلام ميشال سماحة، فأكد أهمية دور الإعلام في المواجهة مع العدو الصهيوني حيث قال: إن إسرائيل تمتلك إمكانات هائلة على الصعيد الإعلامي وتحظى بمساندة هائلة من الإعلام العالمي عبر تغلغلها فيه لذلك أعتقد أن المعركة صعبة وهنا يكمن دور الإعلام العربي ضد هذا الإعلام الذي يمتلك إمكانات هائلة الآن لذلك يجب أن نحسن من إدارة المعركة الإعلامية عبر اختراق العقل الغربي.. يجب أن يشعر الشعب الفلسطيني أنكم معه عبر نقل ما يعانيه من ظلم واضطهاد على يد الجيش الإسرائيلي إلى العالم.

السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله تحدث عن تصاعد المواجهة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية حيث تجاوزت إسرائيل كل الخطوط الحمر عندما قامت بمحاولة اغتيال الشيخ أحمد ياسين ومحمود الزهار واتخاذها قرار طرد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وقال: إن هذا التصعيد الذي شمل كل الشعب الفلسطيني يسقط ورقة الاحتراب الداخلي الفلسطيني الذي كانت إسرائيل تراهن عليه.

وعن دور الأمة العربية تجاه الشعب الفلسطيني قال: أنا لا أتحدث عن الواجب الديني والقومي والإنساني الذي هو مفروض علينا، لكن أتحدث عن المصالح القطرية والوطنية للدول العربية، فالمصلحة القطرية تقتضي من كل قطر دعم الشعب الفلسطيني لأن مصير هذه الدول متعلق بالمعركة الدائرة في فلسطين.. إن دفاع الشعب الفلسطيني عن أرض فلسطين هو دفاع عن كل العواصم العربية.

وعن موضوع الأسرى قال: هناك تشويش من الصحافة الإسرائيلية على هذا الموضوع حيث قالوا: إن التبادل سيشمل المعتقلين اللبنانيين، وأنا هنا أؤكد أن عملية التبادل التي نعمل على إنجازها ستشمل السوريين والأردنيين واللبنانيين وبالتأكيد الفلسطينيين.

وأؤكد أننا سنكون أمام أسابيع قادمة حاسمة حول موضوع تبادل الأسرى من حيث النجاح أو الفشل.

أما عن دور الإعلام فقال: إن الإعلام كان يكشف الحدث والآن أصبح يصنع الحدث، إن مسؤولية الإعلاميين كبيرة وخطيرة في هذه المرحلة لما يتركه من أثر في العدو والصديق، إن الإعلام قد ينقل المعركة من حال إلى حال عندما يساهم في رفع الروح المعنوية لدى المقاومين. وعن دور الإعلام في تقديم صورة الفلسطيني قال: يجب أن يكون هناك توازن في اللوحة، فعندما نقدم اللوحة الفلسطينية المظلومة يجب أن نقدم اللوحة الفلسطينية المقاومة والبطولية والمضحية.

يجب على الإعلام إعطاء الأمل في مقابل اليأس الذي تحاول أمريكا وإسرائيل أن تزرعاه في نفوس الأمة العربية.

الانتباه إلى المصطلحات التي تبثها الفضائيات العربية مثلا (مقتل فلسطيني).

عدم التركيز على أي خلاف فلسطيني داخلي.

تبني خيار وجدوى المقاومة والانتفاضة في فلسطين بوجه من يشكك بجدوى المقاومة.

وفي الختام قال: أقول لبعض الدول العربية والإسلامية إذا كان هناك خطأ ارتكب من قبل القيادة الفلسطينية يجب عليهم أن يخرجوا فلسطين وشعب فلسطين من ذلك، هناك آفاق مستقبلية وإسرائيل في مأزق وأمريكا في مأزق والآفاق أمامنا مفتوحة باتجاه النصر.

بعد اختتام افتتاح المؤتمر تابع المؤتمر عقد جلساته التي تضمنت أربعة محاور:

المحور الأول:

الخطاب الإعلامي العربي والإسلامي حول مقاومة الاحتلال في فلسطين، ترأس الجلسة وزير الإعلام اللبناني ميشال سماحة.

المحور الثاني:

دور الإعلام في ابراز القضية الفلسطينية، ترأس الجلسة د. علي لاريجاني رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيراني.

المحور الثالث:

مقاومة الاحتلال في الإعلام الغربي، ترأس الجلسة د. صابر فلحوط رئيس اتحاد الصحفيين السوريين.

المحور الرابع:

مواجهة الدعاية الإسرائيلية، ترأس الجلسة صلاح الدين حافظ أمين عام اتحاد الصحفيين العرب.

لقد ركزت المحاور الأربعة على أهمية ودور الإعلام العربي والإسلامي في دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وفضح وتعرية الدعاية الصهيونية التي تحاول إلصاق تهمة الإرهاب بالنضال الفلسطيني لدى الرأي العام الغربي.

كما ركز المشاركون على أهمية إنشاء محطة فضائية عربية أو الإكثار من الصحافة العربية الناطقة باللغة الإنكليزية لإيصال الصوت العربي إلى العالم الغربي باللغة التي يفهمها.

وتحدثوا عن الإعلام الرسمي العربي والإسلامي الذي كان وما يزال مرتبطا بالموقف السياسي لتلك الدول من القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى.

أما الإعلام الخاص فهو الآخر مرتبط بدرجة استقلاله غير أنه بشكل عام قدم شيئا إيجابيا للقضية الفلسطينية والقضايا العربية والإسلامية غير أن الملاحظ على بعض هذا الإعلام خاصة المرئي أنه ما يزال يقوم باستضافة شخصيات إسرائيلية وهذا يفتح الطريق أمام نوع من التطبيع الإعلامي.

وفي ختام أعمال المؤتمر التي امتدت لثلاثة أيام أصدر المؤتمر بيانه الذي تضمن اعتبار وسائل الإعلام العربية والإسلامية، جزءاً من عملية المواجهة، إضافة لجعل القضية الفلسطينية على جدول اهتمام وسائل الإعلام العربية والإسلامية، كما نبه البيان إلى ضرورة التصدي للهجمة الإعلامية للسياسة الإسرائيلية.

المقاطعة في خدمة المقاومة

د. سماح إدريس

حين طلبت مني العزيزة «الهدف» الحديث عن المقاطعة، وتركت لي حرية اختيار المقاربة التي أريدها، حرت في أمري، فالموضوع طويل ومتشعب، وقد دخل في اهتمامي منذ فترة طويلة، وأعمل به ضمن إطار «حملة مقاطعة إسرائيل/ لبنان» بشكل شبه يومي منذ أكثر من عام ونصف العام.. ثم قررت أن المقارنة الفضلى هي التي تأخذ في الاعتبار أن غالبية قراء «الهدف» هم من أنصار تنظيم معين، أو من محازبيه، أو من المقربين إليه. وعليه فقد حسمت الموضوع: ستكون مقاربتي عن دور الحزب أو التنظيم في دعم «المقاطعة».

أقول أولاً إن هناك أحزاباً وطنية ويسارية عديدة لا تدرج مقاطعة داعمي العدو الإسرائيلي ضمن برامجها السياسية، سهواً أو استخفافاً. وهذا أمر معيب جداً. فكيف يسهو تنظيم وطني ما عن واحد من أهم السبل التي قوت كيان العدو، وأعني دعم الشركات العالمية الكبرى له؟ أيعلم هذا التنظيم أو غيره أن شيمون بيريز نفسه قدر خسارة «إسرائيل» ما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٩٤، وهي فترة المقاطعة العربية الرسمية للشركات الداعمة للعدو (ككوكاكولا واستيه لودر..) بأكثر من ٤٢ بليون (مليار) نتيجة للمقاطعة وحدها؟ وكيف يستخف هذا التنظيم أو ذاك (وأكثر المستخفين عندنا في لبنان من أحزاب اليسار!) بالمقاطعة؟ ألم يقرأ تجارب الشعوب في الهند وجنوبي أفريقيا والولايات المتحدة نفسها (مقاطعة السود للباصات في ولاية ألباما مثلاً في نهاية الستينيات) أكانت الولايات المتحدة نفسها لتستخدم سلاح المقاطعة ضد كوبا والعراق وليبيا... لو لم تكن واثقة من نجاعته؟ إن كانت الأحزاب العربية لا تعلم ذلك فتلك مصيبة، وإن كانت تعلمه فالمصيبة أعظم، لكن كما يبدو، للأسف الشديد، فإن معظم الأحزاب لا تفعل شيئاً لقضية المقاطعة للسببين التاليين (وسأكون جارحاً هنا):

١- إن تعميق ثقافة المقاطعة، لا مجرد الدعوة إليها، يحتاج الى لجان أبحاث ومختصين، صحيح أن كل الأحزاب أو معظمها تملك إمكانات تقنية وثقافية وتتضمن مثقفين وباحثين، لكنها- في حد علمي- لم تكرس هؤلاء المثقفين والباحثين ولا تلك الإمكانيات لهدف المقاطعة كهدف مستقل يحتاج الى عمل دؤوب ووقت كثير. وأقول بتواضع إن حملتنا ، حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل»/لبنان تتركز في عملها البحثي (الذي تستند إليه حملات مقاطعة عربية أخرى) على جهد باحثة واحدة هي الأميركية اللبنانية كيرستن شايد.. في حين أن الأحزاب والتنظيمات تمتلك إمكانيات أكبر ولكنها تسيء توظيفها!

٢- إن عمل المقاطعة يحتاج الى تجرد عن كل الأنانيات الحزبية والتنظيمية، أي أن عليه أن يكون عملاً متكاملاً تشترك فيه عدة تنظيمات وعدد كبير من المستقلين، دون أن تطغى فيه الأحزاب على المستقلين ودون أن يطغى فيه حزب على آخر، وهذا ما لم يعد مدرجاً في «عرف» أكثر أحزابنا المغرمة بنفسها وبمصالحها الضيقة... مع أن المقاطعة فرصة نادرة أمامها لتعيد صلتها بالأفراد وبالمجتمع على أساس المعلومة بدلاً من التلقين وغسل الأدمغة!.

خطوات عملية:-

لنكن الآن عمليين، ولنبتعد عن النقد السلبي للأحزاب، فما ترى تستطيع الأحزاب الوطنية فعله لخدمة قضية المقاطعة؟

١) تثقيف ذاتها بجدوى المقاطعة، إذ لا يمكن لحزب أن ينشر فكر المقاطعة إن لم يكن واعياً تماماً بفعاليتها، وقد بينت أرقامنا، استناداً الى مواقع الشركات نفسها أو الى الدوريات الغربية، أن كثيراً من الشركات التي استهدفها العرب بالمقاطعة (العفوية) انخفضت مبيعاتها خلال عام ٢٠٠٢ : فبيرغركنغ تراجعت مبيعاتها عام ٢٠٠٢ في السعودية بنسبة ٥٠٪ ، ونستلة تراجعت مبيعاتها في الشرق الأوسط بنسبة ١٠٪ في العام الماضي، على سبيل المثال لا الحصر، وهناك معلومات يضيق عنها هذا المقال، ويمكن للقارىء أن يعود الى نشرة «قاطعوا» التي نصدرها كل ٣-٤ شهور، ولاسيما العدد (١٥ شباط ٢٠٠٣) ليقف الجميع على حقيقة تراجع الشركات الداعمة للعدو داخل الوطن العربي والشرق الأوسط عامة .

٢) الخطوة الثانية هي أن يطلب كل حزب من أعضائه أن يفعلوا شيئاً للاستزادة من ثقافة المقاطعة أولاً، ولنشرها ثانياً، فكثير من أعضاء أحزابنا يستطيعون استخدام الانترنت، ويملكون حداً أدنى من المعرفة بالانكليزية أو الفرنسية (وبعضهم - وهم الأهم - يعرفون العبرية) وبعد أن يقرر الحزب أن يشكل لجنة مختصة بالمقاطعة لتبحث على الانترنت وفي الدوريات الأجنبية عن واقع دعم بعض الشركات العالمية للعدو، تعمل هذه اللجنة بضع ساعات كل اسبوع في هذا الموضوع، ثم يعمل الحزب على نشر أبحاثه أو نتائجه الموثقة (والتوثيق هو أهم شيء، وبه يتجنب الباحث أو التنظيم الملاحقة القضائية!). ويتم النشر إما عبر الجريدة الحزبية ومعظم أحزابنا يملكون جرائد حزبية- وأقترح أن تخصص العزيزة «الهدف» باباً دائماً في كل عدد عنوانه «ثقافة المقاطعة»، أو عبر منشورات خاصة بكل شركة على حدة (كما تفعل حملتنا في لبنان) وأن تصير هذه المنشورات جزءاً من المواد التي يوزعها الحزب على أعضائه وأنصاره وعلى الناس بشكل عام، جنباً الى جنب مع وثائقه وأدبياته الأخرى.

٣) الخطوة الثالثة هي إقامة عروض بصرية عن الشركات الواجب مقاطعتها، تربط ربطاً محكماً بين هذه الشركات وكيفية دعمها للعدو الإسرائيلي (أو لاحتلال العراق).

فالعروض البصرية، كما لايخفى، أعمق أثراً في نفس المواطن من الأرقام الجامدة، وباستطاعة حملتنا أن تزود التنظيم بـ «سي. دي. روم» يتضمن عروضاً (سلايدز) عن نستلة وكوكاكولا وبيغر كنغ وماكدونالد وغيرها .

أمور مستحبة في ثقافة المقاطعة:-

١) أن لا تستند الى دوافع شخصية أو دينية أو عنصرية. هذا

هو على الأقل ما تتبناه حملتنا في لبنان، وهو أيضاً ما نطمح الى أن نراه سائداً ضمن الأحزاب التقدمية على الأقل. طبعاً من حق كل تنظيم أن يدعو الى مقاطعة الشركات الداعمة للعدو الإسرائيلي استناداً الى المبدأ الذي يريده. ولكن علي أن أنبه الى أن الترويج للمقاطعة على أساس العداء لأميركا كأميركا (أي كبلد وكجنسية)، أو على أساس كون صاحبها يهودياً كما هو حال استيه لودر (لا رئيساً للصندوق القومي اليهودي الذي يمول الاستيطان)، أقول إن مثل هذا الترويج سينعكس على الأيديولوجيا العامة والصورة العامة للحزب. فليس معقولاً، مثلاً، أن يعادي تنظيم يساري شركة ما على أساس جنسيتها وحدها، أو دين صاحبها، وإلا قدم بذلك سلاحا تستفيد منه القوى الوطنية «الأصولية» التي يتشارك وإياها في مسائل ويختلف في مسائل أخرى. كما أنه ليس من صالح حملة المقاطعة العربية التي تحاول التنسيق مع حملات المقاطعة التقدمية داخل الولايات المتحدة وأوروبا أن يبدأ عملها مبنياً على أسس شوفينية أو عنصرية لأن التنسيق - ساعتها - سيضيع أو يتبدد ويتفكك.

٢) حتى لو قرر تنظيم ما أن يقاطع الشركات على أساس جنسيتها (الأمريكية مثلا)، متجاهلاً ما ذكرناه سابقاً، فإن عليه ألا يقع في خطأ قاتل وهو غض النظر عن شركات من جنسية أخرى (أوروبية مثلا) تدعم العدو الصهيوني مثل الشركات الأولى وأكثر! فعلى سبيل المثال تدعم شركة نستلة السويسرية الكيان الصهيوني عبر وسائل متعددة: فهي تملك ٥٠,١٪ من شركة «أوسم» الإسرائيلية، وتملك مصنعا لها في مستوطنة سيديروت ومركزاً للأبحاث والتطوير هناك، بما يؤمن فرص عمل لأربعة آلاف إسرائيلي ومستوطن، وتتبرع بالمال والطعام والتدريب المهني للمدارس والجمعيات الإسرائيلية، وغير ذلك. فليس من الصواب، إذن أن تستبعد هذه الشركة من المقاطعة الشعبية العربية. والأمر عينه بالنسبة الى «ألكاتيل» الفرنسية التي تبني للعدو أقماراً صناعية، و«بنتون» الإيطالية التي تملك ٣٤٪ من شركة «كابا» الإسرائيلية، و«داتون» الفرنسية التي افتتحت «مركز أبحاث وتطوير» في الكيان الصهيوني.....

٣) طبعاً هناك أولويات في عمل المقاطعة. ومن واجب كل حزب أو حملة مقاطعة التركيز على بعض الشركات خلال فترة معينة (سنة مثلاً). فمن شأن هذا التركيز أن يعطي أثراً أكبر، ويقلل من إحباط الناس وإرباكهم. ونحن في حملتنا في لبنان، بل وضمن المؤتمر الشعبي العربي المصغر للجان المقاطعة (عقد في بيروت في تشرين الأول ٢٠٠٢)، قررنا مقاطعة ٩ شركات من جنسيات مختلفة، كخطوة أولى، وهي ماكدونالدز، بيرغركنغ، نستلة، إستيه لودر، كوكاكولا، ستاربكس، بروكتور آند غامبل، جونسون آند جونسون، وفيليب موريس. وأصدرنا منشورات كثيرة تحدد منتوجات كل شركة على حدة. وبعد حرب الولايات المتحدة على العراق كان عملنا قد تطور على الصعيد البحثي، ورأينا من الواجب أن نمد بحثنا ليشمل الدور الأميركي ضد العراق لا ضد فلسطين فحسب. فبدأنا البحث في دور بعض الشركات الداعمة للعدوان الأميركي على العراق، أو للاحتلال الأميركي الحالي للعراق، أو للشركات الإسرائيلية التي تنوعي العمل في العراق، واتضح لنا أن جنرال الكريك مثلاً لا تصنع برادات ومكيفات هواء فحسب، بل أيضاً محركات طائرات، إضافة الى قطع لطائرات ف - ١٦ ومروحيات الأباتشي، كما أن نستلة فتحت مركزاً تجارياً في العراق المحتل وتبيع عبره بضائع إسرائيلية. إذن، على عمل المقاطعة أن يبقى متحركاً، حتى وإن التزم ثوابت وطنية وقومية وبحثية معينة.

٤) على المقاطعة، سواء داخل الأحزاب أو خارجها، أن ترفض دعم الشركات البديلة، أياً كانت، كي لا تبدو وكيلة أو مروجة لها، فتفقد من ثم مصداقيتها.

خاتمة:-

على الأحزاب، ولا سيما اليسارية والقومية الحقيقية، أن لا تكتفي بالتشدق بالمقاطعة، بل أن تكرس جهوداً حقيقية لنشرها وتطويرها وتثقيف أعضائها (وقيادتها أولا!) بها. فعبر المقاطعة نتعرف أكثر على اغتصاب فلسطين، وعلى دور الشركات في الاستيطان، ودورها أيضاً في تشريع الاستيطان، بل وتشريع الكيان الصهيوني نفسه. والأهم أن المقاطعة هي اليوم السلاح الأفعل والأبرز، وأحياناً الأوحد (في بعض الساحات العربية)، لدعم المقاومة الفلسطينية والعراقية، ولإسماع الصوت العربي الى الغرب بأن العرب يرفضون السياسة الاستعمارية وأنهم على استعداد لمقاطعة البضائع والمصالح ولخلق حالة تجييش فعلية مادية مؤثرة.. لا عاطفية مناسباتية فحسب.

السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد



يرسم د. عماد فوزي شعيبي المحلل السياسي السوري والأستاذ الجامعي المعروف لوحة سياسية لما يجري اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، بعقلية تتجاوز التحليل البوليسي والتآمري، فيفرز بين تيار اليمين الجديد (المحافظون الجدد)، وتيار المسيحية البروتستانتية المتشدد، وبين حدود قدرة المحافظين الجدد ومسارهم (الخطير) كمجموعة متطرفة سياسياً وفلسفياً.

ولا يتوقف الكتاب عند تلك النقطة، بل يتجاوزها إلى تحليل وعرض الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي رسمها البيت الأبيض في الشهر التاسع من العام ٢٠٠٢، والتي على أساس فهمها يحلل الكاتب أبعاد الاحتلال الأمريكي للعراق باعتباره محاولة لتكرار ضرب نكازاكي وهيروشيما لحسم تشكيلة النظام العالمي الجديد على أساس نظام أحادي القطبية.

بمعنى آخر يتخلى الكتاب عن الدعوات الإيديولوجية والتصورات التأملية، كي يرسم صورة لمستقبل لا تبدو واضحة للناظر الذي استكان أمام مشهد الهزيمة، والهدف إعمال العقل كي نفهم، فلا نؤخذ ولا نستسلم.

الكتاب صادر عن دار كنعان بدمشق ٢٠٠٣.

مونودراما محمد قارصلي: «امرأة.. نساء»

مسار التحولات الحزينة في حياة امرأة



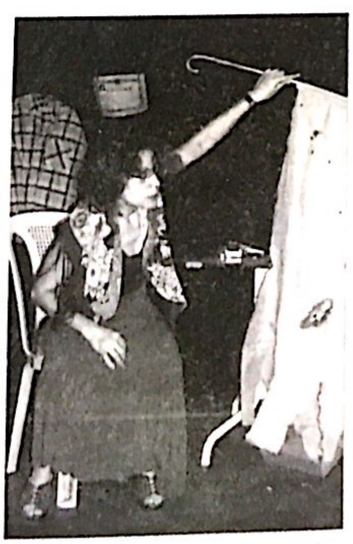
تعود الفنانة ندى حمصي إلى جمهورها، بعد سنوات من الاغتراب في اليابان وكندا، بمونودراما مسرحية بعنوان: «امرأة.. نساء» نص وإخراج: محمد قارصلي. وهي عمل إيمائي صامت. يتكون من لوحتين: «امرأة معاصرة وممثلة».

استطاعت ندى على مدار ساعة تقريباً، أن تملأ الفضاء المسرحي، بحيوية طاقتها التعبيرية، وليونة جسدها، وقدرتها على توصيل الفكرة إيمائياً بسهولة وإقناع، باستخدام بضعة أغراض للانتقال من مشهد إلى آخر، ومن حالة نفسية وجسدية إلى أخرى.

ترصد اللوحة الأولى تفاصيل يوميات امرأة معاصرة وتداعياتها، وهي تلهث من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في حياتها على مستوى الأسرة والعمل والصداقات، وقد نجح المخرج قارصلي مع ندى في رسم صورة شفيفة وحزينة للمسار الدرامي لهذه الشخصية، التي تبدأ حياتها: مشرقة، حيوية، ومقبلة على الحياة، تحلم بشريك.. وتكوين أسرة ونجاح عملي، وتنتهي بعد الزواج والولادة وضغوطات العمل والحياة بشكل عام، إلى مجرد حطام منطفئ، تئن تحت وطأة اللهاث المستمر الذي يحاصر روحها، ويقتل الابتسامة على وجهها.

كذلك يرصد قارصلي في اللوحة الثانية مسار التحول في حياة فنانة - نجمة، يغرقها الجمهور بالزهور والتصفيق الحار في فترة تألقها، ومع تقدم الزمن، وازدياد الضغوط التي تفعل فعلها في روح وجسد الممثلة، يتراجع التصفيق، وتذبل النجومية، وينطفئ البريق، مخلفاً وراءه مجرد طيف متهالك يغوص في عتمة العزلة.

يعتبر مسار الزمن عنصراً أساسياً في العرض، وضبط المخرج إيقاعه من خلال «رنين الساعة» الذي يتكرر كلازمة في اللوحة الأولى، ومن خلال صوت «ضربات الخشبة» في اللوحة الثانية، التي تتكرر بدورها مع كل خروج أو دخول للممثلة.



ينتمي العرض إلى العروض الفقيرة، حيث اقتصر الديكور على خيمة سوداء رباعية الأضلاع في صدر الخشبة، استخدمت لدخول وخروج الممثلة، والقطع بين المشاهد، في إشارة إلى تغيير فضاء المكان والزمان، وعلى جدار الخيمة المواجه للجمهور وضع حبل، علقت عليه الأغراض التي استخدمتها الممثلة في كلا الفصلين، وفي وسط الخشبة طاولة وضعت عليها بضعة أغراض (هاتف.. مرآة..) وإلى جانبها كرسي.

هذا كل شيء.. حيث استعاضت الممثلة عن الديكور في بعض المشاهد ببث «علامات حركية» للدلالة مثلاً على عملها المكتبي، وقد ساعدت المؤثرات الصوتية والموسيقا (جوان قرجولي) على تعميق الدلالة «صوت الطابعة.. والنسخ..الخ». هذا الأمر ينسحب على اللوحة الثانية لجهة طريقة استخدام الأغراض، وإبانة الجسد، وتعابير الوجه، بمعنى آخر امتلأ الفضاء الناشئ للعرض بالقوة سمعياً وبصرياً، بالاعتماد أولاً على الأداء الإيهامي للممثلة حسب توضعات جسدها داخل المنزل، أو في العمل، وحركاتها وتعابير وجهها للدلالة على تحولات حالتها بين الارتياح والفرح.. أو الحزن والشد العصبي والاكتئاب والغضب..الخ.

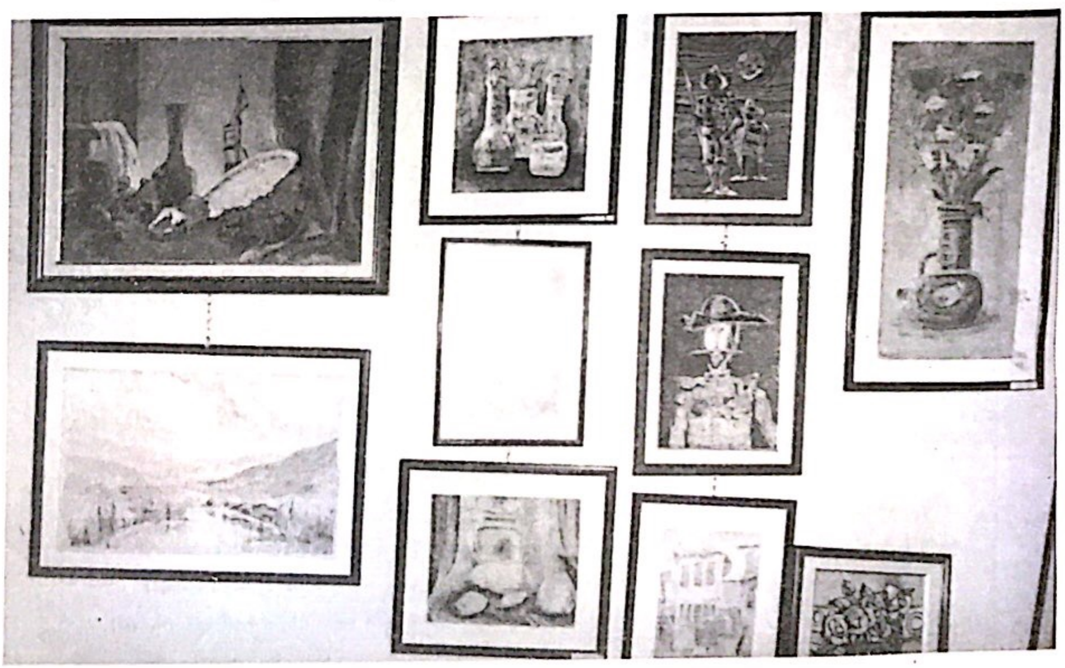
يقول غروتوفسكي: «الممثل المقدس هو الذي يستطيع تشييد لغة نفسية - تحليلية خاصة به، هي لغة الأصوات والحركات، التي تمكنه من إزالة كل عنصر معوق كي يستطيع تخطي كل قيد يمكن تصوره» وقد استطاعت ندى حمصي في أدائها «امرأة.. نساء» أن تكون هذا الممثل.

تظاهرة احتفالية بالفنان المتعدد وليد قارصلي





تشكل تجربة وليد قارصلي أمثولة، ودرساً بليغاً في قوة التحدي، وإرادة الحياة، فهذا المبدع المتعدد المواهب، الموسيقي والشاعر، والفنان التشكيلي والمهندس تعرض منذ ثلاثين عاماً لحادث مؤسف، أثناء دراسته الأكاديمية في الاتحاد السوفييتي، أقعده جسدياً، لكنه لم ينل من عزيمته القوية، ولم يوهن فيه حب الحياة ونبض تدفقها الجاري في عروقه: إبداعاً موسيقياً، وقصائد شعرية، ولوحات تشكيلية، ينجزها وهو مستلق على فراشه في بيته الصغير الدافئ، الذي تحول إلى محترف شديد الخصوصية، ونابض بإيقاع الحياة وألوانها، كما تنعكس في لوحاته الزاهية التي تحتفي بجمال الطبيعة، وترقص على أنغامها.. وها هي قصائده تمجد الحب والمشاعر بالإنسانية الرقيقة كألحانه التي تتدفق عذوبة واشتعالاً.



تحتفي إبداعات قارصلي كلها بالخير والجمال وقوة الحياة وصخبها وكأنه لا يعيش عزلة قسرية.. وهو بالفعل حاضر دائماً من خلال إبداعه في قلب المشهد الثقافي.. يقيم المعارض التشكيلية الفردية، ويشارك في المعارض الجماعية، يلحن الأغاني، ويكتب الشعر، ويستقبل الأصدقاء بوجه بشوش، لا تفتر ابتسامته.

كالتفاتة حب ووفاء يحتفل اليوم خمس وسبعون فناناً وفنانة تشكيلية من جيل الشباب بإهداء رسوماتهم لهذا المبدع المتعدد، وقبل افتتاح هذا المعرض- التظاهرة - زاره عدد من أصدقائه في بيته الذي اتسع فضاؤه، واشتعل فرحاً وحباً ووفاء.

سوبر ستار على الطريقة الفلسطينية

نشرت الشاعرة والكاتبة الفلسطينية فيحاء عبد الهادي مقالة طريفة في إحدى المجلات العربية، تطرح فيها بمزيج من السخرية والمرارة العميقة اقتراحاً لإعادة موضوع الأسرى الفلسطينيين إلى صدارة اهتمام الجمهور العربي، الذي مل بعضه الحديث المتكرر عن الأوجاع والآلام والدماء.

تقول فيحاء: في بلادي لم يستطع الناس متابعة ما يجري من أحداث مثيرة وسباق محموم صاحب اختيار برنامج: سوبر ستار العرب. ليس لموقف مبدئي بالبرنامج، بل بسبب السجن الذي يقبع به الشعب الفلسطيني ويعزله عن محيطه العربي والعالمي.

وتلخص عبد الهادي اقتراحها بإجراء مسابقة لاختيار «سوبر ستار» لنساء فلسطين من بين خمس وسبعين أسيرة فلسطينية تقبع في رطوبة سجون الاحتلال، شرط إيجاد لجنة تحكيم قادرة على رؤية المرأة المتميزة بين المتسابقات، وشرط تحديد معيار للانتخاب: هل يكون معيار السن؟ أصغرهن سنا مثلاً؟ أم أكثرهن تعرضا للمعاناة؟ أم البقاء مدة أطول في الزنزانة الانفرادية؟ أم الولادة داخل السجن؟ أم القدرة على الاحتمال؟

ثم تسرد بعض القصص السريالية لأوضاع بعض الأسيرات الفلسطينيات وأوضاعهن الفظيعة في سجون الاحتلال التي يقف لها شعر الرأس: سناء عمرو، والطفلة رهام الشيخ، ووصفية أبو عجمية، وابنة الخليل وجدان.. والأسيرة زهور عبد حمدان من نابلس التي تحمل على ظهرها عبء زوج وتسعة أطفال.. والأسيرة ميرفت طه التي أنجبت طفلها داخل السجن، وأسماء أبو الهيجا من جنين، وهيام سويدان، وعطاف عليان. وتختم: هل يكون الطفل الفلسطيني نور الذي سوف يولد هذا الشهر في عتمة سجن الرملة لأم أسيرة هي منال غانم التي تبلغ الثمانية والعشرين عاماً من مخيم طولكرم هو سوبر ستار العرب... ولم لا يكون المخيم الذي أنبت هؤلاء النسوة هو «سوبر ستار» فلسطين؟!!

علي الكردي

وليد إخلاصي يسمع صوتاً هاتفاً



بعد حوالي نصف قرن من التجربة الإبداعية التي حفرت في مجالات أدبية متعددة، يمضي الكاتب السوري وليد إخلاصي قدماً في التجريب، بحثاً عن صيغ يتطابق فيها المعنى مع المبنى في أعماله الروائية والقصصية والمسرحية.

ورغم قلق إخلاصي التجريبي الملح، فإنه لم ينقطع عن اجتذاب لغة صالحة للبناء المعماري، وكأنه لا ينظر بإعجاب إلى نص كان قد انتهى منه، لذا فإنه لا يلبث أن يخوض مجدداً في مغامراته التخيلية، متحرراً من قواعد وخطوط سبق له البناء عليها.

في روايته الأخيرة «سمعت صوتاً هاتفاً» الصادرة حديثاً عن دار كنعان بدمشق، يبدأ الحكاية بخدعة من يحاول أن يسجل وثيقة عن جانب من حياته الشخصية، إلا أن المخيلة لا تلبث أن تستدعي من كهف الذكريات رفاق الطفولة، يقدمون شهادات على مرحلة من حياة مدينة حلب وهي تخرج من عباءة الاستعمار، وبهذا المعنى يصغي الكاتب إلى صوت ينبعث من رحم زمن مضى، لتصبح الحكاية صدى يعبر عن إيقاع التحولات الاجتماعية التي تتصاعد عبر الزمن.. وكأنها رواية الزمن الهارب..

تحولات مفهوم الالتزام في الأدب العربي الحديث



صدر حديثاً عن دار الفكر بدمشق كتاب من تخطيط وإشراف الدكتور محمد برادة بعنوان: «تحولات مفهوم الالتزام في الأدب العربي الحديث».

قدم برادة للكتاب بمقدمة طويلة شرح فيها الدواعي التي دفعته لإعادة طرح السؤال حول مفهوم الالتزام السارتري وتأثيرات هذا المفهوم في الأدب العربي الحديث، وذلك بعد ما يقارب النصف قرن على طرحه في كتاب سارتر الشهير «ما الأدب؟».

تنبع أهمية الكتاب من إعادة طرح السؤال على أهم أعلام النقد والأدب العربي الحديث في المغرب والمشرق (سهيل إدريس، إدوار الخراط، محمود أمين العالم، جورج طرابيشي، صبري حافظ، عبد المنعم رمضان، فيصل دراج، قاسم حداد، نبيل سليمان، نورا أمين، جمال شحيد، عبد الكريم جويطي، حسان بورقية)، الذين قدموا إجابات وطرحوا أسئلة عميقة حول هذا المفهوم وتحولاته من منظور إشكالي يربط أسئلة الراهن بحصيلة رحلة هذا المفهوم وفلسفته طوال ما يزيد على نصف قرنٍ من الزمن.

صحراء التتار / رواية تبحث عن المعنى الإنساني

تقوم فكرة رواية «صحراء التتار» للكاتب دينو بوتزاني الصادرة حديثاً عن دار حوران بدمشق، ترجمة: معن مصطفى الحسون، على مسألة التأمل الليلية الرتيبة التي يعيشها أغلبية الناس المنخرطون في أعمال روتينية، حيث يقضون الشطر الأعظم من حياتهم في ممارستها.. وبطل الرواية جوفاني دورغو واحد من هؤلاء، حيث يقضي ثلاثين عاماً من حياته العسكرية حارساً في حصن عسكري على تخوم الصحراء، وهو ينتظر مع الآخرين أن يحدث شيء ما من جهة الصحراء التي يطل الحصن عليها، ولكن هذا لا يحدث إلا عندما تكون حياته قد وصلت إلى نهايتها، لذا فإنه يعود إلى المدينة، وقبل أن يصل يقرر قضاء ليلته في «لوكاندا» صغيرة، بائسة ومجهولة، وهناك تنتهي حياته.

القصة ترتدي زياً مجازياً، وهي تكاد تمس كل الناس المنخرطين في أعمالهم المختلفة.. إنها تعالج المعنى الأخير لأي عمل، أو لأي وجود.

الحرية لسجناء الحرية



المناضل عاهد أبو غلمة



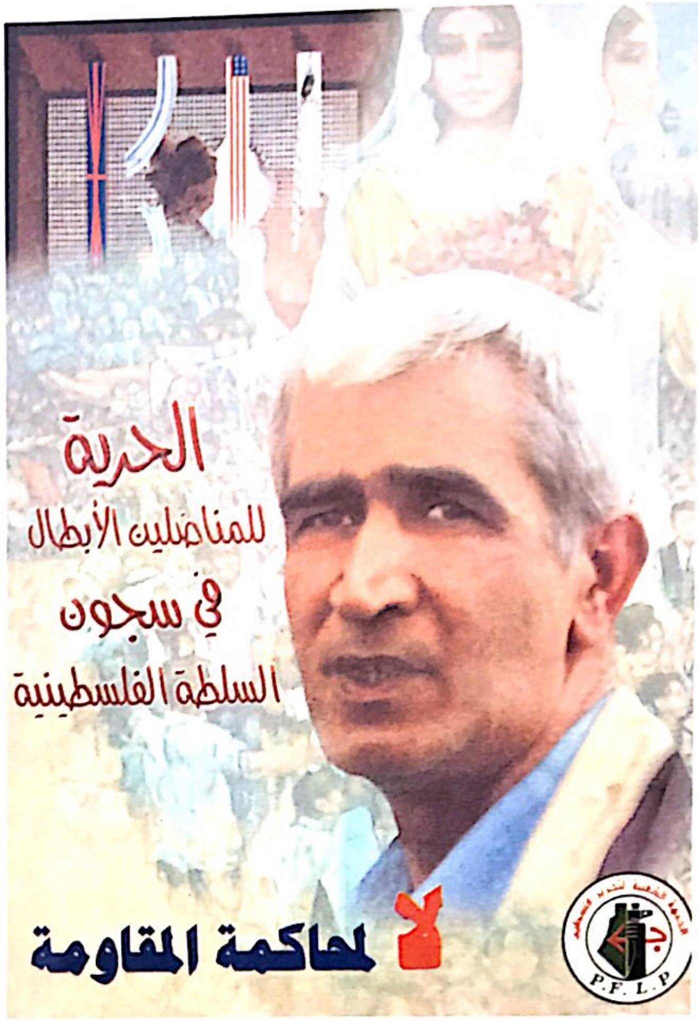
المناضل باسل الأسمر

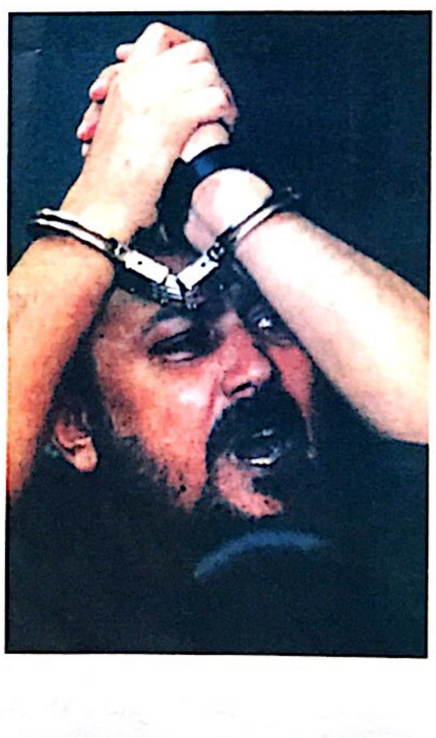


المناضل حمدي القرعان



المناضل مجدي الريماوي







الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تنعي الرفيق القائد المناضل

صابر مصطفى اسماعيل حسين (صابر محي الدين)



الذي استشهد أثناء تأديته واجبه الوطني يوم السبت ٢٠/٩/٢٠٠٣

- ولد الرفيق في سيلة الحارثية / فلسطين عام ١٩٤٨ . متزوج وله ولدان.
- انتمى لحركة القوميين العرب عام ١٩٦٦. والتحق بالجبهة الشعبية منذ تأسيسها.
- كان عضو مكتب سياسي منذ عام ١٩٨١. تسلم مهمات متعددة في الجبهة
- تولى مسؤولية الإعلام والناطق الرسمي للجبهة ورئيس تحرير مجلة الهدف.
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني. وعضو المجلس الاعلى للثقافة والعلوم في المجلس الوطني.
- عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين.
- عضو أمانة سر لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية.
- شغل موقع مدير مركز الغد للدراسات حتى استشهاده.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والعهد على مواصلة النضال